

هَذَا كِتَابُنَا يُطْرُقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ

وَقَف

الرُّكْبَانِ الثَّانِي

مِنْ كِتَابِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ

سِتَّة

الْمَطْبَع

الْمُسَمَّى بِالصَّبْحِ الصَّلَاقِ الْوَاقِعِ بَعْظِمَا بَاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّكْنُ الثَّانِي فِي الطَّهَارَةِ الْمُتَوَقَّفَةُ عَلَى النِّيَّةِ وَهِيَ
مَائِهِ وَتَرَابِيهِ الْمَوْقِفُ الْأَوَّلُ فِي الْمَائِهِ وَهُوَ نَوَاعِنُ
النُّوعِ الْأَوَّلِ الْوُضُوءُ وَالتَّطَهُّرُ فِيهِ فِي مَقْدَمَةٍ وَمَقَاصِدُ
الْمَقْدَمَةِ فِي آدَابِ الْمُتَخَلِّقِ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ قُلِ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا
مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا أَوْرُجَهُمْ سِوَى مَا نَا الصَّادِقُ فِي مَارِوَاهِ
مَرْسَلُهُ فِي الْفَقِيهِ فَقَالَ كُلُّ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ حِفْظِ الْفَرْجِ فَهُوَ
مِنَ الزِّنَا الْأَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَإِنَّهُ لِلْحَفِظِ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى بَيِّنَتِهِمْ وَ
سَدِّ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ حَالٍ عَلَى كُلِّ مَكَلَّفٍ عَنِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
دُونَ الطِّفْلِ وَالْمَجْنُونِ وَمَنْ فِي حِلْمِهِ وَالزَّوْجَرِ وَمَنْ فِي حِلْمِهَا

ولا اختصاص له بما خلدوا وإنما يذكر فيه لكون انكشافها من
 رازمه وهذا الحكم ثابت بالإجماع والكتاب السنة والسير
 بل بالضرورة وفي حديث المناه المنقول في الفقيه والامالي باملاء
 رسول الله ﷺ وخط علي بن أبي طالب وفيه ان ينظر الرجل الى عورة
 اخيه المسلم وقال من تأمل عورة اخيه المسلم لعنه سبعون
 الف ملك وفيه ان تنظر المرأة الى عورة المرأة وفي موثق حنان بن سدير
 حديث طويل عن علي بن الحسين ما يمنعكم من الاذرة فان رسول الله
 قال عورة المؤمن على المؤمن حرام وورد في بعض الاخبار اذن في النظر
 الى عورة غير المسلم وتشبيهها بعورة الحمار وعن شيخنا الشهيد
 في الذكري التحريم فيها ايضا واحتمال تقيدها بجواز بعدم اللذة
 والفتنة اقول الرواية مرسلّة وعلى التسليم ففي ما ولى
 اذ لم يمكن ولو على بعد ان يكون العورة فيها عيانة عن العيب
 فيكون المعنى الرخصة في النظر الى زلات الكافر وعيوبه والتكلم
 بشئ يعاب عليه ليعيره به وقد ورد النص عنهم عليهم السلام
 بتفسير العورة بهذا المعنى ولو في غير هذا المقام وكيفا

نسخة الرجال
 مؤلفه جمال الدين محمد بن
 خان كوفي ومكان الواسط

كان فالعورة هي القبلة والدير وهو موضع الوفاق وعن ابن البراء
انهم امن السرة الى الركبة وعن ابي الصلاح انها من السرة الى
نصف الساق ويدفعها ظاهر الاخبار ولكن مع اعاقها من
باب الاحتياط اجل ولا يبعد استعجاب الاول بل هو في
الاحتشام بل في المروءة ادخل ولا يستحب في التحلي ستر البدن بالهبط
الى الوهاد او الدخول في البناء او ابعاد المذهب ويستوى
في ذلك البول والغائط على الاقرب ففعل البناء كغيره على البول
ولا غائط ويحرم استقبال القبلة واستدبارها وهل يكفي تحريم
الذكر عنها كما نقل عن المقداد في التقييد ويكره ان يستأنس له
باشعار في بعض الاخبار ودولكن منها ما ليس فيه هذا الاشعار
ولا يساعد العرف ايضا وعليه المناط فالأوجه تحريم
الاستقبال والاستدبار بمقادير البدن مع ما فيه من الاحتياط
لما رواه الشيخ عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جده قال
قال النبي صلى الله عليه واله اذا دخلت المخرج فلا تستقبل
القبلة ولا تستدبرها ولكن شرفوا او غربوا وما رواه ابن

لا يظهر من المقدار في النسخ ان الحرم انما هو الذي
بالفرد دون الوجه واليد فمن قال استقبال وجهه
وذكره عن عالم كمن عليه باس ولعل وجهه انما هو المضموم من
استقبال القبلة بول وعاطلة لا تقتضي البيا والقبض
بدا
الاخبار في حق رسول الله ان بول الرجل ووجهه
لا يقبل في حق غيره الاخبار عن الباران المروني
سني في اي لا يكون استقبال في هذه الحال ولا دلالة
سنة اخبر بها المضموم

عن أبي عبد الله في استقبال القبلة

عن أبي عبد الله محمد بن أبي العلاء وغيره رضى الله عنه قال سألت أبا عبد الله
ما حد الغائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها وتقل في مختلف
عن الفضل روى أنه قال لا يستقبل القبلة بوجهه ولا يستدبرها
ثم قال فإن دخل داراً قد بنى فيها مقعداً لغائط على استقبال
القبلة أو استدبرها لم يكن المجلس عليه وإنما يكره ذلك
في الصحاح والمواضع التي يتكلم فيها من الانحراف عن القبلة وهذا
خلاف المشهور بوجهين **أحدهما** أنه يعطى الكراهية
ثانيهما أنها مقيدة بالصحاح وعن سواد روى أنه قال ويجلس
مستقبل القبلة ولا يستدبرها فإن كان في موضع قد بنى على
استقبالها أو استدبرها فليحرف في عوده وهذا إذا كان
في الصحاح والفلات وقد رخص ذلك في الدور وتجنبه
أفضل وأحججاً بأصل يجوز وفيه أن الأصل يزول عند قيام الدليل
وبارواه محمد بن اسمعيل قال قلت لابي الحسن الرضا في
منزله كيف مستقبل القبلة وفيه أن ذلك لا يدل على كون
الغائط مبني على الاستقبال ولا على أن كان يجلس مستقبلاً

ن فليحرف

يجب غسل مخرج البول بالماء وهو محل وفاق عند العلماء
 ويدل عليه صحاح كثيرة منها صحيحه زهري وأما البول فدل
 من غسله واستعماله الحرف في من على الغلط العدوى الفاسد
 من أصله والمخضمان هذا هو التقدي من اتباع الخ
 عدى وهو حد الشرع الاقتصار على الطرفين الآخر ومنه على غير
 التقدي ولكن وقع النزاع في مقامين الأول في اقل
 ما يجزى هل هو مثلاً على المحشفة او ازال العين او ما يكون
 جارياً وعليه ما فلو يتقدم بالمثلير ونقل عن الشهيد في البيان
 ان قال بعد الحكم بالاجترأ بالمثلين مع زوال العين
 الاختلاف هنا في مجرأة الصابة انتم وفيه بحث وهو ان ازال
 الخلاف بين كفاية مطلق النفس واعتبار المثلير فله وجه نظر
 ان لا يكاد يتحقق التطهير باقل منهما كما افاده مجرأة العلوم لكن صرح
 العلام في كفاية الاقل وروى على من قدر بالمثلين واختار
 القاساني في المفاتيح فيصير النزاع معنوياً وان اراد مطلق الخلاف
 الواقع هنا ليس كذلك قطعاً فان الخلاف الاتيين من يكتم

كتاب الطهارة

في أقل ما يجزى من الماء

بالواحد ومن يعتبر بالتعدد معنوي وهو بعيد + من
كلام الشهيد + وكيفما كان فالقول لأول عليه الأكثر +
منهم المحقق في الشرايع وهو المحكي عن المعتبر + وقبله المفيد
في المقنع والشيخ في المبسوط والتهذيب والنهاية على ما
نقل عنهما والصدوقان على ما حكى عنهما العلامة والمختلف
بل هو المشهور كما في المسالك ومستندهم رواية شيطان بن
صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألتكم مجزئ من
الماء في الاستنجاء من البول فقال مثله ما على الخشفه
من البلل وما يترأى في عجينهم من الشك + بإشارة لها
على مروق + وهو من حاله لا تعرف ولا تدرك + فذوق +
بأنه ممنوع + للحكي عن العلامة في الخلاصة أنه نقل عن الكشي
أنه قال قال محمد بن مسعود سألت علي بن الحسين عن مروق بن
سالم بن أبي حفصة قال ثقت شيخ صدوق + ولكن لك لباس
بالهيم بن مسروق + لأنه حكى عن الكشي له التوثيق + وهو
صاحب التحقيق + حقيق بالصدوق + على أنه مضمون الحديث

تخفة الرجال
نسيط بن صالح
عن كاهن بن جريح

تخفة الرجال
داود بن عبد مروق قد روى
ما روى له عليه السلام

مشهور معمول به في تحديد بعض الطرق به وقد اختلفت في
 معناه فمن قائل ان المثلين كناية عن الغسلة الواحدة لا شتر
 الغلبة في المطهر هو لا يحصل بالمثل وهذا المسلك استظهره
 في الرياض واستقر به في المدارك وهو اقرب المسالك به ومن
 قائل الاول ان يراد بالكناية عن وجوب الغسل من البول مرتين كذا
 في المسالك ولا بأس بذلك وما أورد عليه سبطه في المدارك
 ووافقه صاحب الجواهر مما حاصله ان دلالة اللفظ عليه خافية
 بل العبارة له منافية فان مثله ما على الحشف من الببل به ربما
 يكون بقدر غسل واحدة بل اقل به فيلزم على هذا الاحتمال
 ان يكون الغسلان اربعة امثال به وكيف يكون الغسلة مثله
 لما على الحشف وقد ثبت ان الغسلة لا بد فيها من الغلبة على
 النجاسة فهو مدفوع بانه لم يجعل لمثل عبارة عن الغسلة
 بل جعله كناية عنها مبالغة في القلة به فحصل كلامه ان المأثلة
 غير حقيقية بل مجازية فلا يكون المثلان بقدر غسل واحدة
 بل كل مثل بقدر ما يستعمل بالغسل وهذا ظاهر فانه من جهة

دفع هذا الأيراد بعينه عن كلام الأصحاب الأوتاد فكيف
ياؤله بما هو مماثل للإيراد وما قاله في جامع المقاصد من أن
الحشفة تختلف عليها بعد خروج البول قطرة فلعل المائلين
هذه وبين الماء المغسول به ولا يربان القطر يمكن إخراجها
على المخزج وأغلبيتها على البلل الذي يكون على حواشي المخزج ظاهرة
انتهى فلا يخرج من خلل ولا لا يتبادر الذهن إلى القطرة المثل
بها وإن سلكت غلبة المثل بل لا يساعده ما في الخبر من لفظة
البلل وما قيل من أن خبر المثلين معارض بمثله وهو رواية
نشطة هذا عن الصادق أنه قال يخرج من البول أن يغسل بمثله
فالجواب عنه أن هذا لا يستقيم بظاهره ولم يقل به أحد لما
سمعت أو لا من اعتبار الغلبة في الطهارة ولذلك احتملوا فيه خفا
مركز الباء وربما أولوه بأن المراد بالمثل كون الطهر هو الماء
أو ما يقاربه في المقدار وهو أقل ما يتحقق به الجريان إلى
غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرها علامة البهبهان و
مع ذلك كله فخير المثلين لا يكفي في القول بإيجاب المرتين

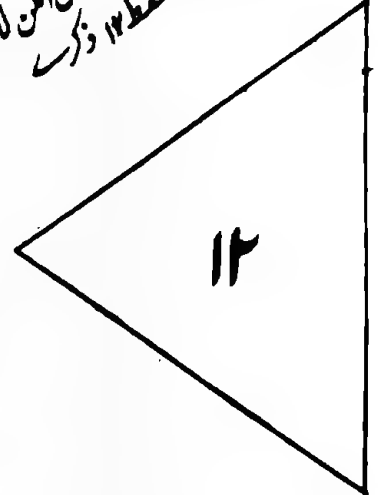
لأن الكناية عن المرتين محض احتمال لا يقتضيه بر في الاستدلال
بل الظن من الخبر أن مجموع ما يستعمل من الماء هو المثلثون لأن
سال عما يجزئ به وقد ذكر مقداره في جوابه ساكتا عن
التثنية غير مانع من صلب هذا القدر مرة فم هو لاينا في
القول بالتثنية لما ذكره في المسالك وسيا في مزيد بيان ذلك
أما القول الثاني والثالث فالتان منهما لا ين ادريس في السلي ولا
لا في الصلح والظاهر انها متحدان كما فهمه العبد في المختلف
واختياره فيه مخالفا لنفسه في التذكرة وهو قول ابن البراج على ما
استظهره واحتج عليه بالأصل وهو عدم وجوب الزائد على الأصل
وجوب المزيل إن اقتصر إلى زيد من الضعف ومما روى عنه في
حسنه ابن المغيرة وقد سئل هل لا يستنجأ أحد قال لا حتى يتقوا
ثم وفيه ما فيه المقام الثاني هل يجب التعداد كما صح
به في الفقيه واختاره الشهيدان في الذكر والروضه والمسالك
والحق الثاني في جامع المقاصد ونسبه في الحديث إلى كثرة
العلماء أم يكفي الغسلة الواحدة كما اختاره في رياض الجوهري

قال في التذكرة نقل الجوزي شواهد الجرح من البور في
في الحلقي عن أبي الصلاح مجزى ما زال العين عن راس
الفنح وقال ابن ادريس أقل ما يجزى من الماء نفسا يكون
جارية ليس غسلا مطاير فاد كل ما إلى الصلح وابن ادريس
كما فهمه العلامة في المختلف وقال فيه في الضاعف الذي في نفسه
عن ظاهر ابن البراج الغسلات في وتظهر من الجواب إن العبد
قال في التذكرة أقل ما يجزى من الماء نفسا بالذال العين
١٠
عن ابن الفرج في قول أبي الصلاح وقد ورد الشيخان
الشفقة من البطل في الحج قال في المختلف قال شيخان
وسلار ابن بابويه أقل ما يجزى من الماء في البول شذوذا
الشفقة من الحق أنه لا يتقدر بل يجب الزاير مطلقا
بشيء غلا سوارك أقل وأكثر وهو قول ابن البراج
ابن ادريس وهو الصواب من كلام ابن القيم
ابن ادريس وهو الصواب من كلام ابن القيم

وهو مفاد القولين الأخيرين من النزاع الأول وقضية قولهم
 يكتب بها في مطلق الغسل وفي خصوص الغسل من البول وهو الظاهر
 من كلامهم كل من اقتصر في بيان غسل البول على غسله بالماء ولم يقيد
 تقديره في المقدار ولا في العدد كما في الانتصار والوسيلة والغنية
 والإرشاد والمحكم والتبصرة والموجز وشرحه بل هو ظاهر المقنة
 والبسوط والمراسم والنافع وما حكي عن النهاية والمعتبر وغيرهما
 فانه محروان قدره وبمثله ما على الحشفة الا ان الظاهر انهم
 ارادوا وجوب المثليين في غسلة واحدة لما سمعت مراراً من
 اشتراط الغلبة في المطهر وهو لا يحصل بالمثل ولو كان التقدير
 واجبا عند هو لبيته كما يثبتوا المقدار والسكوت في مقام
 البيان بيان فلا يبعد الاكتفاء بالمرة بل الفتن ببحر العلوم
 في الدرر به حيث قال والقول بالمرة عندى امثل
 وثبت جهتها والثلث افضل وبه وقع التصريح والتفصيل
 في المصايب فقد افاد واجاد انه لا يحصل الا بمثل
 بالمرة وخروج التكرار عن مدلول الامر وخلق المعتبرة المستفيض

عن بيان العدد مع عموم البلوى ولا ينافي ذلك ما ورد
 الاخبار بالتشهير في التطهير من البول لورود اكثرها في تطهير
 الثياب ووجوب البدن وظهور الوارد منها في اصابة البول
 من خارج ولا اجماع المفهوم من المعتبر على وجوب المرتين
 في البول فان الظاهر منه ارادة غير المخرجه كما يستفاد من كلوه
 في بحث الاستبراء ولا خبر المثلين فانه لا يدل على اعتبار العدد
 بوجبه من الوجوه ومع هذا كله فالاحتياط بالغسلتين
 لازم نظرا الى ما دل على التشهير من الاخبار وما فيه من الاستظهار
 والمخروج من خلاف بعض الاخبار والثالث افضل الحديث
 كان يستنجى من البول ثلاث مرات **مسئلة نادرة** يجب على
 الاغلف بعد البول ان يكشف باطن البشرة ليفسكه ويطهره
 وفاقا لكثير من اصحابنا الكرام البررة منهم الشيخ الجليل في
 الحديث وقبله الشهيد في الذكرى والعلامة في المتذكرة ولكن
 منهم من قرب الوجوب فيما لو لم يكشفها حال البول بعد التردد فيه
 ومنهم من اوجبه جازما بالعموم والاطلاق وهذا قول اعم

لا يجب كشف البشرة على الاغلف ان امكن
 كما لا يظهر لو كان مرتقا سقط ١٣ ذكر



الوجوب مطلقاً الحاقاً بالباطن والتأمل بالباطن لا الحاقاً + و
أياماً كان فلا يجب ذلك في صورة الارتقاء + وكان عند عدم
التمكن موضع الوفاق + هذا هو القول + في حكم البول +
وأما من أين يخرج المشقة فهل يجب عليه بعد التقوط أن
يفسلها + أو يردها بطنها وأعلىها ويظهر ظاهرها وأسفلها
لم أجد شيئاً في المسئلة في كلام الأصحاب + ولا فيما نقل عن
السادة الأطياب + سلام الله عليهم من الأحقاب + و
اشتراك العلة والعمل بالحائط + يقتضيه التسوية في الحكمين
البول والغائط + ولكن الأولى التوقف في مثلهما من مواضع
الاشتباه + والسكوت عما سكت الله + **محقق من بال**
ولم يفسل ذكره + فتوضا واصله ناسياً ثم ذكره + يعيد
الصلوة على المشهور وقتاً خارجاً وجوباً وكذا حكم الاستنجاء
من الغائط الصحيح زيادة قال توضات يوماً ولم اغسل ذكره
ثم صليت فسالته أبا عبد الله عن ذلك فقال اغسل
ذكره وأعد صلواتك فإن النسيان وإن لم يذكر في نظم الكلام

اعلم يجب على الألف في الاستبصار من البول
الشيء ونظمه في الحائط لأن ما تحتها من الظواهر
التي لا يمكن القول بوجوب البول على ما يجب عليه
قد مر في الصفات في المتن ويستجانب في الزاوية بالجملة
المراد من يفسل بظهره ولا ينظر فيه محال +
جامع المقاصد

لكنه المقصود بالاستعلام * وكيف يظن بمثل من راوه * *
 فقد اخلوا بالطهارة * على انه لا يقدر عدم الذكر في السواك *
 لما في الجواب من ترك الاستفصال * وموثقة ابن بكير عن بعض
 اصحابه عن ابي عبد الله ع في الرجل يبوء ينسى ان يغسل ذكره
 حتى يتوضا ويصل قال يغسل ذكره ويعيد الصلوة ولا يعيد الوضوء
 وفيها ارسال ولا ضير * لان الراوي عبد الله بن بكير * وهو
 ممن اجعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه كما نقل عن الكشي في
 منج المقال * على ان الشهرة لعلها جارية للورسالة * وموثقة
 سماعة قال قال ابو عبد الله ع اذا دخلت الفائط وقضيت حاجتك
 فلم تهرق الماء ثم قوضت ونسيت ان تستنجن فذكرت بعد
 ما صليت فعليك الاعادة وان كنت قد هرت الماء فانسيت
 ان تغسل ذكرك حتى صليت فعليك اعادة الوضوء والصلوة
 وغسل ذكرك لان البول مثل البزاق وصححه ابي بصير عن
 الصادق عليه السلام قال قلت لابي بول واتوضا وانسى
 استنجي ثم اذكر بعد ما صليت قال غسل ذكرك واعد

تحفة الخبان
 وان كبرياي اخي زواره
 موثق من بعض الاطباء
 قد اقبلت واجمع العصابة
 على صحيح ما ثبت

البراز

صلواتك ولا تعد وضوئك وأطلقا قانتها تقضيه بالتسوية بين
الإعادة والقضاء وهو مقتضى الشرطية لقوله من فاتته فريضته
فليقضها كما فاتته فإنه شامل للفوت الشرعي ولا ينافيها خبر
عمرو بن أبي نصر قال قلت لأبي عبد الله الله أني صليت فذكرت
أنني لم اغسل ذكره بعد ما صليت أفاعيد قال لا ولا خير
هشام بن سالم عن الصادق العياضي الرجل يتوضا ويغيب أن
يغسل ذكره وقد بال فقال يغسل ذكره ولا يعيد الصلوة وذلك
لأن الأخبار الأولى معتضده بالشهر وقد ورد خذوا شهر
بين أصحابك معالها من الاعتبار ما ليس للخبرين وعن
ظاهر المجتهد وجوب الإعادة في الوقت دون الخارج ولعله
حل ما نطق بها كالأخبار المتقدمة على الأول ما انفاهما
كالتحريين على الثاني ويؤيده أن القضاء بأمر جديد وهو
بالتحريم في المقام مفقود وأن الحكم خلاف ما ثبت في
الدين من أن النسيان مغفور والناس في الصوم وغيره
معدور فيقتصر فيه على القدر المتقرر وهو الإعادة في

ذكره في الجواب في الفصل الثاني من الكتاب الرابع في كتاب الصلاة

[illegible]

الوقت على ان الاعادة حقيقة ان تكون في الوقت دون الخارج
فما ورد فيه الامر بالاعادة لا يشمل الخارج باطلا و قد لا بعد التجز
فهذا كله مرجح لقول الاسكافي ولعل بعض اصحاب يستجوده لهذا
الامور. ولكن الاحتياط في المشهور. وسنزيد كتيبانا بعصمه
الله وايماننا. وفي الفقيه ومن صلى فذكر بعد ما صلى انه لم
يفسخ ذكره فعليه ان يفسخ ذكره ويعيد الوضوء والصلاة
ومن نسي ان يستنجي من الغائط حتى صلى لم يعد للصلاة ومستند
مع معارضته لما سمعت من موثقة سماعة اللويدية بالشهرة
واعراض الاصحاب عنه غير صالح لمقاومة ما مر من الادلة وما
ما يدل على وجوب اعادة الوضوء من الموثقة المذكورة وغيرها
فمحتمل على الاستحباب. وان كان مقتضى لفظه عليك الايجاب
جمعاً بينه وبين ما ورد في الباب. وما ينفي الوضوء من الاجابة
وهو معدنك موافق للاصول والاعتبار. ومن اصحاب من
جعل المسئلة من جزئيات من صلى مع الخجاسة واستنظف ثم
عدم وجوب الاعادة لصحة مستنده ومطابقة مقتضى

عنه وهو موثقة عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول لو ان رجلاً نسي ان يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد
لصلاة. وخبر علي بن محمد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قال عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لو ان رجلاً
نسي ان يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد للصلاة. وخبر علي بن محمد
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال عمار قال سمعت
ابا عبد الله عليه السلام يقول لو ان رجلاً نسي ان يستنجي من الغائط
حتى يصلي لم يعد للصلاة. وخبر علي بن محمد عن ابي بصير عن ابي
عبد الله عليه السلام قال قال عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول لو ان رجلاً نسي ان يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد للصلاة.
١٦
سن الخلا ويعد الصلاة وان ذكر وقد فرغ من صلاته في
فقد ابداه ذلك ولا اعادة عليه ولعل الاصل من غريب
عمار اذ ان الروايات في الاستنجاء مع القاء الاصل
والثاني بخلافه ويل على انه لم يستنج مع القاء الاصل
يستنج من الغائط والقاب خروج البول مع القاء الاصل
قال عمار ما لا يقول بما مر من الفقهاء
كروقة ابن بكير ومجيبه ابن بصير

أصل والعمومات وحمل ما تضمن الأمر بالاعادة على الاستنجاء
 بعد اشارة بالمستند الى ما رواه الشيخ في الصحيح عن العلاء عن
 عبد الله قال سالت عن الرجل يصيب ثوبه الشئ ينجسه
 ينسح ان يفسله فيصلي فيه ثم يذكر انه لم يكن غسله بعد
 صلاة قال لا يصيد قد مضت الصلاة وكتبت له ويظهر من
 تحقق الجنوح اليه في المعتبر فانه اعتضده على ما نقل عنه
 بطاقتة الاصول * واما خبر المنقول * عن الرسول * غفر
 لخطيئة والذين * ولكن فيه نظر اما اولا فاعل بين
 سلتين فقاو ذلك اجمع الاصحاب لا ابن ابي عمير
 اعادة هنا واختلفوا هناك واما ثانيا فلو ان اصل ما
 صل عدم الصحة * واصل اشتغال الذم * والصحيحة
 عارضه بصحاح واخبار دالة على وجوب الاعادة هناك وهي
 من الكثرة بمكان * والحكم بصحة العمل لا يحصل بخبر غفر
 لخطيئة والذين * والالبرء ذم من نسي الصلاة
 وشيئا من الركعات والاركان * واما ثالثا فلو ان الصحيحة

١٤

مودها بنجاسة الثوب وهي اخض من موضوع المسئلة اليه
 عنها + كما لا يخفى على اولي النهر + وبالحجارة فالمشهور + هو
 المنصور + ولعلك دريت + بما وعيت + ان التارك بالار
 كالناسي في وجوب لاعادة + للطلقات المروية + ببقية
 الاولوية + تحقيق بمقتل ظاهر يخرج الغائط عن
 تعديه حتى ينقى فلا يبقى العين + ولا يضر ان لم يصر الموضع
 ولا بقاء اللون + للعفو عنه كما صرح به جمع ولا الرائحة + وهو
 المطالب الستة كلها واضحة + والحجة على الاول بعد الاجماع
 عارضا عليه ما ظهر منها وليس عليه ان يغسل باطها وفي معناه
 صيغة ابراهيم عن الرضا عليه السلام وعلى الثاني بعد من
 الخبر في احد كثر ثلث اجارها اذ لم يتجاوز محل العادة
 على الثالث احسن المقدمة قلت له الا يستنجاء بعد ذلك
 لا حتى ينقى مائته وان ذكرها العادم في البول لكن الظاهر
 مودها الاستنجاء من الغائط وعلى الرابع الاجماع والحسن
 وفي التذكرة تحديد سادس بالصبر ضعيف وفي الاختلاف

ما ذكره سلاور يختلف باختلاف المياه في لزوجتها وخشونتها فلو
 بصّر مع اللّسج وقد يصّر قبل التطهير مع الخشن فالمعتبر النقاء على
 الخامس مضافا الى مامة عدم الباس بلون الدم بعد الزلّة عينية
 كما في الخبر المعتبر وما قيل من ان اللون عرّض لا يقوم بنفسه فلا بد
 له من محل جوهره يقوم به والاستقال على الاعراض محال فوجوده
 دليل على وجود العين ففعلنا ناس من الاستيناس بامثال هذ
 الحكمة وحكمة العين فان الحرارة في الماء تحدث بالشمس والنار
 والريح تحدث بالقرب والجوار وعلى التسليم فلا باس ببقائه
 لصره الاصحاب والاحبار واما الريح فبها خبر صريح قال
 في اخر الحسنة المتقدمة قلت ينق مائة وتبقى الريح قال الريح لا
 ينظر اليها ولعل ما يدل على الخامس يدل على السادس لان
 الريح اضعف في لكون من اللون تحقيق قد حصل لك
 الحكم المجازم بان الاستنجاء بالماء عند التقدي لازم
 واما حدة فيه في كلام الاصحاب اجمال اضطرب فظا
 المحكي عن الذكر انه عبارة عن الغائط المنتشر عن المخرجه وعن

ومفول الخامس على السلام لا بد له
 من غسل يديه من دم الحيض ثم يمسح برأسه
 بالثني والشق بالقدم والفتح طين
 ١٩
 انشال في سماع القاصد بولس
 سلطان الشين الشدة العذبة بولس

من الغائط المتعد

الروضان من التعدي عن حواشي الدبر وبان لم يبلغ الا اليدين و
هذا الحكم اجماع من الكل وقيل هو التعدي عن المخرج في
الجملة وفي الكل تأمل و الطاهر بالنظر الى ما ذكره هو انه
عبارة عن وصول الخارج الى محل لا يتعدى اليه عا
وازالته عنه لا يطلق عليها الاستنجا عرفا كما اشار اليه
في المدارك للخبر المذكور يكفي احدكم ثلثة احوار اذا لم
يتجاوز محل لعادة ولان استعمال الحجر انما هو في بعض المواضع
التي يجوز فيها الاستنجا بالماء والمحل الذي لا يتعدى اليه
الغائط عادة محل للوضوء لا الاستنجا كما هو
المفروض فلا يستعمل فيه الحجر ولا حجر في استعماله وغيره مما يجوز
فيه الاستنجا ولان المقصود في نظر الشارع من الاستنجا
نفى الحجر اللازم لا التزام بالماء في جميع ما يعبر بالبلو
في الموارد والمصادر دون الفرد الشاذ القادر وما
يلزم من مخالفة المشهور ^{وهو علم المخرج اصلا} فهو الطاهر وما عند
النظر الغائر فلا كايته صاحب بجواهر يعلم

المنع العام سوى الاحتياط وما هو بدليلات * يكتفى به في
 لاثبات * ومع ذلك كله * ينبغي الاحتياط في عمله * و
 كما كان فقد حل الخبر المذكور مضافا الى الاجماع والمعتبره
 المستفيضه على جواز الاستنجاء بماء عند عدم ماء
 الغائط * ولكن الحكم منوط بقيود وشروط * الطهارة
 والنجاف وان يكون قاعا للنجاسة كالحفرة فلا يجوز للصقيل
 الزجاج والياؤ ولا الخرج الصغرى ولا الرخو كالفرج ولا ما يتخلف بعض
 جزؤه على المحل كالجسم الحش والتراب * وعلى ما مر عليه بعض
 اصحاب * وان لا يكون مستعملا ولا عظما ولا روثا نجسا او
 طاهرا ولا مطعوما كالحبزة ولا عترة كورق المصنف والتبر
 الحسيني اما الاول فبالاجماع المحل عن المتن والتحرير
 والغنية * وللمسئلة الثانية * ولان النجس لا ينيل النجاسة
 لا يزيد ها ويرد عليهما المنع بجواز ان لا يقدرى نجاسة
 الى المحل ومثل هذه المنوع * بعد ما سمعت غير مسموع
 اما الثاني فذكره جمع وحجته ان الرطب لا ينشف الموضع كما

في التذكرة وان يرطب المحل فينجس المحل بخاسته اجنبية فيجس
 الخلل في تطهيره بالبلل لكونه مخالفا للشرط الاول
 واما الثالث فالظاهر اعتباره الا ان يفرض قلع النجاسة به
 الاصناف المنقية فيصح على اشكاله من صدق الامتثال
 واصالة بقاء الاشتغال واما الرابع ففي رواية احمد بن محمد
 عيسى جرت الشتر في الاستنجاء بثلاثة احجار ايجار ويتبع بال
 وفيها ضعف سند ومتنا اما الاول فللارسال اما الثاني
 فانه لو تم لدل على المنع من استعمالها بعد التطهير وهو
 جائز من غير نكير فالاولى بها المحل على الاستنجاب ويؤيد
 السياق فان المذكور فيه مستحب بالاتفاق واوله المنع
 هو متنجس من المستعمل فيرجع الى الشرط الاول واما الان
 الاخيرة فبالاجماع كالحكم في الاولين منها عن الفاضلين وظل
 الغني ويؤكد المعية المستفيضة منها من استنجى بمرج
 وعظم فهو بري من دين محمد وفي حديث للمناهي
 ان يستجى الرجل بالروث والرمس الى العظام ومقتضى الكلام

ما لا يجوز ان يستعمل + ان ثم وطهر المحل + عند بعض اصحاب
 الاطواد + لان النية في غير العباد لا يدل على الفساد + والا
 عدم الطهارة لا ان يقف فيه + فلا يحصل القطع بحصولها
 في الاشياء النسيبة + واذا تحققت الشروط فكل ما يزيل النجس
 على النحو المذكور فاحكم فيه عند الاكثر مطرد + وقيل بل
 يقتصر على المورد + وهو الحجر كاسر + والعطن والمدر +
 وانخرق او انخرق ففي صحيحة زرارة سمعت ابا جعفر يقول
 كان الحسين عليه السلام يتمسح من الغائط بالكسوف ولا
 يفضل في صحيحة المصنف قال كان يستنجي من البول ثلث مرات
 ومن الغائط بالمدر وانخرق وفي بعض النسخ وانخرق بالزراء
 البعير والقول الاول لا يخلو من قوة الاجماع النقول المقصود بحسنه ان
 المفيدة المتقدمة حيث سأل هل للاستنجاء حد قال لا
 ينفي وموثق يونس بن يعقوب يفضل ذكره ويذهب الغائط
 وبانه لو لا له لم يحصل فائدة للشرايط + ومع ذلك فالقول
 الثاني ادخل في الغائط + وهو من الامور المرغبة للمعية

على انه لا يفتى في حرم طهارة قال للفراسة سألنا
 جوادا في حرم طهارة في غير الماء على الاشياء
 الوضوء الذي افترضه الشريعة على العباد لمن حرم
 ٢٣
 من الغائط او بال قال يسلو في ذلك ويذهب الغائط
 ثم يتوضأ مرتين ١٢

في كيفية الاستحباب

كتاب الطهارة

ولاستبام في الاحكام التوقيفية **محقق** اما كيفيه الاستحباب
 فتشليلت الاحجار واد زادت فالاول لا يتار واد يختار منها
 الابكار وكل ذلك وارد في الاخبار **منصوص** عليهم
 علماءنا الاخيار **وقته** رواية عيسى بن عبد الله عن ابيه عن
 جده عن علي قال قال رسول الله اذا استنجى احدكم فليوترها
 وقرأ اذا لم يكن الماء والشرط فير محمول على الاستحباب **كأن**
 به بعض اصحاب **ثم** ان الزيادة واجبه عند عدم
 النقاء بالثلثة قولاً واحداً واما اذا نقي باقل منها فليجزي
 ذلك ام يجب التثليث قيل بالاول كما عن المفيد والعلامة
 احلها الله دار الكرام **وتحتمل** ما حسنة ابن المغيرة وقد
 مرت غير مرة وموثقة بوتر السابقة للتضمنه لاذهاب الغائط
 وقيل بالثاني وهو المشهور لاستصحاب النجاسة بعد التجسس
 حتى يحصل المزيل اليقيني ولأن الطهارة توقيفية وقوله في صححة
 زرارة ويحزبك من الاستنجاء ثلثة احوار بذلك بترت لسنه
 من رسول الله وقوله في صححة المصنف كان يستنجى من البول لك

قال في الجواهر في اوله افضلية المسارعة
 الاستحباب وقوله اذا استنجى احدكم فليوترها
 الماء والاجزاء على عدم العلم بالشرط فيلحقه
 على الاستحباب ٢٥

مرات ومن الغائط بالماء والحرق والحزف والتقريب ان
هذه صيغ الجمع واقل الجمع ثلثة وفيه ان مفاد الحديث
استمر ذلك منه لكان كاد وصيغة المضارع فيحتمل ان
يكون الجمعية باعتبار تكثر الازمنة ولكنه بعيد ومرة
احد جرت السنة في الاستنجاء بثلثة اجار اجار ولا ينافي
لفظ السنة هنا وفي الاول فانه كثير يقع في الاحاديث على التواتر
ولعله الظاهر الموافق للسياق + كما لا يخفى على اهل الاذواق
واما ما استدله به الاولون من احسنه والموثقة فهو مطلق
يقيده الصحاح المذكورة مع ان احسنه الموثق ليس كالصحيح
على ان مورد الموثقة هو الاستنجاء بالماء فهو خارج عن
محل النزاع وباجملة فالعمل بالشهور لا يبق مع الشك +
فلا احتياط به لا يترك + تحقيق اذ قد وجب التثليث
فهو يجرى ذوا الجهات الشك عن ثلثة اجار ام لا فمن العادة
وابن الدراج والمفيد والشهيد الاول الاول وخيرة
المحقق في الشرايع والشهيد الثاني في الروضة الشافعية

في ثلث الحجارة

كتاب الطهارة

واليرد صاحب المدارك والرياض والشيخ الجرجاني + بل نقلت
 الـ الشهرة عن المولى البهبهاني + وهو معافي من الاحتيال الشبه
 اصل عدم واصل بقاء الاشتغال ومثل قوله يجزيك الاستنجا
 ثلث حجارة وما عساه يتوهم من ان الطاهر عدم حجته مفهوم
 العدد فذوق بان معنى ذلك سلب لاثبات الكل واما
 الاثبات الجزئي بمعونة القرائن بواسطة ما لا يرب فيه كما
 نبه عليه بعض المحققين ومن ذلك قوله ان ثلثين لموت
 كذا فان المفهوم ان العدد المذكور تمام الواجب والندب
 ومنه قوله يجزيك من الاستنجاء الحديث + فهو صريح
 في وجوب التثليث + كيف هو واقع في معرض البيان
 على ان التثليث قد اعتبره العلامة الصاوي
 في جهات حجر + ولولم يكن للعدد مدخل في الظاهر
 لما اعتبر + فلا معنى لتوجيه مذهبه + بخلاف
 ما اعترف به + واجتبر العلامة على الاول في
 المختلف والتذكر بوجه | ان المراد ثلث مسحات

اشارة الى ان في سنده غيره من الاخبار
 ومما ذكر من قوله كيف اصدكم ثلث حجارة
 هذه الوجة ذكر اربعة سنين في المختلف والآخر

كما لو قيل اضربه عشرة اسواط **وورد** بانه تجوز محتاجة الى
 اصارف والقربه كما في المثال المضروب وان البناء على متفاهم
 العرف وهم يفهمون من مثل هذا التركيب تعدد المشمل
 لقولك ركب اربع سباق وكتبت خمسة اوراق وكتبت
 ست لقم وسمعت سبع كلم وما هو على خلافه كالشاة
 الذي ذكره فهو مقصور على السماع ولا قياس في اللغة على
 ان بين قولك اضربه اربعة اسواط وقولك اضربه باربع
 اسواط مثل ما ورد في عبارة المشائخ الكبار وما جاء في قول
 يزيد بن معاوية عن ابي جعفر قال يخبرني من الغائط المسح بالاحجار
 فراقاك الاخير يا ابي لو حدة كل اباة لكما الباء كما لا يخفى على الادباء
 والعرب العرباء ومع ان هذا القول مناف لما روى عن سلمان
 قال في رسول الله ان يستنجى باقل من ثلثة احجار وبن ك جرت
 بالسنة من رسول الله **ب** ان المقصود ازالة النجاسة
 وقد حصل ويدفع بان المقصود ازالة النجاسة على الوجه المعتاد
 شرعا والثاني في حصوله افعال انفصلت لاجزأت

كان يخبرني عن الاستنجاء بثلثة احجار وان الاستنجاء من عوج النوى
 كان يخبرني عن الاستنجاء بثلثة احجار وان الاستنجاء من عوج النوى
 ٢٨
 في السبوط وثلثه في غير من بابات الفقهاء
 ١٢ منه

فلذا مع الاتصال + اذا دخل في حكم الاتصال + وزيف
 بان قياس وهو منفي في المذهب + بل الفارق هنا موجود
 وهو ورود النص في الحجارة المتأثرة دون ذي الشعب +
 انه لو استجر هذا الحجر ثلث رجال لاجزاء كل واحد منهم عن حجر فكذا
 اذا استعمل واحد فيجزئ عن ثلث احجار واجيب بثلث ما سبق
 على ان الاجزاء في المقيس عليه ممنوع ايضا فقد شرط الطهارة
 وعلى التسليم فانما هو لكونه مكمل للعدد لا انه بعد
 غسله وتجهيفه يجرى وفيه اما اولاً فانه ايضا من
 كنه قياساً خفياً متفياً في الدين واما ثانياً فانه قياس
 مع الفارق وهو التجاسة ولو على بعض الاحرف اما الثالث
 فلان اراد ان حجر بعينه كما يمكن ان يستعمله هذا الرجل بعد
 غسله في مجلس واحد ثلث مرات + فكذا اذ وجبها +
 فالفرق ما سمعت وان اراد انه يستعمل ثلث رجال فهو
 حديثنا راجع الى الوجه الرابع + وفيه ما نحن اليه
 من ان يكا + يكون من قبيل قياس الكل المجموع على الافراد

وهو غير سديد * ومن مثله بعد * ولو من عند نفسه
 بحث آخر معه * فيما هذا الوجه الأول من الوجوه الأربعة *
 وهو أن المجزئ في عرف الشارع والمشرع هو الذي لا يكون
 سادونه مجزئاً فمقتضى مفهوم الحديث عدم أجزاء الحجر الواحد
 فهو معارض لما استدلبه للأجزاء ولا جواب عن هذه المناقشة
 في أحد من الوجوه الأربعة الأخيرة فلا يتم شيء منها دليل
 على ما اراده إلا أن يتمسك في التفتت عنها بما ذكره أولاً و
 حينئذ فبعد غف البصر عما فيه لا يكون شيء من هذه الوجوه
 دليلاً مستقلاً وبعبارة أخرى هي أنه لا يخلو الأمر ما أن
 يكون قد راد ان المعنى الذي ذكره للحديث هو المتعين * وأما
 أجله من أن ينكر هذا الاحتمال البين * وأما أن يريد أن
 كل من المعنيين محتمل * وعلى هذا فكان عليه أن يسد الخلل
 وهو لم يفعل * فيما به استدله * وليس شيء من هذه الأدلة
 دليلاً قاطعاً على ما ذكره * حتى ترفع اليد راساً عن المخبر
 ولقد نظرت في الرياض بعد ما خطر بهال * من هذا النقص

الاجمالي + فاذا السيد السند وهو من العلماء الاجلة + يعبر
 فيها عن هذه الاحلة + باعتبارات واهية + واستبعادات
 ظنية + غير لائقة بالاحكام الشرعية التعبدية + والعجب
 كل العجب من شارح المفاتيح انه نقل ولا قول الذي لم يعم
 اجزاء الاستحجار الاجمالي كان اصل من الارض ثم ضعفه ودفعه
 بتسليمه بالكسف كما سبق ثم قال اضعف منه قول المحقق
 في الشرايع بعدم استعماله في الجهات الثلثة والنقاء تام
انتم وما مر منه الا بعض هذه الاعتبارات الظنية
 بازاء الاحاديث لصادرة عن معادن العلم واليقين +
 وهو مع ذلك مدع للاخبار ومقتضاها العمل بالقطعة
 دون الظن والتخمين + واستدل المولى النجفي للاجزاء بالشمرة
 المنقولة عن الروض وهي معارضة بمثله المنقولة في المدرك
 وبأن نوى السيد اذا قال العبد اسم هذا بثلاثة اجزاء
 قصه بمجر واحد من ثلث جهات يعدونه ممتثلاً
 لان اللفظ شامل له حقيقة بل للقطعة بان ممتثلاً

من المسيح بثلاثه اعمار انما هو المسيح بثلاثه ما يمسح به من
 الحجر وهو مصادره بل هو حجة عليه فان الطاهر ان العبد
 لا يعدد العقلاء من اهل اللسان ممثلا وفي هذه الصورة
 وكأنه لذلك امر بالتمل وبرايتد ليقوله اذا جلس
 احكم محاجته فليمسح بثلاث مسحات وهو مع كونه من اخبار
 العامة مطلق في ذى القرون وذوات العدد وهو الخبر ^{المستعمل}
 على الاجار مقيد والمقيد يحكم على المطلق نعم ان النقص
 بالخرقة الطويلة المستعمل اطرافها الثلاثة في الاستبراء قوياً بالنسبة
 الى الشبهات الاخر واجواب مالك تفطنت له من ورود
 النص في تعدد الحجر ونها مع انها ابلغ في المسح والنشف ولا زالت
 للصوقها با الجسم واشتمالها وانطباقها عليه فربما يحصل النقاء
 بطرف واحد منها فيستظهر بطرفين اخرين بخلاف الحجر ^{على}
 ان القطع بالاجزاء باطرافها ايضا لا يخلو عن نظره واذا قد
 خبرنا بالحدوث واستتم كما امرت **واما مستحبات**
التخليد فكثير وليذكر منها سير **اذا تبادلت**

المرتفع فيأرواه السلوكي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال
رسول الله ^ص من فقّر الرجل أن يرتاد موضعاً لبوله وفي رواية
عبد الله بن مسكان عن الصادق ^ع كان رسول الله ^ص أشد الناس
توقياً للبول حتى أنه كان إذا أراد البول عدل إلى مكان مرتفع من
الأرض أو مكان يكون فيه التراب الكثير كراهة أن يبتضخ عليه
باب التقنع في المكارم في وصية النبي ^ص لا يذوق الماء أبداً
استحى الله فاني والذي نفسي بيده لا طر حين اذهب إلى الخلاء
متقنعا بثوبي استحياء من الملكين الذين معي وما نقل عن النبي ^ص
المفيد من تغطية الرأس ان كان مكشوفاً ليا من من عبث
الشيطان ومن وصول الرائحة الخبيثة إلى ماغنه وأنه سنة
من سنن النبي ^ص وفيه اظهاراً بحياة من الله لكثرة نعمه
على العبد وقلّة الشكر منه فالظاهر أنه غير التقنع كما يرمي
إليه قولهم ان كان مكشوفاً وأنه منصوب وإن لم يفسر عليه ويمكن أن
يراد به التقنع وفي التعليل بالامن من وصول الرائحة ^ص دلالة
على ذلك واضحه ^ص سحر التسمية عند الانكشاف للبول لما

إذا اردت دخول الخلا فتع راسك ١٢
للمصدق ١٢

روى في ثواب الاعمال عن الصادق ع اذا انكشف احدكم
 للبول او غير ذلك فليقل بسم الله فان الشيطان يفتن بصره عنه
 حتى يفرغ **في الاستبراء للرجل** وهو على الوجه الاكمل *
 ان يعصر بقوة ثلثا باصبعه الوسطى من اصل المقعد الى الانثيين
 ثم يجذب به ثلثا من اصله الى الخشفه بالوسطى والابهام * ثم
 يستره ثلثا وقد وقع في قصيره في كلامه اجمال ابهام * وسنذكر
 انشاء الله في غير هذا المقام * والغرض منه التوقي عن نقض الوضوء
 والفعل كما ينطق به الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
 يبول ثم يستنجي ثم يجبد بعد ذلك بللا قال اذا بال فخرطوا بين
 المقعد والانثيين ثلث مرات وغزبينهما ثم استنجي فان سال
 حتى يبلغ السوق فلا يبال وقد اختلف فيه الاصحاب * على
 القول بالوجوب والاستحباب * لو روي الامر به في الصبيحين
 وهو ظاهر في الوجوب شائع في المذهب وهو اقوى لما في نيلهما
 من الاشغال بكون المقصود منه التوقي كما ذكرناه ويؤيده
 الخبر بالصادق وانا فاعلم على راسه فلما انقطعت شخيل البول

له التبرؤا الجذب بخمسة اى شدة ١٢

قال بيده هكذا الى فناولته فتوصا مكانه فان الظاهر انه عليه السلام ترك الاستبراء بدليل عدم الفصل والنقل على ان الاستحباب هو المشهور بين الاصحاب والاعبار المستفيضة الواردة في الاستحباب خالية عن الامر والايجاب ببل في الوثق اذا

بال رجل ولم يخرج منه شيء فاما عليه ان يغسل حليته وحده ولا يغسل مقعده وهو بظاهر الحصر المستفاد من كلمة انما الله على عدم وجوب الاستبراء الا ان يقال حصرنا في النظر الى الاستحباب من الغائط كما ينطق به ذيله وكيف كان فالاستحباب راجع والاحتياط واضح **ههههه** الدعاء عند غسل الموضع ومسح به ونقله صاحب المدارك وغيره وهو ان يقول اللهم

حِصْنِي فَرَجِي وَأَعِزِّي وَأَسْرِعْ عَوْرَتِي وَخَرِّجْنِي مِنَ النَّارِ
وَالدُّعَاءُ عِنْدَ الْفَرَغِ بِقَوْلِهِ أَتُحَمَّدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي
مِنَ الْبَلَاءِ وَأَمَّا طَعْنُ الْأَذَى فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ الْخُرُوجِ وَعِنْدَ
بِقَوْلِهِ بِسْمِ اللَّهِ أَتُحَمَّدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي لَذَّتَهُ وَأَنْفَقَ قُوَّتَهُ
فِي حَبْسِي وَأَخْرَجَنِي عَنْ إِذَا هِيَ يَا لَهَا نِعْمَةً ثَلَاثًا كَمَا فِي مَجْمُوعِهِ

أو بما في صحيفة معاوية بن عمار إذا خرجت فقل بسم الله الرحمن الرحيم
 لله الذي عافانا في من الخبيث المحبث وأما طاعة الأذى
 وأما مكروهات التخل فعدة أمور * يذكر
 منها ما هو اليسور * فأولها أن يجلس في الأماكن المخصصة
 المنصوصة منها شطوط الأنهار * ومساقط الثمار *
 وفي الطرق النافذة ومواضع اللعن وفي التراك أفنية
 المساجد * للنظر الولج * في كل واحد * أما في الأربعة
 الأول فاروي في الكافي في الصحيحين عن أبي عبد الله قال
 قال رجل لعلي بن الحسين عليهما السلام أين يتوضأ الغزاة قال
 يتوضأون الأنهار والطرق النافذة وتحت الأشجار المثمرة
 ومواضع اللعن فقيل له أين مواضع اللعن قال أبواب الدور
 وفي مفعول علي بن إبراهيم عليهما السلام في الكافي أيضا قال أخبر
 أبو حنيفة عن عبد الله بن عبد الله عليه السلام وأبو الحسن قائم
 وهو غلام فقال له أبو حنيفة يا غلام أين يضع الغزاة قال
 فقال جئت أفنية المساجد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار

باب البول في الطرق النافذة ومواضع اللعن

كتاب الطهارة

من أزال النزال ولا استقبال القبلة بباطل ولا بول وأرفع ثوبك
وضعه حيث شئت وهي كما تراها تدل على لا خبيرين أيضا
ولا تخصيص بالغريب كما ستعرف عن قريب. وإنما اختص بالذكر
وقوع السؤال عنه ولأن الساكن بالبلد يكون له غالباً مكان معتد
ولأن الغريب وأهل البلد ولبعدهم عن بلاد الإسلام. أقل
معرفة بالأحكام. وروى الصدوق في الحصال بسند معتد
عن الصادق عن أمير المؤمنين في جملة حديث ولا تبلى على الحج
ولا تنقوطة عليها وفي وصية النبي صلى الله عليه واله لعلى
ما أورده في الفقيه وغيره كرم البول على شط نهر جبار وفي
حديث المناهي قال فنه رسول الله ما ن يبول أحد تحت شجرة
شجرة أو على قارعة الطريق وظاهر لأصحاب بل المشهور فيما
بينهم شجرة عظيمة هو الحكم بالكراهة بل نقل الإجماع عن
الغني على استحباب الاجتناب. خلا فالبعض لأصحاب
كالفيد في المقتعة فقال بعدم الجواز في البول على الحجّة وكما
بابويه في الفقيه في نزال تحت الأشجار ولذلك استشكل

فإنه قال بعد ذكر شروط الاناء وساقطاً
أفنيه الدور وجواب الطرق وبعض الأحكام الأخرى
ذكر البول الأصح المثار له انتهى
لا يجوز النقوط في نزال تحت الأشجار المثرة ١٢
قال في المقتعة

بعضهم الجرح بالجواز مع ورود الخبر والامر واللحن في البعض مع
عدم المعارض سوى صالة البراءة ويؤيده ما مر انفاً مما
في مرفوعه على من المقارنة بينه وبين بعض المحرمات كاستقباح
القبله ولكن المشهور بين الساطين المذهب هو
الاروجه الاقرب وان كان التحريم احوط وورد اللحن شائع
في المكروهات غير مختص بالامور الممنوعة وتقيد الطرق
بالنافذة احتراز عن المرفوعة فانها املاوك لا رايها
فلا يجوز التخلل فيها الا باذن من اصحابها والمراد بالاشجار
الثمرة ما قد اثر أو كل ما يكون شأنه الاثمار وان خله
بالفعل عن الاثمار كما فسرها جمع من المتأخرين الاخبار
بناء على ان صدق المشتق لا يشترط فيه بقاء المبدأ
وفيه وجوه من التخلل فالظاهر هو الاول وذلك ان
مقتضى عدم اشتراط البقاء صدق الاطلاق على ما
زال عنه الثمار لا على كل ما من شأنه الاثمار فانه مما لا
وانكار مع ورود الاشتراط بالفعل في عدة من الاخبار

وله مقتضى في الحد الذي هو في نفسه ما مر من السالكين
٣٨
ولعل المراد به الشيخ احمد الجاني في رياض السالكين
باب السائل ١٢

منها ما روي في الفقه مرسل وفي العلل مسنداً عن الباقر
عليه السلام انما نهي رسول الله ان يضرب احد من المسلمين
خلوً تحت شجرة او نخلة قد اثمرت لمكان الملائكة الكواكب
قال ولذا لك يكون النخلة والشجرة انسا اذا كان فيه حمل ل
الملائكة تحضره ومنها خبر السكوني انما نهي رسول الله
ان يتغوط على شفير بئر ماء يتعدن بها او في شق بئر
وتحت شجرة فيها ثمرتها وبها افترج جماعة من المتأخرين ويؤيده
الاصل ولا يخفى ان هذا الخبر دل على ان الحكم في شق النهر
وشفير البئر المستعدن منها شرع سواء ولذا صرح الاصحاب
بالكراهة في المزارع مطلقاً وهي موارد الماء ومنها نقوب
الحيوان لرفع الامان من ان يلعن حيوان ولما روي عن النبي
صلى الله عليه واله انه نهي ان يبال في الحجر وعن الهادي لا
يجوز البول فيها وهو ضعيف ان اراد المحرمية ومنها الارض
الصلبة وما في معناها بالنسبة الى البول خاصة ولم
يجده في خبر الا انه مصرح به في كثير من كتب الاصحاب لا سيما في كتاب

عن التشير وفي الشرائع والنافع والغني والسرير والقواعد
والارشاد والظاهر ان مستند الاخبار الامرة بالتوقف عن البول
وقد بعضها في استحباب الارتياد ومنها التخلع على القبور و
بينها الصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
من تخلع على قبر وبالقائها او بال في ماء الى ان قال فاصابه
شئ من الشيطان لم يدعه الا ان يشاء الله واسرع ما يكون
الشيطان الى الانسان وهو على بعض هذه الحالات ومثله ما
روى في الحصال كذا ماروى عن ابي الحسن موسى ومنها
البول في الماء جاريا وراكدا وامكان المنع في الاول خيفا وفي
الثاني موكدا والمستند في ذلك صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة
وصحيفة الفضيل الا بن يبول الرجل في الجارى وكرم ان يبول
في الراكد وفي رسالة الفقيه ان البول في الراكد يورث النسيان
وما روى في الحصال عن علي عليه السلام لا يبول الرجل من
سطح في الهواء ولا يبول في ماء جار فان فعل ذلك فاصابه
شئ فلا يلومن الا نفسه فان للماء اهلا وللهواء اهلا وفي

الافضل بن يسار السمن السمن بعد الياء المقطع
تحت القطر الندي او القصر في محله في قوله عن
طريق القدرى عن ابي القاسم عن علي بن ابي حمزة
في امام الصادق قال لكشى خدني على بن محمد بن
النفيع بن شاذان ومحمد بن مسعود قال تسبى الفضا
اصحانا قال
بن شاذان عن ابن ابي عمير عن عدو من اصحابنا قال
كان ابو عبد الله عليه السلام يمشى في الجبل فيرى
الخنزير فيقول ان فضيلا من اهل بيتي انما
لا يحب الخنزير فيجلبه على نعليه وازاد من ذلك
من اجبت النصارى على نعليه وازاد من ذلك
كذا في خلاصة النسخة قال ابن نجاشي
الاوسط وروى عن الحسن بن محمد بن عيسى
ابن سقينة بن جابر بن قزوين في نسخة
من كتابه عن جماعة من غيرهم
روايات كثيرة من غيرهم

وفي رواية عينيه بن مصعب كباس به اذا كان جاريا وكذا في
 موثقته بن بكير وفي لفظه نفق الباس عن الجار ^م وجملة في
 الباس الوارد في بعض الاخبار على عدم حصول النجاسة والاستقذار
 عليان الجواز وهو بعيد لا يكاد يصح بالنسبة الى خير الفضيل
 وعلى نفق الكراهة الشديدة * وهذا من المحامل السديدة *
 وينبغي التنبيه على امور احكى عن الصدوقين في الركا للقول
 بالحرمه لظاهر النفي الوارد في نفيه من الاخبار وهو ضعيف لان
 يجمع على الكراهة وذلك للصحيح الوارد بلفظها ولما ورد في شطر
 منها من التعليل بالخفاء وايراث النسيان وقوله فان فعل ذلك
 فاصابه الشيطان الى غير ذلك من القرائن المؤذنة بالكراهة
ب في الروض والرياض والمستندان الكراهة في الليل استدلالا بان
 الماء في الليل للجر فلا يؤمن اصابه افة من جهة همج عن بعض الاصحاب
 اشتراكا محدثين في الحكم للتعليل المذكور في خبر الخصال وبرعائيه
 لبر الاولوية ومنها البول في الهواء لما مر من الامر بالتوقي في اخبار الال
 والنص عليه في خبر تقدم عن الخصال * وثانيها استقبال قعر

النيرين بفرجه وهو يبول * للشهور بين اصحابنا الفحول * والخبر
 المنقول عن السكوني عن الصادق ^ع عن امير المؤمنين ^ع فخر رسول الله
 صلى الله عليه واله ان يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول
 وخبر عبد الله بن يحيى الكاهل عنه ايضا قال قال رسول الله ^ص لا
 يبولن احدكم وفرجه باد للقمر يتقبل به وخبر المناهي ^ع في ان يبول
 الرجل وفرجه باد للشمس والقمر باجملة لا يرب في ورود النهر والاستقبال
 على النهر المذكور ولكن الكلام في عدة امور ^أ اهل يقدي حكم
^ع لا يبولن في المعاصر في الجواهر ان ظاهر الاخبار المذكورة
 عندنا من مستندين وسياق ذكرها اختصاص بالحكم بالبول الظاهر
 المنقول من اهل تشري ^ع ولعل لقولهم وفرجه باد للشمس والقمر وكلامه هذا
 محل نظر ^ع فان ظاهر اكثر ان احكم عام وبه صرح في المقنع والذريعة
 والدروس وقواعد الاحكام كما انص عليه في الحقائق والرياض وبيد
 عليه المشي ^ع ان حدهما الخبر المروي في الفقيه لا يستقبل المهادل ولا
 تستدبره ^ع والمروي في الوسائل ^ع الكافي لا يستقبل الشمس والقمر فان مورد
 التخلع وهو عام وان حملهما على المقيد كاشف اللثام ^ع ويبيد ^ع

ما احتمله بعض الاخبار + من كون الاقتصار على البول في الاخبار +
 لان الغائط لا ينفك عنه غالباً ولا نه تنبيه بالاضعف على
 الاقوى بان طاهر الاخبار وان كان التحريم لكن الكراهة اقرب
 الى الصواب للشبهة العظيمة بين الاصحاب في حلول الاخبار الواحدة في
 الباب عن ذكره مع عرض السؤال عن حد الغائط على المعصوم مع ان
 استفاد من قوله عليه السلام وضع حيث شئت هو الاباحية
 على العموم مع انه ظاهر كثير من العبارات الاقتصار على الاستقبال
 ويؤيد ما من ذكره والفرض والاستقبال به في الاخبار + و
 هو غير حاصل في الاستدبار + وما تضمنه لغيره عن الاستدبار بالنسبة
 الى المادل ضعيف لا يرسل + يخالف لا وصل والاجماع المنقول
 في شرح ارشاد الاذهان + ويعارضه ما يلزم من العسر في بعض الجا
 على تقدير التقييم في المسئلة + مع حجة الاستقبال والاستدبار بنا
 الى القبلة + ثوران الطاهر اشتراك الحكم بين الرجال والنساء شموله
 للكسوف والخسوف وهل يجزئ الحكم في مثل المسح والمجبوب فيه
 اشكال من عدم تحقق الفرج ووجود مخرج البول وهو بمنزلة

لفظ الحقين

٢٣

كافي ابو اعراب

في حقهم كذا الاشكال في من بال من غير فهم ولو معتادا والظاهر
 من قيد البدن والواقع في الاخبار ارتفاع الكراهة عند الحجب
 بمثل الكف والسحاب * كما مضى عليه بعض اصحاب * **والثاني**
 استقبال الريح بالبول وهو ممنوع منه في الجملة * ولا كلام في اصل المسئلة
 وانا البحث في مواضع احدها اختصاص الحكم بالبول وهو ظاهر للرواية
 في اخصال على ما نقل عنه عن علي عليه السلام ولا يستقبل بوجه الريح
 وربما يوجه بان العلة في الحكم انما هي خوف الردة وبجاسة الثوب و
 البدن بالرشح والبلل * ويدفعه ما نقل عن العلاء * ولا يستقبل
 الريح لعلتين احدهما ان الريح ترد البول ويصل الثوب ولم يعلم
 ذلك الى ان قلنا والعلة الثانية ان مع الريح ملكا فلا تستقبل بالقرآن
 فانه لا يلزم ان العلة غير مخصصة فيما ذكرنا القول باختصاص الحكم
 بالبول كما هو صريح الشرايع والنقول عن المقنعة والنهاية والمهتد
 وغيرها من كتب الشريعة القويم * ليس له وجه واضح لو روي النص
 بالقيم * فما رواه المشايخ الثلاثة عن محمد بن يحيى باسناده في
 قال سئل ابو الحسن ما حد الغائط قال لا استقبال القبلة ولا استدبارها

ولا تقبل الریح ولا تستدبرها ومثلها مفعلة عبد الحميد
 بن ابی العلاء عن مولانا الحسن ولا بأس بضعف السند هنا لاعتداله
 في المكروهات والسنة وثانيهما ان النهي للتنبيه كاشف المنه
 والتذكير والتعريض وفي الشريعة والنافع والارشاد بل في الغنية
 دعوى الاجماع على استنباط الاجتناب ويؤيد الاصل الموصل
 او للحجة كما في الجواهر عن ظاهر الصدوق في الفقيه والمقنع وظهور
 كلامه فيها محل تأمل غاية انه مجمل واياها كان فلا وجه
 الاول وثالثها ان المحكم مع الاستدبار في البول والغائط
 جميعا للمفوعتين وان كان المذكور فيهما لفظ الغائط ولكن الظاهر
 ان المراد بحد التخل كما فسره قوله تعالى اوجاء احد منكم
 من الغائط وسل بجمها الكلام للشموردين الاصحاب
 الكرام لصحبة عمر بن يزيد التي ذكرها وماروى عن الرضا
 قال عن رسول الله ان يجيب الرجل اخوه على الغائط او بكلمة
 حتى يفرغ وروى في الفقيه مرسله وفي العلل مسنداً عن الصادق
 لا تكلم على الخلاء فان من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجة ^{ستين}

من خلق اشياء | ذكر الله المتعال القوا الصادق ٢ في رواية الحلي
لاباس بذكر الله وانت تبول فان ذكر الله حسن على كل حال +
ب و ج اية الكرسي والتمني لصحيحة عمر بن زيد قال سالت
ابا عبد الله عن التبييض في المنجى وقرأة القرآن فقال لم يرض في
الكيف الا من اية الكرسي ^{نحو} بحمد الله وابه ^{كنا في النسخ الحاضرة من الفقيه والمواعيل وغيرهم} بحمد
الله رب العالمين ولما رواه الحميري عن الصادق كان ابي يقول
اذا عطي احدكم وهو على الخلاء فليحمد الله في نفسه وفيه اشعار
باستحباب الاسرار ويؤيد عدة من الاخبار والظاهر حمل عدم الرخصة
في الخبر الاول على كمال الكراهة لصحيحة الحلبي عن ابي عبد الله قال
سالت اقرع النساء والحائض والمجنبة الرجل يتغوط القرآن قال
يقولون ملشه واو لاخبار الذكر كما ذكره الشيخ البحراني في الحقائق
حكاية الاذان لو اية سليمان عن ابي الحسن موسى وصحيحة محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام انه قال يابن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل
حال ولو سمعت المنادى ينادى بالاذان وانت على الخلاء فاذكر
الله عز وجل وقل كما يقول والصحيحة كما تنص على المراد تدفع ما وقع

محمد الله
في التبركة وشي الخ

نخلد

من الشهيد الثاني في شرح الارشاد في التفسير على التخصيص في
 كفاية الاذان وايدل الحيعلات بالحوقة لكونها ليست ذكرا لا
 حاجة يضر فوقها واستدل عليه الاصحاب بلزوم الضرر والحرمان ^{للمنفين}
 عن الدين. وهذا اذا لم يمكن الاشارة والتصديق كما بينه عليه
 شيخ المعاصرين. ورحم السلام صرح به العلامة في المنتهى و
 خامسها وسادسها الاكل والشرب كما في التذكرة
 يشرع الاسلام وعن الهمداني المنتهى والمصباح وتختصره ونهاية
 الاحكام. لغوي سلسلة ابن بابويه في الفقيه عن الباقر قال دخل
 بجعفر الخلاء فوجد لقمته خبز في القدر فاخذها وغسلها
 ودفنها الى مملوك معه فقال تكون معك لاكلها اذا خرجت فلما
 فرج قال للمملوك ان اللقمة قال اكلتها يا بن رسول الله فقال اني ما
 ستقرت في جوف احد الا وجبت له الجنة فاذهب فانت حرقا في
 لوك استقدم رجلا من اهل الجنة والتقرب ان تاخذ الاكل
 معك فيه من جزيل الفضل. يدل على وجوبية الاكل في هذا محل
 الشرب بخصوصه ليس معصوما فيما وجد من الاخبار. واشملها

ما استدله في المعتبر وغيره من مهانة النفس والاستقذار
وسايعها الاستنجاء باليمين ولم يوجد خلاف في المسئلة
 ومستنده النعم الواحة في الرسالة وما في خبر السكوني الاستنجاء باليمين
 من الجفاء والظاهر ان لا بأس بصب الماء من اليمين في الاستنجاء كما
 استظهره في روضة المتقين * واما المكروه ازالة النجاسة
 باليمين * **وثامنها** اصطحا خاتمة في اسم الله تعالى وشي من القضا
 لرواية ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله ع ادخل الخلاء وفي يدي
 خاتمة فيه اسم من اسماء الله قال لا ولا تجامع فيه ورواية ابي لقاسم
 عن ابي عبد الله ع قال قلت له الرجل يريد الخلاء وعليه خاتمة وفيه
 اسم الله تعالى فقال اما احب لك قال فيكون اسم محمد قال لا بأس بريد
 علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألت عن
 الرجل يجامع ويدخل الكنيف وعليه خاتمة في ذكر الله او شي من القضا
 ايصلي ذلك قال لا الا في غير ذلك من الاخبار واما خبر الحسين بن خالد
 قال قلت لابي الحسن الثاني انا رويت في الحديث ان رسول الله كان
 يستنجي خاتمة في اصبعه وكذلك كان يفعل امير المؤمنين عليه السلام

في الوسائل عن الصادق ع قال في

م

سؤال السائل عن الرجل يجامع

وكان فقتش خاتم رسول الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله قال
 صدقوا قال فينبغي ان تفعلوا ان اولئك كانوا يحتشرون في اليد اليمنى
 وانكم تحتشرون في اليسرى فلا يصح لمعارضة الاخبار الكثيرة الدالة
 على كراهة الاصطحاب المعتصدة بالتضييع عليه وكلام اصحابك
 وقد عذر الصدوق بعدم جواز الاصطحاب ان كان الظاهر انه
 اراد الكراهة وتاكيد الاجتناب الحق براساء الانبياء والائمة
 الاطياب * اذا قصد بها ذواتهم اذ كره * فلا بأس اذا قصد
 غيرهم من الرعية * وعرف ذلك حمل بعض الاعاظم * ما ورد من نفى
 الباس فيهم من خبر ابي القاسم * وهل يكره اذا دخل الخلاء
 من غير التخلية ام لا وجهان قد خله كلام اصحابك عن التعرض
 ولا يبعد الاول لمكان التعظيم * ولا ان الوارد في كثير من الاخبار ما
 مقتضى ظاهرها الاطلاق والتعظيم * فان التخصيص منها ظاهر *
 الابارادة الفرد المتبادر * وتاسعها الاستنباء بالياء
 وفيه خاتم عليه السلام الله تعالى الخبر حسين بن خالد المذكور انما
 لموقتة عما عن الصادق قال لا يميس الجنب رها ولا دينار عليه السلام

القول لا يدخل الجنب
 ٢٩
 وهو عليه في الخبر

ولا يستنجي وعليه خاتم فيه اسم الله ولا يجامع وهو عليه ولا يدخل الخمر
 وهو عليه الحديث ورواية أبي بصير عنه قال ^{عليه السلام} أمير المؤمنين عليه السلام
 من نقش على خاتمه اسم الله فليحمله عن اليد التي يستنجي بها في
 المتوضاء هذا اذا لم يستلزم التلوث بالافتقار * والا فيخرج
 بل يصل الى حد الكفر مع قصد الاستحقاق * وعاشرها
 البول قائما لصحيح محمد بن مسلم المذكور * في كراهة التخلل
 على القبور * وعنده من الاخبار وفي بعضها انه من الجفاء
 وعن العلومة التحصيص بما اذا خاف الرد في المنقول عن
 النمايه فلو كان في حال لا يفتقر الى اختراز الحمام من الاكراهة
 انتهى وآت خبير ان ما اشرنا اليه من ادلة تدل على التعميم
وحادي عشرها من الذكر باليمين عند البول
 في لقيه عن أبي جعفر اذا بال الرجل فلا يمسه ذكره يمينه
 واستظهر في روضة المتقين ان المارد بالاستبراء * و
 الطاهر انما اعم منه ومن الاستنجاء * وثاني عشرها
 طول المجلس على الخلاء فانه يورث الباسور * كما هو

الماثور وهو بالباء الموحدة * على في حوالى المقعدة
 وقُرئ بالنون ايضاً المقصد **الاول في**
الوضوء والنظر في الاحداث الموجبة واحكامه
 الواجبه والمدوبه اما الموجبات فهي الاختنان والريح
 والنوم وما انزال لعقل والاستحاضه على تفصيل ياتى
 ان شاء الله والنظر في تلك الاحداث * يقتضى عدة
 ابحاث * **البحث الاول** ان خروج الثلثه الاول
 لا يخلو اما ان يكون من المخرج الطبيعى المعتاد او من غيره
 وعلى الثاني اما ان يتفق خلقته او يتجدد بعد انسداد
 المعتاد * او مع عدم الانسداد * **فالاول** ان اقض
 اجماعاً ونصاً ^{عط} **والاستند من الكتاب** قوله تعالى او جاء
 احد منكم من الغائط فان موردها وان كان التيمم ولكن
 لا شك ان يبدل ولا قائل بايجابه لردون الوضوء ومن ^{عط} **الانبياء**
 صحبته زهارة قال قلت لابي جعفر ما يقتضى الوضوء فقال
 ما يخرج من طرفيك الاسفلين من الدبر وللذكري غائط

او بول ومسخ اوريج والنوم حتى ينهض العقل وصحيحة
 سأل المربي الفضيل عن ابي عبد الله قال ليس ينقض الوضوء
 الا ما خرج من طرفيك الاسفلين الذين انعم الله عليك
 بهما وصحيته ايضا عن الصادق قال لا يوجب الوضوء الا
 غائط او بول وخرقة تسمع صوتها او فسوة تجدر بينهما
 ورواية زكريا بن ادم قال سالت الرضا عليه السلام عن
 الباسور ينقض الوضوء فقال لا ما ينقض الوضوء ثلث البول و
 الغائط والريح الى غير ذلك من الاخبار واما الثاني
 والثالث من غير الطبيع فهو ملحوب بالاول والكلام
 فيها ولا يتبرع بل يقل عليها عن المنتهى الاجماع نعم محل
 الكلام هو الرابع ففيه اربعة اقوال احدها عدم
 التقص مطلقا كما عن شارح الدروس وهو المنقول في الاصل
 عن ظاهر جماع مصرية بعض واستقر به صاحب الرياض ووله
 في كتابي الاصلح والمباهر نظر الى تنزيل الاخبار المطلقة على
 المتعارف المعتاد وحرارة بعضها فيه وإصالة العدم و

له وهو خروج الاغشية والريح من فمها
 التقص غلظة ١٢ وهو الزوج من غير طهر
 حدث بعد النسي والمساواة ١٣
 ٥٢
 في كسبه مع عدم الفساد الطبيعى ١٤

واستصحاب الطهارة اليقينية وفيه ان الحمل على المعتاد
لا يستقيم كما سيأتي لان غير المعتاد من أفراد البول والغائط قطعاً
واما ما في بعضها من التصريح فخرج مخرج الغالب كما يأتي واجراء
الاصل للوسلم في مثل المقام ليس في محله للقطع بدخوله
في البول والغائط وثانيها النقض بشرط الاعتقاد والاعمال
فلا ونسبه في الحديث وغيره الى المشهور وهو صريح في
القواعد وظاهر المختلف والشارع وعن التحرير والمنتهى والتبسيط
والدروس وغيرها واستحسنه في الحبل المتين نظر الى شمول
الاية والحديث لما هو المتبادر دون غيره مضافاً الى قول
الصادق الذين انعم الله عليهم عليك لتحقق الغمزة وفيه
ان اخبار البول والغائط تم الاحوال كما سيأتي الاشارة اليه
وان الحمل على المعتاد بالنسبة الى شخص ليس باولى من الحمل
عليه بالنسبة الى اغلب الناس وربما يقال ان غير المعتاد ليست
بنعمة حتى يدخل في الخبر وثالثها النقض بشرط خروج من
تحت المعدة والافلا كما عن الشيعة في المبسوط والخلاف في نظر

الى عموم قوله فقال وجاء احد منكم من الغائط وان ما خرج
من فوق المعدة لا يسمى غائطا والى قول لصديقين ما يخرج
من طرفيك الحديث ورواه في التنكيره بالمنع من عدم
التسمية وورود الاخبار مورد الغالب ورايها النقض
لما هو لا بن ادريس واختاره في التنكيره وقواه المحقق
في الجواهر للامير والاعبار التي فيها ذكر البول والغائط
كصحيحة نزادة الاخيرة ورواية زكريا بن ادم وقول الرضا
عليه السلام في كتاب كتبه للمامون كما في العيون والخبرين
المنقولين عن العلل كلها تشتمل على اسم البول والغائط اما
الروايات المطلقة على المقيدة بالطرفين فمن دفع بان الاحتجاج
بمفهوم القيد ضعيف وبحصول الظن بجريان الاخبار المقيدة
مجرى الغالب لولم نقل بالقطع وان المقصود نفى النقض بالغة
والرعافة واشباههم من اقوال اهل الخلاف بل سياق بعض
الاخبار الواقعة جوابا عن السؤال عن هذه الاشياء كالصريح
في ذلك مع قوة احتمال حملها ايضا على بيان ماهية الاختصاص

وتوضيها باحلال الامارات لا الاحتراز عن غير المعتاد واما
 حل الاخبار المطلقة على الافراد الشائعة دون النادرة كما هو
 المعروف فمدفوع او لا بان هذه الندرة ليست ندرة اطلاق
 بل ندرة وقوع فاته لا شك في صدق البول والغائط عليه و
 نظيره النظرة الاجنبية في صورة مفروضة بطرف مفتوح
 من عين مغروضة فان النظرة ذات ندرة ما لها من شيوع
 بالنظر الى الوقوع واما اذا وقعت على سبيل الاتفاق فهو
 داخل تحت الاطلاق وحرمة الاتفاق واثانيا بانها
 لو نزلت على المعتاد لوجب ان لا يحكم بالنقض فيمن خلق مخبر
 على غير المعتاد وواستقر غيره بعد الدسداد و
 لا فيمن له مخرجان ولا اتخذه ولا المسوح بل ولا ما خرج ناديا
 من الموضع المعتاد مخالفا للمعتاد العمود خروجه وهذا
 بين الفساد ولا يخفى قوة ادلة هذا المذهب وهو
 بالاحتياط اقرب فان لم نقل به فلا اقل من القول بالنقض
 بشرط الاعتقاد وانه موافق له في الحكم والادلة الآتية

غير المعتاد وهو من نادر الافراد مضافا الى التأييد بلاشبهة
 بين المتأخرين من اصحابنا الاخيار **فروع** المرجع
 في معرفة الاخبثين الى العرف ولا عبرة بغيرها فلو خرج لم يوجب
 شيئا في الفقير عن الصلوة **ليس** في حب القرع والديك
 الصفار وضوءهما هو بمنزلة القمل ولذا قال العلامة في التذكرة
 لو خرج من احد السبيلين دودا او غيره من الهوام او حصاة او
 دم غير الثلثة او شعرا او حنظل او شيئا او دهن قطر في احليله
 لم ينقض الا ان يتصبب سببا من النواقض ذهب اليه علماءنا
اجمع انتهى هل يعتبر الاعتقاد في الخروج من المعتاد ام لا
 طاهر اطلاقا ثم وصرح بعضهم الثاني بل في الرياض الاجماع
 عليه فلو خرج من مرة وجب الوضوء في اول الوهلة ويتحقق ذلك
 فيمن طلع مكلفا من كتم العدم **كصنع الله ادم** وهو من له
 مخرجان لم ينزل الطبع منهما ذاسده **حتى** اذا بلغ اشده
 فانفتح قبل وضوءه مكلفا او بعد **تجر** ما مر في بعض الاخبار
 من تقيد الويح بسماع الصوت **ومجدان** الريح ليس المراد

استرا طر بل ما عدم نقض اليقين بالظن و دفع الوسوسة
 التي اشير اليها في الروايات بان الشيطان ينقح في دبر الانسان حتى
 يتخيل ان قد خرج منه ريح ومن هنا قال في الحديث مشيدا
 الى الاخبار المقيده الطاهر حملها على موضع الشك دون ما
 اذا انتقر الخرج انتم و ذلك ان هذه الاوصاف اما
 لليقين غالب اصدور الحادث فلو فرض حصوله بدونها
 فهو داخل تحت الحكم خارج عن البحث فان الاخبار محمولة
 على ما هو الغالب * والتوصيف شائع في تادير مثل هذه
 المطالب * **§** المحصر في بعض ما مر من الاخبار في نواقض
 معدودة اصنافي بالنسبة الى ما يخرج من الاسفلين غير
 هذه الاشياء او يخرج من غيرهما كالقي والرعاف **هـ**
 ما مر من الكلام في غير المعتاد انما كان في محدثية وترتب
 الاثر عليه واما انخبثيه فلا يكاد يوجد في كلام السلف تعرض
 لها نقيا واشبا تانعم ترددها بعض المتأخرين و جزم صاحب
 الجواهر وقال ليس للشك مجال * ونفى عنه الاشكال *

والله العالم بحقيقة الحال * وهل يجيء النزاع الذي
 متر في لاخبيين في الريح كما عن العدمية في التقريرام لابل
 الريح مخصوصه بالموضع المعتاد كما هو ظاهر المختلف
 البعث في الحد ثين ومقتضى قول ابن ادريس رح حيث
 نقل عن ابن غير الخارجه من الدبر على وجه متيقن
 للخارجه من فرج المرأة او مسام البدن ليست ناقضة
 انتهى الظاهر هو الثاني واختاره صاحب الجواهر حيث قال
 واما قال من المعلوم انه لا يراد بالريح حتى يريح تكون فان الجشاء
 ونحوه لا ينقض جماعا بل المراد المسامة بالضرطة والفسوة فتم
 حصل قلنا به والافلا بخلاف البول والغائط فان احكم
 معلق على البوليه والغائطيه انتهى من اذا خرج الريح من قبل
 فعل هو ناقض مطلقا وفي المرأة خاصة مطلقا او مع الاعضاء
 او غير ناقض مطلقا اقول اقواها الاخير ^{كما عن الشكره} واحوطها الاول *
 فتأمل * ثم اذا خرجت المقعدة ملطخة بالعدوة ولم
 يتصل فهل يحدث ام لا وجهان قال في المناهل والمسئلة

من جلد من صاحب كتاب في الدرر ١٢

بمثل أشكال من صدق الخروج فيندرج تحت عموم النصوص
والفتاوى الدال على كونه ناقضا ومن الأصل انظر من الخرج
الى الذي معه لا انفصال وعدم دليل على حصول النقص بمطلو الخرج
فلاحتمال الاول اقرب ولكن الثاني احوط انتهى وهو كما تراه
سهو واستتباه من الناسخ والمصططاب ثراه والقوا
ان يقال فلاحتمال الثاني اقرب ولكن الاول احوط على
ما قال البحث الثاني في النوم الغالب على السمع
والبصر ناقض موجب للوضوء لما نقل من اجماع الفقه ائنا
والنصوص الاتية عن العدة الهاديت والمشهور عدم
الفرق بين كونه قائما وقاعدا وراكعا وساجدا
مستلقيا ومضطجعا ومنفجعا ومتجمعا ونسب الى
ابن بابويه القول بعدم النقص والنجاب ولم يثبت
الانتساب ^{في الرسالة والفتاوى} والطاهر ان نسب اليهما فنظر الى ما في
كتابينهما من يحمل الاضناف في البيوت الغائط والريح والمنى
بالنسبة الى الموعاف والفق دغلا اقوال اهل الفنى ولذا

صحة بعض الأصحاب بانه خطأ في النقل ومستند بحكم الكتاب
 المستفيضه منها صحيحة زارعه وقد تقدم ذكرها في
 اول البحث الاول صحيحة عبد الحميد بن نام وهو راجع
 او ساجد وما شئت على اى حالات فعليه الوضوء وقول
 الرضاء في صحيحة ابن المغيرة حين سأل عن الرجل ينسى
 على دابته فقال اذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء
 وقول الصادق في حسنة اسحق بن عبد الله الاسعري
 او صحيحة لا ينقض الوضوء الا حدث والنوم حدث وقوله
 في رواية الكنا في حين سأل عن الرجل يخفق في الصلوة فقال
 ان كان لا يحفظ حد ثامنا كان فعليه الوضوء واعادة الصلوة
 وان كان يتيقن انه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا اعادة
 وموثقة ابن بكير قال قلت لابي عبد الله عليه قوله تعالى اذا
 قمتم الى الصلوة ما يعني بذلك قال اذا قمتم من النوم قلت
 ينقض النوم الوضوء فقال نعم اذا كان يغلب على السمع والشم
 الصوت وقول حد هما عليه السلام في صحيحة زارعه

هذا حديث
 صحيح ولا في الدارك والبرهان
 والبرهان ١٢
 ٦٠

من قال له الرجل ينام وهو على وضوء ايوجب ان يحققة
 ان يحققتان عليه الوضوء فقال يا نزار رارة قد تنام العين
 لا ينام القلب والاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب
 جب الوضوء قلت فان حرك الى جنبه شيء ولم يعا لم
 الى حتى يستيقن ان قد نام حتى يحثي من ذلك امرين
 الاول ان ينام على يمين من وضوءه ولا يقض اليقين ابدا
 بالشك ولكن ينقضه بيقين اخر الى غير ذلك من
 الاخبار اما ما دل بظاهره على خلاف ذلك كموثقه
 سماعة المصمري في الفقيه حيث ساله عن الرجل يخفق
 وهو في الصلوة قائما او راجعا قال ليس عليه الوضوء و
 ما رواه فيه ايضا مسند قال سئل موسى بن جعفر عليه السلام
 عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه الوضوء فقال
 لا وضوء عليه ما دام قاعدا ما لم يفرج وما رواه في
 التهذيب عن بكر الخضر قال سألت ابا عبد الله
 هل ينام الرجل وهو جالس فقال كان ابي يقول اذا

نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء وإذا
 مضطجعا فعليه الوضوء فهذه لأفضل المعارضات
 السابقة لصحة سندها وكثرة عددها وصلح
 دلالتها وشهرة العلل بما بين الطائفتين ولا يخلو
 المخالف مخالفة و للكتاب العزيز موافقه موافقة
 مع احتمال حمل ما يعارضها على التقييد وفي نسبة السند
 إلى أبيه كما في بعضها نوع اشعار بذلك وعلى ما لم
 يغلب على العقل كما قال الشيخ في التمهيد واستدل عليه
 بلخبار آخر بل الخفقه في الخبر لا واطاهرة في ذلك وأما
 عن الصدوق من اشتراط الانفراج لنقل المضمة والموقف
 اللتين من نقلهما عن الفقيه فقيران مجرد روايته لا يدل
 على قوله بذلك خصوصاً مع رواية الاخبار المعارضة له
 ولذلك قال لعلامة في المختلف ان كانت الروايتان من
 له فقد صارت المسئلة خلافية والافاد انتم وكيفما
 كان فسماع واقفي ولكن لا خبران ضعيفان بل عن التقييد

قال في الرجل يرقق قاعاً للوضوء

٦٢

عليه السلام في سجده

في الشئ
 الحظري لا يعرف حاله
 وفي ما بينه وبين
 وجه الضفتين والمارس

المقدمة الثانية وجود المعلول مثبت بالنقض في باب الحجب والاختصاص
 في الاستقراء الاعتبار في تحقيق الارجاء لا يخلو من انحاء مختلفة
 في الاستقراء الاعتبار في تحقيق الارجاء لا يخلو من انحاء مختلفة
 في الاستقراء الاعتبار في تحقيق الارجاء لا يخلو من انحاء مختلفة

حاشية متعلقة بصفحة ٩٣

ففضل من شاذ ان في العلل التي رواها عن الرضا عليه السلام قال فان قال فلم وجب الوضوء مما
 من الطرفين خاصة ومن النوم دون سائر الاشياء قبل لان الطرفين هما طريق النجاسة الى ان
 واما النوم فان النائم اذا غلب عليه النوم تفقح كل شيء منه واسترخى فكان اغلب الاشياء فيما يخرج منه
 وجب عليه الوضوء لهذه العلة الحديث ١٢ حديث الق ١٢ فان الاوسط وهو الحدث محمول في التقديرين
 على الشكل ان يكون من غير الثاني على ان الصغرى سالمة والاول مشروط بايجابها واما الثاني
 ايضا هنا سقيم وشكل عقيم لان المقدمة الاولى لا تشملها على المحصر تحمل في قضيتين احدهما يتقصر
 الحدث وثانيتهما لا يتقصر الوضوء غير الحدث فان ضمننا الاولى الى قوله النوم حدث فات
 بالاختلاف في الكيف وان ضمننا الثانية الى كلامه لم يتكرر الاوسط بجماعة وان ضمنناهما معا
 المخدوران مع ان وضع الصغرى من الكبرى واحدة غير مستقيم في الميزان واما ما كان
 هو والجملة الاسمية والقضيتان فعليتان والفعلية تحتاج الى بسط في البيان وان عكسنا
 ترتيب جعلنا الكبرى عكس القضية الاولى وقلنا النوم حدث والحدث ينقض الوضوء مع زيادة
 ما دون غيره اومع اسقاط فعلية الثاني يفوت المحصر المقصود وعلى الاول فالكبرى غير صالحة
 وبما كانت طبيعية وكاذبة ان كانت محصورة كلية الا ان يكون الصغرى في غير راجع الى
 بل الحدث على طريق الاستخدام وعليك بالتأمل في اطراف الكلام ١٢ منه دام ظله
 لاقال المفاضل في المختلف لا يقال لا يصح التسك بهذا الحديث فان الصغرى بما قد شملت
 بقدين ايجاب سلب انتظام السالب مع الكبرى لا ينتج لعدم اتحاد الوسط والموجب ايضا
 لان الموجبتين في الشكل الثاني عقيم وان جعل عكسها الكبرى سنعا كليتها لانا نقول ان
 سلام في المقدمة الاولى نفى النقض عن غير الحدث وفي الثانية حكم بان النوم حدث فتقول
 واحد من الاحداث فيه جتا اشتراك امتياز واما الاشتراك وهو مطلق الحدث مفار لساب
 امتياز وهو خصوصية كل واحد من الاحداث ولا شك في ان تلك الخصوصيات ليست احدا
 المكان ما به الاشتراك داخل في ما به الامتياز وذلك يوجب التسلسل واذا انتفت الحاشية
 المنزلة ولم يكن لها مدخل في النقض فانما يسند النقض الى المشترك الموجود في النوم على

الافراد في البطل من حيث ان حدث ومفاد
 خصوصية البول من حيث ان حدث ومفاد
 بل الناقص في غير من الباطن النوم فوات
 النوم حدث في غير من حيث ان حدث ومفاد
 النوم حدث في غير من حيث ان حدث ومفاد
 النوم حدث في غير من حيث ان حدث ومفاد

واما على ان لازم من استقراء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قلت ان لازم عدم كونها نافذة اما عدم كونها نافذة فان
 الحديث ما صدق عليه من الاثر ولم يعلم انه لا مدخل
 بالخصوصيات لجزا ان يراد بعضها الا لا مدخل
 بالكلية والامرين الى بيان ما لا مدخل
 بالخصوصيات لجزا ان يراد بعضها الا لا مدخل
 بالكلية والامرين الى بيان ما لا مدخل
 بالخصوصيات لجزا ان يراد بعضها الا لا مدخل

والا كما علم فاما في فائبة الحديث من حيث ان حدث ومفاد
 فانما يكون لفقد الخصوصية في اشتراك الحدث من حيث ان حدث ومفاد
 بان تلك الخصوصية التي هي في اشتراك الحدث من حيث ان حدث ومفاد
 قاض بان المعلول يختلف عن غيره في اشتراك الحدث من حيث ان حدث ومفاد

النصيح بانفقاء الاجماع على خلاف قول الصدوق
 بعده مع ان الخلاف من معلوم النسب غير قادم هذا
 والظاهر من الاخبار ان النوم حدث ناقض بنفسه و
 يصح به حسنا استحق بن عبد الله الاشعري وما نسب اليه
 بعض العامة وبعض اصحابنا انه مظنة للحدث وبما يستأنس
 له بالخبر المروي عن العليل الذي طاهره بيان الحكم المصلحة
 في كونه ناقضا لا اناطه الحكم به ويظهر فائدة الخلاف
 فيما اذا اتفق بعد مخرج الحدث باخبار معصوم او
 سدا المخرج وغيره فانه ينقص على المختار تنبيه
الاول حديث اسحاق بن عبد الله المذكور مع
 ان سنده ثقی + لكن متنه مشكل ملتبس بالقياس
 المنطوق + وقد جعله من بعض اصحاب ووقع الاشكال
 في انه من اهل الاشكال + فتحملوا فيها حملوا + حتى قال
 بعضهم انه ينبغي وان لم يكن على هيئته واحد منها وهو
 طريق جديد + لكنه غير بعيد + والاجود ان يقال

هذا مجرد التباس * ولا داعي الى تنزيله على القياس *
 بل لعل الغرض من الرد على هؤلاء الناس * فاعلم يدرج
 ما ليس محدث كالقائه ومس الذكر والبزاق في النقص
 من دون حجة قاطعة ودليل ناهض * ومن القوم * من
 انكح دنية النوم * فزج عليه السلام بالشطر الاول
 وبالثاني الثاني * وهذا اصح المحامل والمعاني * خال
 من التكلف في المباني * وليس من دأبهم عليهم السلام
 التكلم بلاقيسة المنطقية في القاء الاحكام الشرعية
 على الرعية * فان اهل العرف لا يعرفون عدة الاشكال
 شرائطها * وضررها وضوابطها * **الثاني** في اختلاف
 التعبير في الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام * في بيان
 تحديد المنام * بذكر الغلبة على الحاسنين والعقل و
 خفاء الصوت وغيره * وظن ان المبدأ في معرفة على العرف
 العام * فانه معنى يعرفه الانام * لا يحتاج الى تعريف وافهام
 غاية الامر ان الغلبة على الحواس من لوازمه * والذي

له بخلاف ما ذكره القاضى فانه ان كان السليم عاجزا
 من ايراد السيد لكن لا يغيب عن غفلت لان قوله لا

تقتضى الوجه الاحدث في نفي الناقصة عما لا يحسن
 من استجوابه لا عن خصوصيات الاحداث كما فيا ذكره
 فافهم من كلامه العالي ودام

في الاخبار فهو من قبيل تعريف الشيء بعلوئته + وصرح لانها
 بتقدير السمع عند عدم فعل التعديد بهذه الاشياء
 للاحتراز عن السنة والنعاس + الذنبي لا يبطل معه
 المحاسن + فانه مقدمة للنوم ولما كان يعد في العرف
 من اضعف انواع النوم بل فاللغة ايضا ولم يكن من النوم
 الناقض شرعا اناطوا عليهم الصلوات والتحيات + ناقضية
 النوم بتلك العلامات + **الثالث** قال العلامة في
 التذكرة لو شك في النوم لم ينقض طهارته وكذا لو تخايل
 له شيء ولم يعلم انه منام او حديث نفس ولو تحقق بانه
 رؤيا فنقض انتحى وذلك اى عدم نقض اليقين بالشك
 هو المستفاد من صحيحة زرارة عن ابي بصير وخبر الكوفي
 وقد سبق ذكرها وتاملت بعضهم فيما افاده من النقض بالرؤيا
 ولعله لا وجه له **البحث الثالث** كل ما زال العقل
 من اغماء وجنون او سكر ناقض والدليل عليه الاجماع المنقول
 في كتب الاساطين + كالمدرك والمحبل المستين + ولذا

كل ما زال العقل من اغماء او جنون او سكر ناقض

كتاب الطهارة

جزم بالحكم في السرائر فقال في عدد النواقض وكل ما ازال و
فقد معه التحصيل من اغماء او جنون او مَرَّة او سكر وغير
ذلك من جميع انواع الامراض التي يفقد معها التحصيل
ويزول التكليف انتهى وفي المنتهى كل ما غلب على العقل من
اغماء او جنون او سكر او غيره ناقض لا تغرب فيه خلافاً
بين اهل العلم وكذا عن البحار ونقل العلامة البهيماني
وتلميذه صاحب الرياض عن الخصال ان من دين الامامية
ان مذهب العقل ناقض والمفيد في المقنع عدد من
النواقض المرض المانع من الذكر كالمَرَّة التي ينغمس بها العقل
والاغماء وادعى الشيخ في التمهيد اجماع المسلمين على
خلك وكلام الشيخ وان كان نصاً على ان معقد الاجماع
هو المرض المانع لكن الظاهر انه يريد اجماع على ناقضه من
العقل عموماً لا نقائل بالفرق ولا شعار وصف المَرَّة بانغماس
العقل بذلك ولان المستند من الاخبار عنده ما هو الا اشتغال
على ذهاب العقل وخفاء الصوت ولان الاصحاب عقلوا

ذلك من كلامه حيث نقلوا عنه دعوى الاجماع عليه
 كالشيخ المحرر في الوسائل والسيد في المدارك فاقاله في الحدائق
 ولعله ما خوذ من الحبل المتين من ان ذكر المجنون والسكران
 والاستدلال عليهما بصحبة معمر بن خلاد الا انه من
 زيادات العلامة والشهيد * غير سديد * لان
 المجنون والسكران اخل في مذهب العقل وقد سمعت ان عليه
 اجماع العلماء * وبه نصوص عبارات القدماء * وان من
 دين الامامية كما مر عن الخصال وهو مصرح به في الشرايع كما
 عن المصباح والجمل والنهاية والغنية فيكون من زياداتهما و
 باجملة فالاجماع هو المحجور في هذه المسئلة وان استدلالنا
 بالاحبار في ضمن الادلة * لكنهما لا تنهض حجة مستقلة *
 فمنها صحيحة معمر بن خلاد قال سالت ابا الحسن عليه السلام
 عن الرجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشد
 عليه وهو قاعد مستند بالوسائد فربما اغف وهو قاعد
 على تلك الحال قال يتوضأ قلت ان الوضوء يشد عليه

قال إذا خفي عنه الصوت فقد وجب الوضوء قوله يشترط عليه
 الملاح ان فيه مشقة سييرة يتحمل مثلها في العادة والا لا وجب
 التيمم وإنما أخذ الواو في السؤال كون ذلك المريض قاعدا
 غير قادر على الاضطجاع طمعا في ان يجوز له الامام ترك
 الوضوء كما يقوله بعض العامة ان النوم قاعد ليس بناقض
 وبأجملة استدلال الشيخ في التمهيد بهذا الخبر على ناقضية
 المرض المانع من الذكر وكذا استدلال به على ناقضية كل
 من يل للعقل المحقق في الاعتبار والعلامة في المنتهى والشهادة
 في الذكرى ومحل الاستدلال تمام الحديث إذا خفي الخوض
 عليه في الاعتبار ان الاعفاء النوم فقوله إذا خفي عنه يريد
 حالة اغفائه ثم اجاب بانه مطلق فلا يقيّد بالمقدمة
 الخاصة ومرة في حبل المتين بان المحدث عند ذلك
 الرجل الذي غف وهو قاعد فلا اطلاق هنا وظن
 بعضهم ان المراد بالاعفاء الاعفاء وعلى كل حال فلا
 ينطبق الاستدلال بالخبر على المدعى فان خفا الصوت

لا يعم كل من زيل ومقيد للعقل كالمجنون وبدن لك تعقب صاحب
 الجلال المتين استدلال لعلامة والشهيد رحمهم الله
 وان كان يمكن الاعتدال عنهما بان يجعل الخبر في كلامهما
 متما او مويداً او يكون الاستدلال به على بعض مدعاه
 وهو ما عدا المجنون مما يخفى فيه الصوت والباقي من
 الأدلة المشاركة للنوم في المقتضى دليلاً على ناقضية الكل
 ومنها ما يستدل به بطريق التنبيه والا لوليه من قوله
 اذا ذهب العقل بالنوم فليعد الوضوء وقوله والنوم حتى
 يذهب لعقل فانه يدل على ان المناط ذهاب العقل
 فاذا اوجب الوضوء بالنوم وجب بالاغماء والسكروا جنون
 بطريق اولي فان ذهاب العقل فيها اشد كائنته
 عليه في المسند وفيه نظر اذ من المجاز ان يكون لخصيته
 النوم مدخل فيه فلا يستقيم الا لوليه ومنها ما عن عظم
 الاسلام عن الصادق عليه السلام من ان الخبر لا يستل
 على ذكر الاغماء لكنه ضعيف الاسناد بل في الحديث

ان الكتاب لا يصلح للاعتاد * هذا وقد قدنا اليك
ما يرفع به الالباس * من ان ذكر هذا لاحبارنا هو على
سبيل لتأييد والاستيناس * وعلى هذا فلا بأس *
البحث الرابع الاستحاضة بانواعها يوجب الوضوء
في جملة القليلة مطلقا والمتوسطة فيما عدا الصبح و
الكثيره في العصر والعشاء والاخيرتان توجبانه مع غسل
في باقى الصلوات على بعض الاقوال * وسياتي انشاء الله
المعالى * فنصبا هذا الاجما * في بحث الاعمال *
والكلام هنا في القليلة فهو موجبة للوضوء فقط وناقضة
للكل جماعات المنقوله ولقول لصادق عليه السلام في خبر
معاذ بن عمار وان كان الدم لا يثقب لكسفت توصات وحدث
المسجد وصلت كل صلوۃ بوضوء وقول لباقر في خبر
زهره سئلته عن الطامث نقعد بعد ايامها كيف
تضع قال تستظهم بيوم او يومين ثم هي استحاضة قليقتن
وتستوثق من نفسها وتصل كل صلوۃ بوضوء ما لم ينفذ

الدم فاذا نفذ اغتسلت وصلت الى غير ذلك من الاخبار
ولا خلاف في المسئلة الا عن العمانى كما عن المعتز فلا يوجب وضوء
ولا غسلًا ومستند ما في بعض الاخبار من انحصار الاصناف
في نواقض معدودة كما مر غير مرة وما في بعضها من الامر
بالصلوة بعد الاستنفا من دون امر بالوضوء واجواب
ان كل ذلك مخصص بما تقدم وعنه الاسكانى فوجب القليل
عسله واحد فقط في اليوم والليله ولما نخب مستنداً
له فلا اشكال بمجد الله في المسئلة **ثاني**
لا يوجب الوضوء وحده غير ما مر في الاستنفا لا طهر فلا عذر
بكل ما خرج من مخرج البول واحصاه بعض العلماء في خمسة
اشياء في البول والمنى والودى بالمهمل والودى بالمعجمة
والمدى كلها كطية وصية فالمنى ياتي حكمه انشاء الله و
الودى ماء تخين يخرج عقيب البول كما نرى عليه اصحابنا
وورد به النص ^{بالمدى المبهمل} وما يخرج بعد الانزال على المشهور والمدى
ما يخرج من الشهوة وعرق الشهيد الثاني رحمه الله بانه ماء لرج

ومما انما خذوا طوله من نكته واحد ونسب
منه من نكته من بين قديما وشهدوا بالآخر
من وراء اجدان
من سيلان الدم ١٢ مجمع البحرين
٤١

يخرج عقيب الشهوة وفي آحادها انه نظم ذلك بعض متأخري
 علمائنا فقال **شعر المذى** ماء رقيق اصفر لزج يخرج
 بعد تقنين وتقيل * انتهى وذيلته بقوله **شعر**
 والوذى بعده منه شهوة ومن * الادواء بالغرض بعض السيل
 والوذى يخرج بعد البول غلظ * ولا وضوء به عند البول
 والذال مهملة في ذ او معجمة * فيما بدت به من شعر تدثيل
 والذى ورد في شرح ذلك من الاخبار رسالة ابن رباط عن
 الصادق قال يخرج من الاحليل المنى والمذى والوذى
 والوذى فالمنى هو الذى تسترخى له العظام ويفتر منه
 الحجد وفيه الفضل واما المذى فانه يخرج من الشهوة
 ولا شئ فيه واما الوذى فهو الذى يخرج بعد البول واما
 الوذى فهو الذى يخرج من الادواء ولا شئ فيه قوله يخرج
 من الشهوة يرجع اليها من تفسير اصحابنا وقوله يخرج من الادواء
 يخالف عنوانه عن المشهور ولم يوجد تفسير له في اللغة كما في الجواهر والادواء
 جمع داء بمعنى المرض **يستنبأ** يخرج من الادواء وقيل الادواء **مطلق**

العروق وعلى كل حال فالامر سهل بعد ثبوت المحكم من انحصار
الناقضيه في الاسباب المتقدمة فلا ينقض ما عدلها من الآفة
والآفات وانجاسه والشئ اخارج من غير السبيلين او منهما غير
مختلط بناقض وانثاء الشعر وان كان باطلا او فوق اربع ابيات
وغيبه المسلم والاخذ من الشعر والظفر ولو يجد يد ومضغ
الكافور ومس الكلب وشرب البان الابل والبقر واكل لحومها وما
ورد في بعض الاخبار من نقض شئ منها او التوضا بعده
فمحمول على التقيه او الاستحباب وغيرها تقع الخلاف
في ستة اشياء وهم المذء ومس باطن الدبر وباطن
الاحليل والدم اخارج منهما اذا شك في مصاحبته
الناقض له والتقبيل اذا كان بشهوة والتمضممه اذا كانت
في الصلوة واتحقته فالاشهر لا ظهر عدم النقض في هذه
الستة للاصل بل الاصول وللاجماع المنقول في كلها
بل ادع الشيخ المعاصر بحليل في كثير منها التحصيل
وللاخبار التي دلت على حصر النواقض عموماً والى

دلت على نفي النقض عن هذه الاشياء خصوصاً خلاف ابن
 في جميعها والصدوق في متر الفرجين. ومستندهما بعض
 الاخبار فيما سوي احقنه والدم الخارج من السبيل. وفيهما
 لا يوجد دليل. وهذه الاخبار مع ما في اكثرها من ضعف
 السند وموافقة العامة. وانما ليست في المدعى ناصّة
 تامّة. لا تقارض الصحاح الصراح بل هي موهولة على التقيه او
 استحباب الطهارة وانما اثرنا الاجمال. وكلنا التفصيل في
 حجج الاقوال. الى الكتب الطوال. لعدم الاشكال. وانما
 المعتد به في هذه المحال. ولا بأس بالاحتياط فيما ورد فيه الخبر
 فانه مطلوب على كل حال. وتحقيق اتيق غايات الوصول
 واجبه ومنه وبه فيجب للواجب من الصلوة والطواف.
 بل وخلاف. ومسر كتابة الكتاب المبين. ان وجب بندن
 او عهد او يمين. او اصلاح او اخراج من الاقذار. او
 استنقاذ من الكفار. اذا استلزم المر او غير ذلك فانه
 يحرم المر على المحدث ما لم يتطهر. على الاشهر الاظهر.

وهو للشيخ في القديب والمحقق في الشرائع والعلوم في الأثر
 والتبصرة والشهيد الأول في الذكر والدروس والثاني
 في المسالك والروض وطاهر السبزواري في الكفاية والبحر في
 الحدائق والخجفي في الجواهر والقاساني في المفاتيح وبحر العلوم
 في لدره والمصباح وهو المنقول عن الكفاية والمسالك و
 شرح الدروس والمختلف والمنتهى والتحريم والتنكير
 والجامع ونهاية الأحكام وكشف الرموز وكشف الالتباس
 وعيون المسائل ومنهج السداد والروض والمعتبر والمختصر
 ومعال الدين والذخيرة والحبل المتين وهو المحكي
 عن الكافي وأحكام الراوندي وابن سعيد وابن بابويه
 وقيل بكرة المرحوم الشيخ في ط والدليل في ط المراسم وهو
 قضية المنقول عن ابن أبي عمير لنا وجود قوله تعالى
 لقرا ن كريم في كتاب يكون لا يمسه الا المطهرون تنزيل
 من رب العالمين فان الضمير في لا يمسه راجع الى القران
 دون الكتاب لظهور ذلك بالنظر الى ان القران هو المحمد

عنه وكان ما بعده وما قبله صفة للقرآن * والدعوى
 الاجماع عليه في الجمع وعن التبيان * وورود التفسير بذلك
 عن امناء الرحمان * فقررنا رواية ابراهيم بن عبد الحميد
 عن ابي الحسن المصنف لا تمتسه على غير طهر ولا جبا ولا
 تمس خطه ان الله تعالى يقول لا يمسه الا المطهرون وفي بعض
 النسخ خطه مكان خطه ويتعلق بالخبر * وجوه من
 النظر * **الاول** ان اخبرني في ارجاء الضمير الى الكتاب
 فسر باللوح نعم بجامعه على ارادة المصنف بل يويده وهو
 ايضا يدل على المطلوب اذ ليس مصر غير الخط بجرام قطعاً
الثاني مدلول الخبر ان الطهارة بالمعنى الشرعي يويده
 اشتمار ذلك حتى ان بعضهم ادعى كونه حقيقة شرعية فيه
 بل قوله على غير طهر ظاهر في ان المراد على غير وضوء بقرينه
 ولا جبا فان التأسيس خير من التاكيد **الثالث** ضعف
 الخبر * قد اخبر * بامر * وسيد كر * فانفتح انه
 لا يفتح في الاستدلال اشتماله على بعض الجاهيل كجعفر بن

له كتاب الطهارة في النسخ المجلد الاول
 ٤٦
 على المتبادر من المتن المذكور في هذا المجلد
 في قوله ولا جبا والتاكيد هو باب التأسيس

محمد بن حكيم وجعفر بن محمد بن أبي الصباح وانهاروا عن
 ابراهيم بن عبد الحميد وهو واقف بل عن سعد بن عبد الله ثمانية
 متروكة الرواية على نزع عن الاعتناء عن الاخير بانه ثقة
 كما قال الشيخ في ست وغيره ويؤيده رواية الفضيل وابن ابي عمير
 وغيرهما عنه **الرابع** قيل النهر عن التعليق ومس الخيط الكراهية
 فيكون النهر عن المس ايضا كذلك وليتحد السياق وهذا مفع
 معارض بان النهر في الجنب للحرمة فتعارض السياقان وفيه اصابة
 بحرمة في النهر مع احتمال كون النهر عن التعليق فيما استلزم المس
 يكون الخيط مصحف **المحظ ب** الاجماع المحكم عن المخلاف
 ظاهر التبيان والجمع على ما فهموه بل ادعى بعضهم الاجماع المحتمل
 محل لفظ الكراهية في كلام الشيخ وابن الجبني على ارادة الحرمة
 والاشك في الشهرة فقدوة وتحقيقا حجة عدة من الاخبار بل هي
 ستفيض كما في المناهل منها الرواية المذكورة انفا ومنها رواية
 حمزة عن اخبره عن ابي عبد الله قال كان اسماعيل بن ابي
 عبد الله عنده فقال يا بن ابي عمير المصحف فقال اني لست على

وضوء فقال لا يمتس الكتاب ومس الورق والاسال في اخبر غير
صائر لان في طريقه حماد او هو من اجعت العصابة على تصحيح
ما يصح عنه في كالتصحيح ومنها موثقة ابي بصير قال سالت
ابا عبد الله ع عن قراءة القرآن وهو على غير وضوء قال لا بأس
ولا يمتس الكتاب واورد شيخنا البهائي في مشرق الشمس على
الاستدلال بالخبر انه مشتغل على الحسين بن مختار وهو واقف واستنا
العلم في لف الى توثيق ابن عقده له ضعيف لنقل ابن عقده
خلد عن علي بن الحسين بن فضال وتوثيق واقف بما ينقله زكي
عن فطح لا يخفى ضعفه انتهى كلامه وهو في الصورة لطيف وفي
المعنى ضعيف فان كونه واقفيا محل ترقف بالنقل ما يدل على
عدم وقفه ويؤيده ما قيل من روايته النص على الرضا على ان الوقف
له معان والحمل على هذا المعنى خصوصاً مع قرينه تنافيه مشكل
كما ذكره في منتهى المقال وعلى التسليم فهو ثقة ومن اعظم الدليل
عليه روايه حماد ورواية ابن ابي عمير وكثير من الاجلاء عنه كائناً
عليه العلامة البهيماء في التعليق خصوصاً رواية ابن ابي عمير

فانه لا يروى الا عن ثقة كما عن الشيخ ومضافا الى ما نقل عن ارشاد
المفيد انه من خاصته وثقته اهل الورع والعلم والفقہ من
شيعة وبأجله وثيقته مسلم بين المتأخرين كالقول في المجلد وغيره
بل عن السيد لا ما دانه من اعيان الثقات وعيون الكليات
نعم غاية ما يقال ان هذا الراوي ذكره صاحب محاموي
من الضعاف والعلامة في قسم الضعفاء في الخلاصة والبحر
مقدم ويمكن الجواب بان سببا يجرع غير مذكور وذكره
شرط في قبول الجرح فيما كان اجارح غير مطلع على حال الراوي
على مختار العلامة على انه عند مطلق القارض في الجرح
والتعديل ينظر الى المرجحات كما ذهب اليه ابن طائس وصاحب
المعالم بل يقال في الفضول قد يربهم قول المنزكي الواحد على
الجرح وان كانا مطلقين بل وان تعدد الجارح انتهى
وبأجله فالرواية صحيحة او موثقة مع ما لها من الانخبار
بالشهرة والاختبار ومنها المرسل المروي في مجمع البيان
عن الباقر لا يجوز للجنب والمحائض والمحدث من المصنف

ومنها الرضوى لا تشك القران على غير وضوء ومنها صحيح علي بن
 جعفر عن اخيه موسى عليه السلام سأل عن الرجل يحل له ان
 يلبس القران في الاوضاع والصفى وهو على غير وضوء قال لا يعتمد
 صاحب مشرق الشمس على هذا الخبر في تحريم المس لوصته و
 عدم المعارض له والتقرب على القول بظاهر الرواية من تحريم
 الكتابة كما اختاره الشيخ البهائي طاب ثراه ظاهر فاعتدل على
 تحريم المس بطريق آخر وعلى القول بجواز الكتابة يحل الخبر على
 كونها مستلزمة للمس فيجب الاجتناب من باب المقدمة
 واحتق ان الخبر لا قائل به ظاهر اسوة هذا الشيخ الجليل
 وهو ايضا رجع عنه كما قيل ووربما تبعه المحدث القاسم
 في المفاتيح الا انه اعترف بان القائل به لم يوجد وكيف ما
 كان فلا صلاح له في المقصد مع انه معارض بحسنه داود
 بن محمد فاذا نحل على الكرامة اول واجود اما حجة القول
 الثاني فوجه الاصل ولا محل له بعد ما مر بالتسك
 بعدم الدلالة في الآية وضعف السند في الاخبار وقد

لا روى الاصل في الحسن عن ابي بصير بن مازن عن
 داود بن زفر عن الصادق قال سألته عن الرجل
 يلبس على الخافض قال نعم لا بأس قال فان كان
 لا يكتب ولا يصيبه لم يوفى رواية اخيه تقروه
 ولا تمت ما مصلح

کتاب الطہرۃ

۱۲

ذكره في الروض في بحث الجنازة
في الدرر الثاني وسط الحق والخاف
أول الفرق إلى أن لا يكتم عن الأول من الصلوات
الس والكان للمسلمين على المتكلمين

في الذكرى قبل الوضوء وجعله وجهاً بعد الطهارة لعدم
 ارتفاع حدثه واستظفه في المدارك والحدائق والجواهر عدم
 الوجوب والوجوب احوط به وان كان عدمه اوسط به لعدم
 الدليل ولا عموم في الادلة الدالة على التحريم ولا استحقاق
 في عدم المنع وان كان على جهة الاحتقار به فهو من غير نكاز
 واما وجوب التقويم في الجملة فلا يستلزم التعميم في جميع انواع
 التقويم ويدل عليه ايضا سيرة السلف به لعدم
 منعهم الصبيان كما سلف به فيما ذكرناه عن الذكرى و
 ان كان لا يخلو عن شيء وان الزامهم بترك المس مع مسيد الحاجة
 اليه في التعليم والحفظ حرج وتضييق على غير المكلف وتنفيذ
 له عن المصالح المقصودة خصوصاً على القول ببقاء حدثه
 وعدم ارتفاعه بالوضوء واستيفاء حق المسئلة موقوف على
 تنقيح الامر في منع الصبي عن المحرمات وتعيين مواضع المنع من
 غيرها والضابط ان يقال ان منع الصبي منها غير واجب الا
 فيما ثبت وجوب منعه كما اذا استلزم فعل الصبي اذاء نفسه

أو أيداء غيره من المسلمين في النفس أو المال أو العرض أو تحقير
 شعائر الله كالصحف والكعبة وبأبجمل كلما حذر ليلحاحه على
 وجوب الردع وجب المنع والأفلا ويدور حوله ثمانية أفادة في المصاير وما
 أحسن قوله الصابط في ذلك وجوب المنع والدفع في كل ما علم
 أن غرض الشارع عدم دخول مثله في الوجود من دون أن يكون
 للتكليف دخل في مصلحة الترتيب فان كل ما كان لك ^{جسدي} فالو
 فيه المنع سواء كان الفاعل مكلفاً أم لا إنساناً أم حيواناً وأما
 يختص بالمكلف ما عرف اختصاص المصلحة به أو شك في العموم
 والاختصاص متمسكاً بالأصل والعلم بالعموم والحضور قد يكون
 ضرورياً لا يختلف في مثله وقد يكون نظرياً يختلف باختلاف
 الأقطار والمسئلة من هذا القبيل فان احتمال كون الوجه
 فيها صيانة القرآن عن مماسة المحدث قريب جداً ولا يستبعد
 حصول القطع به للبعض كوجوب بحفظ عن التنجيس ثم قال الوجه
 المذكور وإن قرب لكنه لم يبلغ حد القطع فلا أقرب عدم
 وجوب المنع إلا إذا أدى إلى استخفاف فيجبانتم وهو جيد

كتاب مطبوع
 هذا هو الفرق في حكم المسمى بين ما صنع عليه وما لم يصنع فم
 منسوخ التلاوة يقوى بحكم بخروجها من القرآن وكذا ما خرج
 عن القراءات العشر فإنه ليس من القرآن الثابت المتواتر وكذا
 لا نظار في المعاني فكل مكتوب له شرف مشاء + وإكان مصداق
 بنجساً عجباً + كفرعون وهامان + والخنزير والشيطان +
 وكذا لا فرق بين المكتوب بالمداد وغيره مما ينقش بالأظفار
 أو يصنع على هيئة الحروف كالقراطس المقصود والمحروف المنسوبة
 وإن لم يصدق عليه الكتاب بلا اشتراط العلة ولأن المنع في الآية
 من مس القرآن على ما مر انفاء وهو صادق في المكتوب وغيره وكذا
 لا فرق بين ما كان من القرآن في المصاحف وفي غيرها من الدواهي
 والسلاح والجداول ونحوها ولم يوجد خلاف في ذلك إلا من
 الشهيد في الذكر في أنه أجاز من الدواهي استناداً إلى
 روايتين قاصرتين سنداً ودلالة لا تصلحان لتخصيص الحكم
 الثابت ولا بين أنواع المكتوب من الرسم القديم والحديث
 أو المستقيم والمقلوب + على وجه يرد في المطلوب + ثم

ان المكتوب انواع فمكتوب ملفوظ ومكتوب غير ملفوظ كالآل
 الفاصلة بعد واوا واجمع وياء المأنة ومكتوب يلتقط تارة
 ويترك اخرى كوا وكفوا وهزته ومكتوب غير مكتوب في
 الرسم ذالك كالف اسحق وواو داود فالاول كلام فيه
 والثاني ايضا داخل في القلان المكتوب والمدار على الكتابة
 والثالث اولى بذلك واما الرابع فتدرد فيه المحقق الثاني
 فجامع المقاصد وجزم العلامة الطباطبائي بعدم الحرمة
 فيها خالف الرسم والتأثير ان مراده رحمه الله بالرسم الرسم المقرر
 في الكتابة اما الرسم المختص بالقران به الشائع في هذا الزمان
 فاناطة الحكم به محل تأمل التغيرات وتخصيصا منهم لا وجه
 لاعتبارها في اصل الكتابة كزيادة الالف بعد اللام في قوله تعالى
 لا اله الا الله تحشرون وبعد الشين في قوله ولا تقولن لشأى
 ان فاعل ذلك عند وحدن الالف من غالب الالفاظ الكتابية
 جعلناهم وفاعلين وخامدين وسماعون بدون الالف
 وربما التزموا رسم اللفظ الواحد في موضعين بطريقتين

وبل الدار بصور الحروف مطلق رقصا
 القرة في رسم المصحف وفي علم الخط
 ٨٥
 او كان شئ يكتب بالالف فكتب بغيرها والعكس
 او كان قال يكتب اصلا فكتب لا يحرم وجهان
 جامع المقاصد

كحذف النون من كلمة ان في قوله قال لم يستجيبوا في سورة
 واقفاء في سائر المواضع وكتابة دعاء على هذه الهيئة
 دعوا في سورة المؤمن وبالألف في غيرها فمثل هذه
 الرسوم لم يثبت اعتبارها بحيث يعد مخالفا غلطا
 مخالف الرسم الكتابة بل لم يثبت هذه الالتزامات في
 المصاحف القديمة ايضا والوجه في عدم اعتبارها
 ان الحكم الوارد من النصوص بحجة المتنصرف الى ما صدق عليه
 كتابة القرآن فلو كتبت جعلنا هو مثلاً بالألف فهو مندرج
 في كتابة القرآن عرفاً ولو سلم ان حكم الزيادة مطلقاً كما مر
 سابقاً في النوع الثاني فلا نسلم ان الالفات المحذوفه
 اذا كتبت فهي مخالفة للرسم يجوز مستها لانها موافقة للرسم
 الكتابة وحذفها من البدع المستحدثة وبأنما للرسم
 المختص بالمصاحف ان بلغ حداً شاع وتداول بحيث ما
 خالفه حكم بكونه غلطاً في الكتابة كان متبعاً لكثير
 الاسم بالألف في البسمله وان لم يكن لك كتابة بالألف

سواء كان مطابقا للرسم الكتابي او

١٩

بمصحف

المذكورة فاحكم بحواز مستها للمحدث نظر المالك كونها
مخالفة للرسم المحدث لا يخرج عن حرارة وجسارة *
والاحتياط في اشتراط الطهارة * اما المد والتشديد
والهمزة والاعراب والاعجام فاختلَفوا فيها على اقوال
شئت فحكم التمهيد الثاني بدخول همزة دون التشديد
والمد والاعراب ^{في السالك} اولى بالتردد عند وحكم كثير منهم كصاحب
المدارك بدخول المد والتشديد وخروج الاعراب والهمزة
اول بالدخول عندهم بل صرح بعضهم واختاره المحقق
الثاني ايضا الا انه تردد في حكم الاعراب وهو مختار
بحال عاوم طاب ثراه حيث استجود خروج الاعراب
والنقط ودخول المد المتصل والتشديد والهمزة في
الرسم المجدي ببناء على اختصاص المنع بالمسلي لم
في الرسم مطلقا او في خصوص المصنف المجيد * يستجود
في الحدائق تتجأ البعض مشائخه عدم الترخيم في الاربعة
الاول لتحديد الضبط بها واطلاق اسم الكتاب عليه قبل

ضبط في قوله تعالى كتاب انزلناه اليك وعيونه من
 الايات ومنه يظم حكم الخامس الضياء ولا يخفى انه
 لا وجه لتخصيص الحكم بالرسم القديم + بل الاول
 به التميم + كما هو المعلوم + وقد اعتوت به عجز العلوم
 والاعراب والنقط وان كانا ملتزمين في المصاحف في الرسم
 الجديد + ولكن فشمول الحكم لهما غير بعيد + ولكن
 المعتبر من الرسم ماله مدخل في الحروف ولذلك يُعَدُّ
 فيما لا يُمسُّ المد والسند + والخارج عن جوهر الحرف في الغالب
 الاعراب فقط + دون النقط + فالمنع فيها اوضح واحوط +
 واستقرب في الجواهر تعالما الحظ في المصاحح تحريم الجميع بعد
 ما تردد في حكم الاعراب مستدلا بانها صارت بعد وجود
 اجزاء او كالاجزاء وان كوفا رسوما لا تدل على حرف لايت
 فلك كواو الجماعة ولا يسهل مراعاة للاحتياط والتعظيم
 وقال في اجواهر المشترك يكون المدارفيه على قصد الكاتب
 ومع عدم العلم فالاصل عدمه انتهى والظاهر انه اراد

بالمشترك ما لا ينجزم بكونه قرآنا فان ما يعد قرآنا يحرم منه
 قطعاً ممن وافق قوله آية او آيتين من القرآن والآلاء
 اشار المحقق الثاني في جامع المقاصد حيث قال بحرف كون
 المكتوب قرآنا او اسم الله او اسم منى او اسم بكونه لا يحتمل
 غير ذلك كآية الكرسي ونحو ذلك او بالنسبة ان كان المكتوب
 مع قطع النظر عن النسبة محمداً وان انتفى الامر ان واحتمل فلا
 يحرم انتم وهل يجرب الكلام في الكلمات والمحروف و
 ابعاضها قال في انجواها اشكال يتما في الاخيرين انتم والاحوط
 البناء على التشقيق المنقول نقاعن المحقق الثاني في الاشياء
 الاول فانه لا يعقل في هذا المحل لا لو كتب القرآن
 بأصبعه ففيه وجهان استقر ببحر العلوم جوازه لتوقف
 مستر الكتابة على سبق وجود المكتوب وتبعه الكرياسة
 في منهاج الهداية والشيخ مرتضى الانصاري فيما نقل عنه
 من جواب المسائل وفيه ان سبق المكتوب وان كان غير
 حاصل لكن لا يعد في عرف المعية والاحتمال

ايضا من الامور المرعية * وان لم يك حجة شرعية * و
 هل يتحقق اللبس باطن الكف كما حكي عن بعض من ذكر
 قائله وعلله من العامة او يتم جميع اجزاء البدن كما حزم
 به ثاني المحققين والشهيدان في الذكر والمسالك
 والسيد في المدارك ومعظم العلماء واستشكل فيه العدة
 في التذكرة ولعل منشا الاشكال ان اللبس المحظور ينصرف الى
 الفرد الشائع المشهور * دون ما فيه تردد * وان المصطلق
 حرم فيجزم كلما صدق المسئلة وعرفوا المشهور بين الاصحاب
 الثاني وعليه صاحب محذائق وانبجواهر * وهو الاحوط
 الطاهر * والندرة ليست مسئلة الا في بعض الافراد وهي
 ايضا ندرة وقوع فلا تنظر وبأجله لا شك ان احكامه منوط
 بصدق المسئلة لا بتحقق الحياة فثبت التحريم اشكال
 ينشأ من صدق المسئلة وعدمه فيجزم جميع مفاهيم صاحب المقاصد
 في الشهور والنسب عديم صدق المسئلة فإوته * وهو غديره
 في الظفر واختار صاحب الجواهر تحقق المسئلة في هذه الاشياء

في طبع المقاصد

قال ويمكن استثناء الشعر المرسل سيما إذا كان مترسلا جدا
ولا يخلو من وجه وأما المس بالباطن كاللسان وباطن الشفة
فشر حقيقة فيجوز فاقا للحكم عن ظاهر المتن والمعتبر وخلافا
للمنقول عن المعالج ^{في المساجد} والله العالم ^{في المساجد} من لم يتم وضوئه
فهي محدث فلا يجوز له المس ولو بالعض المطهر ^{في المساجد} على الأظفار
بحر لا يجب في المس الطهارة من انخبت فيجوز المس بغير العضو
النجس في المس به مع عدم القدرى قول بالمنع للعلامة في كرهه
مستنده غير ظاهر والاستحفاً غير مطرد ولا عموم في الآية
بحيث يشمل الطهارة من انخبت ولو حلت على النجس لزم تحريم
المس بغير موضع النجاسة ومع ذلك فهذا القول قوي
ولا يربا الأحوط المنع ^ط لو خشع عليه النجاسة أو التلف
سقط اشتراط الطهارة على الأقرب لأن التحفظ منهما أهم
من التزام الطهارة في المس لأنه مع التعارض يرجع إلى
الأصل ومقتضاه سقوط الشرط ^ط لو أصابت نجاسة
أو كتب بمداً نجس ونقد بالمطهر احتل وجوز المحول نجس

البقاء على النجاسة فلا طريق إلى رفعها إلا المحو كما هو المفهوم
 فيجب وجبة العدم تقدر التطهير الواجب فقد الناقل
 إلى غيره فينتفي الوجوب والاول قولي ولا تسقط معها
 المنع في السر ولا تحريم الاصابة بالخبر لعموم الدليل وانتفاء
 ما يصلح للتخصيص وهذه التفريعات الثلاثة افادها العلامة
 الطباطبائي بقرائن الله ضريحه في المصابيح فتلك عشرة كاملة
 اما الغايات المندوبة فكثيرة **منها** الصلوة المندوبة
 بالاجاء بل الضرورة ونقص من الصادق في خبر مرارته لصلوة
 الا بطهور **ومنها** الطواف المندوب ومشكلا سائما لا
 يشترط فيه الطهارة من مناسك الحج وسيااتيك نباوه بعد
 حين انشاء الله تعالى **ومنها** قراءة القرآن للخبر المروي
 في قرب الاسناد وخبر اربعاء المروى في انحصال **ومنها**
 تعليقه ومسخر خطه لموقفه ابراهيم المتقدمه وكذا كتابته
 للصحيح السابق **ومنها** صلوة الجبازة لقول في الحسن
 عليه السلام يكون على طهر حبت الى **ومنهم**

دخول المساجد لو اية مراد من حكم المروية في مجالس الصدوق
 عن الصادق عليه السلام بآيتين المساجد فاعلموا بيوت الله في الارض
 ومن اتاهما متطهرا طهره الله من ذنوبه وكتب من محاربه
ومنها التائب لصلوة الفريضة لما روي في
 الذكر على احكامه في الوسائل واحداث ما وقر الصلوة
 من اخر الطهارة حتى يدخل الوقت قال في الاحداث قد لم
 عليه الامر بصلوة الفريضة حين يدخل الوقت **ومنها**
 السعي في حاجة لصحيحه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 قال سمعته يقول من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم
 تقض فلا يلوم من الانفساء وطعن بعضهم في كماله الخبر
 بان مفاده ان يطلب بحاجة اذا كان على وضوء لا شرع
 الوضوء لها وهذا مدفوع بان الطاهر من هذه العبارة
 طلب الوضوء وهذا جار في كثير من الغايات فلا تغفل **ومنها**
 النوم مطلقا لو اية محمد بن كرز وسع الصادق عليه السلام
 قال من تطهر ثم اوى الى فراشه بات وفراشه لمسجد

ويتأكد للجنب لقول الصادق في صحبته ايجل بكبره
 حتى يتوضا ومنها الكون على الطهارة لما روى عن النبي
 في الارشاد عنه صلى الله عليه واله قال قال الله تعالى
 من احدث ولم يتوضا فقد جفا في محبة وقد يستدل بما
 رواه الراوندی في نوادره عن الكاظم عليه السلام قال
 كان اصحاب رسول الله اذا ابوا لتوضا واو يثموا غافرة انهم
 الساعرة ومنها التحديد لما روى في المحصال عن المصنفين
 قال الوضوء بعد الطهر عشر حسنات فطهروا والخبر المأثور الوضوء
 على الوضوء نور على نور والآخبار في ذلك كثيرة ويتأكد
 لصلاة المغرب والعداة للجنب قضية اطلاقها عدم
 اشتراط الفصل بينهما وتخلل صلاة وشبهه وتوقف
 في الذكر في استحبابه لمن لم يصل بالاول واستظهر
 عدم استحبابه لصلاة واحدة اكثر من مرة قال في الحدائق
 وهو ظاهر الصدوق في الفتية ثم ان ظاهر الاصحاب
 ان محل الاستحباب هو الوضوء بعد الوضوء وهل يستحب

تجدد الوضوء بعد الغسل والغسل بعد الغسل ام لا الا حوط
التراكم كما عن الجمار **ومنها** المجنب اذا اراد ان يغسل ميتا
ولما يغتسل وغاسل الميت اذا اراد ان ياتي اهله قبل الغسل
ويذكر عليهما حسنة شهاب بن عبد ربه قال سالت ابا عبد الله
عليه السلام عن المجنب يغسل الميت او من غسل ميتا ياتي
اهله ثم يغتسل فقال هما سواء لا بأس بذلك اذا كان جنبا
غسل يديه وتوضأ وغسل الميت وهو جنبا ان غسل ميتا
ثم اتى اهله توضأ ثم اتى اهله ويغزبه غسل واحد لهما وقيد
صاحب الدرر لجماع الناس ليكون جنبا وله اذ لك انعمه
ان العفوة في قوله فان غسل الى من سبق ذكره ولا دليل عليه
بل وقوع السؤال عن الامر ينفيه **ومنها** جماع الحامل القول
اليسع في حديثه يا علي اذا حملت امرأتك فلا تجامعها الا واثا
على وضوء فانه ان قضى بينكما ولد يكون اعمى القلب بخيل اليد
ومنها الجماع اذا اراد ان يجامع مرة اخرى قبل الغسل لتلك
الموطوءة او غيرها القول المصادق في رسالة ابن ابي بختري

إذا أتى الرجل جارية ثم أراد أن يأتي أخرى توضأ وما روى
 عن دلائل الحمير عن الوشاق قال قال فلان بن محمد بلغنا
 أن أبا عبد الله كان إذا أراد أن يجمع ويعاود أهله
 اجماع توضأ وضوء الصلوة فأحب أن تسأل أبا الحسن الثاني
 عن ذلك قال الوشاق دخلت عليه فابتدأني من غير أن
 أسأله فقال كان أبو عبد الله إذا جامع وأراد أن يعاود
 توضأ وضوء الصلوة وإذا أراد أيضا توضأ للصلوة ومنها
 جماع المحتلم لفتوى الأصحاب وأحالاته على النص في الذكر
 فإن ثبت فلا بد من قياس ولكن التسامح في
 السنن يرخس في العمل بالمرسل سيما الأرسال من مثله
 الشيخ الأجل والعجب من الفاضل الخوافي أنه استدل
 في شرح الدروس على ما حكاه عنه في شرح المفاتيح بما
 ليس فيه إشارة ولا تصريح بما رواه في المحاسن والفضيلة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال يكره أن
 يغتسل الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي

رأى فان فعل فخرج الولد مجنونا فلا يلوم من الانفسه انتقم
 ولعله سبها * ومنها زيارة قبور المؤمنين من شيعة
 ائمة الهدى عليهم السلام للفتاوى وارسال الشهيد في كرم
 ومنها ذكر الخائن المشهور فيه الاستحباب عن الخلاف ^{في الجواب}
 الاجماع عليه وهو قضية الاصل وظاهر خبر زيد الشام ينفع
 للماتن ان تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة و
 تذكر الله عز وجل وتقل عن بن بابويه الوجوب بدل عليه عدة
 روايات منها صحيحة زيارة عن ابن جعفر وعليها ان تتوضأ
 وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ثم تقعد في موضع طاهر
 فتذكر الله الخيرة ما الى في الحدائق وعجب منه صاحب الجواهر
 وقوى الاستحباب وقى عنه الشك * والاحتياط لا يترك *
 ومنها وضوء الميت وسيجيئ تحقيقه في محل انشاء الله تعالى
 ومنها الدخول من سفر لما رواه الصدوق في المقنع عن
 الصادق ^ع من قدم من سفره فدخل على اهله وضوء على غير
 وضوء ورأى ما يكره فلا يلوم من الانفسه ومنها ادخال

الميت القبر لما رواه محمد بن مسلم والحلي عن الصادق
 توساً اذا ادخلت الميت القبر **تحقيق** اعلم ان المشهور
 المعروف من مذهب اصحاب ان الوضوء واجب لغيره مما يشترط
 فيه لا بمجرد تحقق الاسباب بل بخلافه وحده من
 اصحاب الاما جد بالان الشهيد في الذكرى بعد ان
 ذكر الخلاف في غسل الجنابة بانه واجب لنفسه او لغيره
 قال واما قيل يطرد الخلاف في كل لطهارات ومن هنا توهم
 بعض المتأخرين ان القائل بوجوب الوضوء لنفسه مناصح ان
 ما سبق منه على ذلك من الكلام مضافاً الى ما نقل عنه
 عن قواعد يدل على ان القائل به من العامة الطغاة
 فواقع من بعض الافاضل من الانتصار لهذا القول
 بالدلائل لا يرجع الى طائل بل لانه فرع ان يكون بقائل
 بالمسئلة اذن خالية عن الاشكال غنية عن الاستدلال
 ومعنى الوجوب النفس انه واجب موسع وان لم تشتغل ذمته
 بصلوة ونحوها فيتضيّق بظن الوفاء وتضيّق العبادة المشدّدة

له وهو صاحب الدلائل وتبعه صاحب

٩٨

الذخيرة ١٢

صحيح البياضى *

٩٩

بما وعلى القول به ايضا لا يحصى عن الوجوب لغیره فانہ
مقطوع به بين المسلمين وثمة الخلاف تظهر في نية الوجوب
قبل الوقت خصوصا عند من لم يلتفت بالقربة ووجوبه عند
ظن الموت وتفصيل الكلام في هذا المقام ان الوجوب
الغيري قطع لا يحتاج الى دليل واما في الوجوب النفس كما
هو المعروف فيدل عليه وجوه **الاول** الاصل بل الاصول
الثاني في الاجماع المنقولة على السنة العادلة
بل بما يمكن ان يدعى فيه التحصيل **الثالث** السيد
القاطرين الخواص والعوام من عدم الالتزام
برفع الحدث الا صغر عند ظن الموت وعدم امرهم
به وهو لازم على تقدير ايجابه **الرابع** ما يقب
من السابق من عدم اشارة الفقهاء اليه لافي احكام
الاختصار ولا في غيرها مع محافظتهم غالباً على ذكر المستحب
والاداب كما نبه عليه بعض المتأخرين من الاصحاب
الخامس قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا

الحاصل المادة واصل عدم الوجوب الغيري متفق عليه
والاصل في تارة الاشتغال بعدم الاضواء والادب
لا
في التذكرة حيث قال في من الطهارة الثالث بواجب
في العمل الجانية على الخلاف واما يجب بين
وجوب بالاتباع الا بها اجاماً انتهى ١٦

وجوبكم الاية فان مفهومه عدم وجوب الوضوء عند
 عدم القيام للصلاة كما ان المفهوم عرفاً من قولنا اذا اقيت
 العد وفخذ حذرك التعليق والتسبب ببقاء العد
 وكلام الفاضل انخراساً في اوكلا بان الاية دالة على الوجوب
 الغير ولا ينافي الوجوب للنفس اما متوجه الى منطوق
 الاية زعمنا انه محل الاستدلال من العلوم فثبت
 هذا المزعوم. واما مبني على فحجية المفهوم. وعلى
 هذا فمرجع الامر الى هدم مصر. لبناء قصر. وكلام
 ثانياً بان المسلم حجية مفهوم الشرط اذا لم يكن للتعليق
 بالشرط فائدة سوى التخصيص ويجوز ان يكون الفائدة هنا
 بيان ان الوضوء واجب لاجل الصلاة وان كان واجب
 لنفسه انتهى غير تام لعدم ما يصلح مستمسكاً لهم على
 الوجوب للنفس حتى يكون صار فاعر العمل بالمفهوم في هذه
 الاية وجه فالعمل بمتعين محذور. والا لانسداد باب
 المفهوم. فان ما استمبازه من الفائدة فمثله جار في

جميع الباب كما لا يخفى على والى الباب **السادس**

قول أبي جعفر في صحيفته زيارته اذا دخل الوقت وجب الطهور

والصلوة فان مفهومه اذا لم يدخل الوقت لا يجب شيء منهما

وايراد السيد في الدلالة على ذلك بان المشروط وجوب الامر

معاً وانتفاء المجموع يتحقق بانتفاء احد جزئيه مدفوع

بان المشروط ليس بمجموع الامرين بل كل منهما فان الواو يطلق

الجمعية لا للبعية اما ترى ان قوله تعالى اذا نودى

للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذكره البيع

يدل على عدم وجوب السعة الى الجمعة قبل الاذان كما يدل

على جواز البيع في ذلك الزمان وان قيل ان غاية الامر ان

يكون مفهوم قوله اذا لم يدخل الوقت لا يجب كل من الطهور

والصلوة وهذا رفع الايجاب الكل وهو ملازم للسلب

الجزئي اجيب بان تعليق وجوب الطهور بحدس يدير بلا فائدة

بل ظاهر الكلام تعليق الوجوب بكل منهما على حد سواء

وانما هو مثل ان يقال اذا دخل الوقت وجب الطهور

وإذا دخل الوقت وجب لصلاة ودعوى التفريق في تعلق الفعل
 بين الفاعل من بعد اسناده الكل منهما غير مسموعه ما لم
 يقيم دليل قاطع وإن لم ذلك السابغ كل ما دل على نفث
 الوجوب النفث عن غسل الجنابة فإنه لما انتفى عن الغسل مع
 كونه مختلفاً بين الأصحاب يتفق عن الوضوء أيضاً لعدم
 القائل به هنا دون الغسل بل الأمر بالعكس كما مر من الأدلة
 على ذلك صحيحة الكاظم عن الصادق ٢ المرأة يجامعها الرجل
 فتحيض وهي لم تغتسل هل تغتسل قال قد جاءها ما
 يفسد الصلاة فلا تغتسل فإن اغتسل وإن كان منهيّاً
 عنه لمكان الحدث لكن استدلاله ٢ بفساد الصلاة
 يشعر بان الغسل إنما هو للصلاة **الثامن** ما روي في العلل
 عن الرضا عليه السلام أنما أمر بالوضوء وبديله ليكون طاهراً
 إذا أقام بين يديك اجتبار ٢ فإنه ينفي الوضوء بالنفث لمكان
 كلمة أنما المفيدة للحصر والاختصار ٢ **التاسع** ما رواه
 في الحديث عن الكاظم عن الصادق ٢ أن الإمام لا يبيت

ليكتروا لله في عتق حقي يسأله معارو في لفقيه عن الصادق
 ايضا انا انا م على ذلك يعني حدث الجنبابة حتى اصبر وذلك
 اني اريد ان اعود الى غير ذلك من الاخبار + الصادرة
 عن العترة الاطهار + العاشر امثال قوله تعالى في
 الحديث القدسي من احدث ولم يتوضا فقد جفأ في
 وقوله ما وقر الصلوة من اخر الطهارة حتى يدخل الوقت
 ففيها اشعار بالاستعجاب + ودلالة على صحة التاخير وكون
 التجبيل للكمال وزياد الثواب + دون الالتزام والايجاب
 سببا بالنظر الى التعليق بدخول الوقت الثابت بالكتاب +
 واستعجاب الوضوء للتأهب والكون على الطهارة على ما اشتهر
 بين الاصحاب + الا ان يقال على طبق ما مر ان الوجوب
 من وجه والاستعجاب من وجه اخر فلو قيل ان ما نقلته
 عن مولانا الكاظم من داب اصحاب النبي يفصح عن انهم
 كانت سيرتهم التوضؤ مخافة للموت وهي غاية الوجوب
 النفس قلنا غاية مدلول كون ذلك من الاداب وليس

فيه دلالة على الإيجاب + بل عليه مخائل الاستحباب + و
 هو الذي عقله الأصحاب + ولذا استدل به على
 استحباب البقاء على الطهارة + كما رت إليه الإشارة +
 فلو كان مفاده الوجوب لكانت واجبة على الدوم +
 وهذا ما لم يقل به أحد من القوم + وبأنه لا يخفى
 على أولي الأحلام + العارفين بأساليب الكلام + ^{للمستعين}
 لأخبار السلفاء المحفظه + الواقفين على طرق الإرشاد و
 الموطنه + أن قوله كان أصحابه رسول الله انهما هو
 الأعلى حدوثاً أمير المؤمنين أنا والله لقد عهدت
 أقواماً على عهد رسول الله وأنهم ليصبحون ويمسون شعناً
 غير أخصابين أعينهم كركب المعزيبين لربهم سجداً
 وقياماً أحدث أمما أسسهم به الفاصل الخراساني
 تبعاً لسط الشهيد الثاني + للوجوب النفس فلوتر لما
 أجدي نقلاً فكيف وهو لا ينهض بالدلالة قطعاً +
 ومرجعاً إلى وجهين القدر في بعض أدلة المذهب

المختار + والتمسك باطلاق الآية وكثير من الاخبار +
 اما الاول فقد مرت الاشارة اليه والجواب عنه واما
 الثاني فبيان في ما يتعلق بالآية ان صاحب المدارك
 بعد ذكره ما هو حجة للوجوب من مفهوم قوله نعم اذا
 فتم الى الصلوة فاغسلوا الآية ومن صحيحة زرارة اذا دخل
 الوقت وجب الطهور قال ما هذا لفظه ويتوجه على
 الاول ان اقصر ما تدل عليه الآية الشريفة ترتيب الاجزاء
 والمسح على ارادة القيام الى الصلوة والآداة تتحقق قبل
 الوقت وبعده اذ لا يعتد فيها بالمقارنة للقيام الى الصلوة
 والا لما كان الوضوء واجبا بالنسبة الى من اراد الصلوة في
 اخره انتهى وهو دليل عليل + خال عن التحصيل + لا يدرك
 معناه + ولا يعقل مغناه + وغاية ما يمكن ان يوجه به
 هو ان يقال ان الآية مجملة بالنسبة الى الوقت فتكون في
 اطلاقها دليل على الوجوب للنفس وجوابه اما اولافانه
 مبني على زعمه ان المراد من القيام الى الصلوة فعلها وما

هو معنى القيام الى الشيء بل معنى القيام في الشيء بل المراد به التيقن
 لها متكنا منها وذلك لا يكون الا في الوقت واما ثانيا فان
 هذه الاية وان كانت مطلقة بادي الرأي ولكن من المعلوم
 ان المراد هي الصلوة المكتوبة وقد لاح من الايات الاخر
 انها في اوقاتها مطلوبة فالطهارة الواجبة في غيرها
 مطلوبة واما ثالثا فالاية على تقدير اجمالها غرض
 البصر عن حالها بتدل على ان الوضوء واجب عند القيام
 الى الصلوة ولو خارج الوقت فيكون شرطا للصلوة مطلقا
 وهذا لا يدل على مطلوب السيد ولاينا في القول المشهور
 بل هو اقرب اليه واما رابعا فمعنى الاية بناء على نزعها انه لو
 اراد ولو قبل الوقت القيام بعد دخوله وجب عليه الوضوء
 وهذا الوجوب ليس الا الوجوب النفس ولا يخفى على اهل
 التحقيق انه لا معنى للتعليق بل يصير كلام الملك العلام
 مثل كلام اوساط الانام واما خامسا فان الاية غير
 مستورة بسور الكلية فعلى تسليم كون المراد من القيام

ارادته لا يلزم ان يدخل فيها الارادة قبل الوقت وبالحمل
 فكلوم السيد هنا غير معتمد + ولذا اعترض عليه المولى
 اليه بهما في بوجه لكثرة بالغ في الرد حتى كانه قصد ببعضها
 تكثير العدد + فمن ذلك قوله في الرد على قوله فانه عجا
 مستفيض انه يلزم ان يكون الوضوء للقيام للاجزاء القيام
 أقول هذا كما ترى ولذا استدرك بقوله الا ان نقول المراح
 بالقيام نفس الصلوة قال وفيه انه كيف يصير المراد من لفظ
 القيام تارة ارادته وتارة نفس الصلوة أقول في تدافع
 بين الامرين فما يصح ان يراد بالقيام ارادة الصلوة ومن
 ذلك قوله كيف يصير المراد من لفظ القيام تارة ارادته
 مجازا اطلاقا لا اسم السبب على المسبب تارة نفس الصلوة لطلاق
 لاسم الجزء على الكل أقول فيه ما مر انفا وحمل القيام على ارادته
 امر لم يتفرج به السيد بل قد ذكره المفسرون من العامة
 والخاصة كالطبرسي في مجمع البيان والبيضاوي
 في تفسيره قال اي اذا مر ثم القيام كقوله فاذا قرأت القرآن

فاستعد بالله عذري بـ ارادة الفعل بالفعل المسبب
 عنها لا ويجازو والتنبية على ان من اراد العباداة ينبغي ان يباد
 اليها بحيث لا ينفك الفعل عن الارادة او اذا قصدت الصلاة
 لان التوجه الى الشئ والقيام اليه قصد له اشئ ومثله في جميع البيا
 مع زيادة ونقصان بل هذا مجاز شائع في هل اللسان
 فالاول في جواب ان يقال ان الحمل على ارادة الصلاة غير مضر
 بالوجوب الغير بل ثبت له فان ارادة الصلاة هو التهيؤ
 لها متمكنا منها فاذا علق وجوب الوضوء بارادة الصلاة
 المعنى ذلك بمفهومه على وجوبه بنفسه ومن ذلك قوله و
 ايضا لا بدح من عناية لا دخا لصلاة غير القائم اقول
 فيه ان خروج ذلك غير مضر لقيام الصلاة الاضطرابية متما
 الاختيارية كما لا يضر دخول غير المحدث وخروج من باب التهيؤ
 على ما هو المقرر في مجلدات الكتاب ومنج لك قوله ان كلامه
 غير متلائم اذ يظهر من قوله اطلاق الاسم السبب على المسبب
 ان المجاز مرسل من قوله بل المراد اهانه مجازيا لمحض وقد

اقول لا يخفاه + ان هذا تفسير لذكر الك + لا ان لفظ الارادة
 محذوف في نظم الكلام + بل المعنى ان الارادة سبب للقيام
 فاطلاق القيام عليها اطلاق المسبب على السبب وهذا لا يفتح
 في الالتيام + ومن فلك قوله كيف يكون المراجع اذا ارادتم
 الصلوة وادركتم القيام معاً من العبادة الواحدة وفيه مثل
 ما مر من ذلك قوله الحاصل انه تعالى قال القيام واجب
 موسع ويجب له الوضوء اذا فعل فيلزم كون الوضوء واجبا
 لغيره بوجوب موسع فمعنى المفهوم اذا لم تقوموا من حيث
 انه لا يجب لم يجب عليكم كذا وكذا لا انه مع وجوب القيام ايضا
 لم يجب الوضوء اذا لم يفعل القيام اقول هذا الكلام وان كان
 صحيحا في اصله + لكنه واقع في غير محله + لان الظاهر
 انه اراد به نقض ما قاله السيد في معنى المنطوق واثبات
 تحقق الارادة قبل الوقت وبعده من قوله اذ لا يعتد فيه
 المقارنة للقيام والا لما كان الوضوء في اول الوقت واجبا على
 من اراد الصلوة في اخره فزعم العلامة البهيماني ان معنى

كلام السيد هو ان مفهوم قال تعالى على تقدير الجمل على
نفس القيام انه لو لم يقم لم يجب الوضوء فلذا اذا كان المفهوم
لذا كما ذكره السيد فظن ان السيد ليس كلامه في المفهوم
بل يقول على طريق قياس الخلف انه لو كانت المقارنة معتبرة
بين الارادة والقيام لما وجب الوضوء في اول الوقت لمن اراد
الصلوة في آخره لكنه واجب فالمقارنة غير معتبرة. والجواب
عنه ما زبرته لا ذبره. الا ان يقال ان مستند المشهور
الاية كما اعترف به السيد فكان على ذمته الجواب عن المفهوم
وهو لم يتكلم فيه بل بين المنطوق على وجه يلزم بمجاufته
الفساد في المفهوم فلذا اجاب عنه المحقق البهيماء بنظر
بصر المنطوق والمفهوم جميعا ويندفع الفساد. ويتوالى
والله العالم سبائر العباد. والقول الجزل في تقريب دليل
المشهور. بحيث ين دفع عنه المحذوا. ما شرنا ليه
وتوضيحه هو ان يقال مع غض البصر عما اريد بالقيام من
التهيؤ للصلوة كما ذكر. او القيام المشرف عليها كما

المفهوم يستلزم
فان قلت قد عارض السيد
بما هو الذي لما تقر من
الراجح عند
فان قلت قد عارض السيد
بما هو الذي لما تقر من
الراجح عند

استظهره ولعله لك أو القيام من النوم كما روى عن ابن بكير
قال قلت لأبي عبد الله قوله إذا قمتم إلى الصلوة ما يعني بذلك
قال إذا قمتم من النوم قلت ينقض النوم الوضوء فقال نعم الحاشي
يعني إذا قمتم من النوم قاصدين متوجهين إلى الصلوة أو القيام
بمعنى إرادة الصلوة والغرض عليهما والذي هو جزءها ان
مفهوم الشرطية عدم وجوب الوضوء عند انتفاء القيام
بأي معنى أخذ وهذا المفهوم ينافي الوجوب بالنفس الموسع الذي
يقتضيه ثبوته ما دام حيًا هذا ما تلخص بعد التمسك والالتزام به
يتم المرام ولا يحتاج إلى بيان معنى القيام ومثل هذا البيان
قد سبق إليه بعض الأئمة أحله الله دار السلام
هذا ما يتعلق بالإيم من الكلام وفيما يتعلق بالأخبار
إنها خالية عن التفصيل والتنصيص وإنما ظاهر حمله منها
وجوب الطهارة عند تحقق الأحداث كصحة عبد الرحمن
بن الحجاج عن الصادق أن عليًا كان يقول من وجد طعم
النوم قائمًا وقاعدًا فقد وجب عليه الوضوء وصححه زاره

فان نامت العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء
 وموثقه بكبير بن اعين عن ابي عبد الله ^{عليه السلام} انه قال ^{استيقنت} اذا
 انك احدثت فتوضأ وصحح عبد الرحمن بن عبد الله انه
 سال ابا عبد الله عن الرجل يواقع اهله اينام على ذلك فقال
 اذا فرغ فليغتسل الى غير ذلك من الاخبار والجواب عن
 ذلك بوجوه **الاول** ما ذكره الشهيد في ذكره في جواب القائل
 بوجوب غسل الجنابة لنفسه انه لا نزاع في الوجوب بهذه
 الاسباب لكنه مشروط بوجوب الصلوة توفيقا بين الأدلة وبعبارة
 بالاوامر في الوضوء وغسل الثوب والبدن والائناء من النجاسة
 وهم يوافقون على ان المراد بها الوجوب للمشرط والاصل في
 ذلك انه لما كثر علم الاشتراط اطلق الوجوب وغلب في
 الاستعمال فصار حقيقة عرفية وهذا الكلام متين جدا +
 وهو وان جعلناه وجهها واحدا + لكنه منخل الى وجه من
 الجواب + كل منها كاف في الباب + ما اشار اليه بقوله
 انه لا نزاع في الوجوب بهذه الاسباب وهو كلام جميل يحمل

محتل لوجهين **اولهما** وهو الطاهر ان مرادهم عليهم السلام
 بالوجوب في هذا المقام + هو الوجوب الغير + وانما ترك التقييد
 للظهور + فانه معلوم مشهور + اذ وجوب الصلوة غير
 مستور + وكذا مفاد ما هو الماثور + من انه لا صلوة الا
 بظهور + فكان وجوب الوضوء حقيقة عرفية + فلا ظهور
 لا إطلاق في عوام الخفيه + **وثانيهما** ما سياتي في
 الوجه الثاني + من كلام الفاضل الجرائي + **ب** المعارض
 بورد الاخبار + بغسل الثوب والبدن من الاضغاث
 ح ان في هذا القول المعروف جمع بين الادلة + وهو
 اوكى من الطرح عند الاحالة + **الثاني** ما افاده في
 المحذوق من انه لا نزاع في كون الاسباب الواردة في تلك الاخبار
 موجبات كاثبت في محله بمعنى ان الوضوء بسببها يكون واجبا
 لكن النزاع في ان هذا الوجوب الناشئ هل هو نفس ثابت للوضوء
 في نفسه او غير + فهم ناشئان ما به الوجوب وهي الاسباب
 وما له الوجوب من صلوة ونحوها من الغايات والاخبار التي

اورد ها المستدل انما تدل على ما به الوجوب بمعنى ان هذه
 الاشياء يحصل بسببها وجوب الوضوء وهذا ليس من محل
 النزاع في شيء واما كون هذا الوجوب ثابتا للوضوء في نفسه
 او غيره فلا انتهى ما افيد به ويمكن ان يكون اصله بعض
 ما استفيد به مما نقلناه انقاع الشك به كما اشرنا اليه
 غير بعيد * وعلى اي حال فهو جواب سديد **الثاني**
 ان كثيرا من الاخبار المذكرة مشتملة على كلمة اذا وهي
 من ادوات الاهمال والمهملة في قوة الجزئية فلا ما نفع
 من ان يراد بقوله اذا استيقنت انك احدثت شيئا
 على تقدير كونه مخاطبا بالصلوة فان الحكم بالتأجيل لا يلزم
 ان يكون على جميع تقادير المقدم وقد اجاب صاحب
 المحدثات عن تلك الاخبار على التفصيل * لكنه اما راجع
 الى ما تقدم واما ضعيف عليل * وفيما مضى من الحديث
 والايه * وغيره وكفاية * وقد مر ان المسئلة لا اشكال
 فيها ومن الله الهدى * **المقصد الثاني** في

كيفية الوضوء وفيها واجب مكتوب * ومكمل مندوب *
 أما الفرض فاشتا على **الاول** النية * والمختار شرطتها
 لا يجزئ * والا لا تقتصر الى نفسها وهو من المفاسد الجلية
 وكيفما كان لا ريب في وجوبها هنا وفي سائر المناسك الشرعية *
 اذ لا يتميز العمل بالنية فان استعمال الماء بدون قصد
 الوضوء ليس بوضوء بل هو لعب وازالة وسنج وان كان بصوة
 الوضوء والكلام فيما يتعلق بها يقع في موطن **الاول** يدل
 على اعتبارها مضافا الى امر عدة من الاخبار كقولهم انما
 الاعمال بالنيات وقوله لكل امرئ ما نوى وقول علي بن الحسين
 في حنة الثمالة لا عمل الا بنية **الثاني** ليس حقيقة النية
 الا قصد الذم لا ينفك عنه كل ما يفعله الانسان بالارادة
 لا يحتاج الى تلفظ ولا الى حديث نفسه ولا تكرر ولا اعادة
 كما هو عادة الموسوسين * وان الشيطان للانسان عدو
 مبين فلا عسر فيها ولا ضيق حتى انه قيل لو كلفنا بالعلل بلا
 نية لكان تكليفا بما لا نطق وعرفها العلومه وغيره

في المقام بانها ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا

الثالث يجب تصميم القصد بوجه يترتب عليه الثواب

والنجاة من العقاب وهو الاخلاص في العمل لله عز وجل

ما قال في كتابه المبين فادعوه مخلصين له الدين و

قال تعالى الا ابتغاء وجه ربي الاعلى وهذا يتحقق بامور كانت

يفعله لكونه تعالى اهلا للعبادة او للحياء منه والمهابه

او للشكر او التعظيم او الطاعة او امثال امور او تحصيل صلاه

او طلب الثواب او خوف العقاب وتردد جمع في الاخيرين

بل قال شيخنا البهائي في شرح الاربعين انه ذهب كثير من

علماء الخاصة والعامة الى بطلان العبادة وقالوا ان هذا

القصد منافع للاخلاص وممن بالغ في ذلك السيد علي بن

طاوس قدس الله روحه ويستفاد من كلام شيخنا الشهيد

في قواعد انه من ذهب الثا صاحبنا ولكن الظاهر من الايات

وكثير من الاخبار صحته كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله

قرضا حسنا فيضاعفه اضعافا كثيرة وقوله نعم وما آتاكم الله

لا تفلسكم من خير عباد الله هو خير وأعظم أجرا وقوله تعالى
يدعون ربهم خوفاً وطمعاً وقوله قديد عوئنا رغباً ورهباً وما
روى عنهم من بلغه شيء من الثواب على عمل فعمل ذلك العمل القام
ذلك الثواب أو تيسره وان لم يكن الحديث كما بلغه والخبر للروى
في الكافي عن هارون بن خارجه عن الصادق قال العباد
ثلاثة قوم عبدوا الله خوفاً فملك عباداً العبيد وقوم عبدوا
الله تبارك وتعالى طلباً للثواب فملك عباداً الأجراء وقوم عبدوا
الله عز وجل حباً فملك عباداً الأحرار وهي أفضل العباد
فإن قوله وهي أفضل العباد هي التي ان العباد على الوجهين
السابقين لا تخ من فضل أيضاً فتكون صحيحة وهو المطلوب وما
نزع من مناف لا خلاص ممنوع لأن المقصود حينئذ
ما هو إلا العمل المشروع الذي فيه رضا الله ولا تنافي بين
ثواب الله مثلاً وإرادة وجه الله على أن القول بطلان العباد
تضييق على أكثر المكلفين والنجاة من عسير الأعباء المخلصين
الرابع قد سبق أن لا بد من القربة وما مثاله في النية

لكن الأصحاب يختلفون في كيفية نية الوضوء ففي جامع المقاصد
أنه قيل بالاكْتفاء بالقربة وهو قول الشيخ في النهاية وقيل بالاكْتِثَا
برفع الحدث واستباحة فعل مشروط بالطهارة وهو قوله
في المبسوط والظاهر أنه يريد به مع القربة وقيل باعتبار
الاستباحة وينسب إلى المرتضى وقيل بالقربة والوجوب والندب
وهو مذهب صاحب المعتمد في الشرائع وقيل فها مع الرفع
والاستباحة معاً وهو مذهب أبي الصلاح وجماعة وقيل
بالقربة والوجه من الوجوب والندب ووجههما واحد الأيمن
من الرفع والاستباحة وهو أخيراً المصنف وجمع من الأصحاب
وهو الأصحاب أما القربة فلا نية إلا خلاص من يتحقق بها وأما الوجه
فلا نية إلا امتثال العبادات تماماً يتحقق بإيقاعها على الوجه المطلوب
ولا يتحقق ذلك الوجه في الفعل لما تنبأ به الأئمة بدليل أنما
لكل امرئ ما تولى ومنه يستفاد اعتبار أحد الأيمن من الرفع
والاستباحة ولا يجبان معاً لئلا يترتب منهما فيأخذ النية وطهارة
دائم الحدث انتهى ويناقش فيأخذ القربة بأن كون هذه

وجوها مطلوبة القصد عند الفعل أول البحث ولا دليل عليه
 أصلا ولا دلالته بنحو من الانحاء لقوله عليه السلام لكل امرء
 ما نوى على وجوب اعتبار ما يترتب على الوضوء من الرفع والاستبراء
 عند الاتيان بالفعل نعم لا بد من تعيين الفعل بالمرء وجب كان
 كما إذا دار الفعل بين الواجب والندب كركعة الفجر ونوعين
 من الواجب فإنه يجب حريته الفعل بوجه يميزه عن غيره
الخامس اتیان العبادة بنية الرياء والسمعة من الشك
 المخفي كما في الاخبار ويفسد العمل بلا خلاف من علمائنا الاثنا
 الا ما نقل عن الرضا في الانتصار بان العمل بنية الرياء صحيح يسقط
 القضاء وينفي العقاب وان لم يترتب عليه الثواب وهذا
 القول مقدر بوجه **أحدها** انه لا يوافق عليه فيما
 نعلم غيره من الاجله وفي ذلك مندوحة عن تجشم الأدلة
وثانيها انه مبني على قول غير مشهور بين الفقهاء وهو
 ان القبول مغائر للاجزاء فالقبول ما يترتب عليه الثواب الجزاء
 والاجزاء ما يسقط التكليف والقضاء ولا تلزم بينهما

واستدل عليه بقوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين وقوله تعالى
 حكايته من ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا مع انما لا نفعل
 غير المجزئ وقوله ان من الصلوة لما يتقبل نصفها وثلاثتها
 ورُبُّعها وان منها لما يلف كما يلف الثوب الخلق فيضرب بها
 وجه صاحبها ولما في الخبر من شربها يغني الخمر لم تقبل صلوة
 اربعين يوماً وكان الناس لم يزلوا يدعون الله لقبول اعمالهم
 بعد الفراغ منها ولو اتحد القبول الاجزاء لم يحسن هذا الدعاء
 الا قبل الفعل فانه وجوه تدل على انفكاك الاجزاء عن القبول
 واجيب ان المراد بالمتقين في الآية لعلمهم المتقون عن الشرك
 وقوله ربنا تقبل منا كالسؤال في ربنا لا نأخذنا ان نسينا
 او اخطانا مع ان المراد في الايتين من القبول زيادة الثواب
 وعدم القبول في الخبر كناية عن قلة الثواب فان اجزاء الصلوة
 قطع اجماع والدعاء لعل لزيادة الثواب وتضعيف هذه
 الوجوه المذكورة في الجواب وان ذكرها شيخنا بهاء المسلمة
 والدين في الاربعين + معترفا بان فيها شيئاً لكن التحقيق

في هذا الباب بد أن انفكروا الأجزاء عن الثواب بد بعيد عن
 العيوب بد مخالف لما دل عليه الكتاب بد واحبنا الأئمة الأطهار
 سلام الله عليهم من مك الأحقاب بد من أنه لا ينفك عمل خير
 من ثواب ومن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها بل الإثابة على
 الأعمال الحسنة تعد من ضرورات الدين بد واجماع المسلمين
 والصلوة بخصوصها دلت النصوص على فضلها وفضل من خطب
 على فعلها فكيف يمكن خلوص صلوة مستجمعة لشروط الصحة عن
 الأجر مطمع أيها من أفضل الأعمال وهذا بيان جديد سديد
 وهو أن المستحب لا ينفك عن الثواب لكونه معتبرا في ماهية
 الاستحباب بد والآجيب أفضل من المندوب الأفي هو صنع
 مستثنيات وهذا القول يستدعي أن ينقص الواجب عن
 المسنون بل ضعف المسنونات يرجح على ما هو أفضل الأعمال
 والمسنون أما ما يزعم دليلا لمذهب المرتضى رضى الله عنه في
 الأخبار من قبي القبول بالنسبة لبعض الأعمال الصحيحة فعنا
 قلة الثواب وآية دليل على حمل القبول على مطلق الأثابة بل اجزاها

وكونها صحيحة عند الله نوع من القبول فلا بد من حمل القبول على
 زيادة الثواب ووقوعه موقع الرضا كما هو المعلوم مما يشاهد
 من العبيد والاماء المستحقين للجزاء من اختلاف الاحوال +
 وتشتت الاعمال + في مراتب الامتثال + ففيها ما يرتاح له السيد
 ويخضع به عليهم ومنها ما لا يزيد الا جلة على دفع الاجرة اليهم
 هذا ما يتعلق بتلك المسئلة والان نرجع الى المقصود فنقول
 غاية ما يمكن ان يقال + في الاستدلال + على صحة عمل الراى
 ان ما دل من الاية واخبار الال + على ان الرياء موجب للفساد
 والابطال + يراد به عدم القبول كما يراد في نطائو من ان صلوة
 شارب الخمر لا تقبل وصلوة من لا يقبل بقلبه لا تقبل ونقص
 الوضوء بالغيب وبطلان الصوم فيها وكل ذلك محمول على حظه
 من القبول لا عدم الاجزاء والنجواب ان الرياء حرام يوجب لفساد
 في نية العمل ويصد العمل بغير الله لا المحض التقرب اليه
 فلا يقاس على غيره من المكروهات + التي تبرئ خطيئتها
 عن الدرجات + ولا على عمل المحرمات الخارجة الى الامدخل

لها في العمل فالعمل بنية الرياء في صورة العبادة وليست عبادة
مع انه لا قائل باجزاءها غير السيد المرتضى * فلا يمكن براءة الذمة
المشغولة بمثل هذا * **السادس** لو ضم الى النية المطلوبة
امر اخر فذلك انواع | ضم اللازم الموكد كضميمة الزرع الى
لاستباحة ولا شك في صحتها **باب** ضم اللازم الاجنبى اليها
كضميمة التبرد ونحوه في قولنا بالجلود كما في جامع المقاصد و
شرح الاربعين * لشيخنا بماء الملة والدين * وعن جمع
من المتأخرين * واستظهر في شرح المفاتيح لعدم تحقق الاخلاص
المعتبر * وفيه نظر * وقول بالصحة كما في المنتهى عن المسبوط
التحريم والاعتبار * ونسب في شرح الاربعين الى الأكثرين وقول
بالتفصيل بان القرية ان كانت هي المقصودة بالذات والضميمة
مقصودة تبعاً صحة العبادة وان انعكس الامر او تساوى باطله
كما عن الشهيد في قواعد وهو الاظهر * **حج** ضم اللازم الاجنبى
مع رجحانه واستحبابه كقصد التبرد اذا كان له مدخل في الحفظ
مثلاً او قصد متابعة الغير في الفعل تعاوناً على العبادة

كتاب الطهارة

175

من حقوقه الامام الاعلام المكي الشريف وضيف
فوقه اقتدار الناس والاعلان بالكرامة وسائر الصفات
التي هي من صفات الامام

والخبر وقصد الامام باطلة الرضى انتظاري من يدخل في الصلاة
والخلاص القاص من عبادة الخوف انتظاري امام الرفعة ووديع الانتظار
الزمانية وقصد الحرم بعبادة القادح والصلوة اذا كان من
محبب ١٣

الصحة انتم وتعبه صاحب الحدائق بعد نقله ونقل مثاله
 من عبارات الاصحاب بان هذه الاقوال بدعية عن جادة
 الاعتدال لا بناءها على كون النية عبارة عن الحديث
 النفس والتصور الفكر وهو ما يترجمه قول المصلي مشاء
 اصله فرض الظهور اءلوجوبه قربة الى الله والمقارنة لها بان
 يحضر عند اعادة الدخول في الصلوة ذلك بباله ثم يات
 بالتكبير بعد الفراغ من التصور والتصور بد كما هو المجموع
 على صحة من غير تكبير او يبسط ذلك على التلفظ بالتكبير
 وكل ذلك شطط وغفلة وغلط وليست النية بالنسبة
 الى الصلوة الا غيرها من افعال المكلف من قيام وقعود
 اكله وشربه فتمت كان الداع والغرض محامل على الفعل متشا
 مرا لله فقام وتوضأ وقام الى الصلوة واستمر في صلوته صحيح
 ولو لم يكن الداعي كذلك فلا يجدي في التصور الحيا لشيئا
 وبأجماع اهل الكلام في تفسير ما ذكره من المقارنة والظاهر
 ان الداعي هو لا الاحياء الاعتبارها وعضهم من ذلك

ان من اتى بفعل ساهيا ولو بعد سبق غرضه على اتيانه لم يكن
صحيحا فلا بد من ايقاعه مقارنا للغرض فما ذكره من اوالد
اذا كان امثال مراد الله عز وجل في صحة العمل فيفسد عند من
اعتبر بالمقارنة اذا كان الداعي عند القيام الى الصلوة ذلك
انه هو المقارنة عندهم ولو فرض الذهول فحل اشكال عندهم
لكن الظاهر من كلام بعض المحققين من المتأخرين صحة العمل في
اذا غرم ثم ذهل في حيث قال كما يجوز صدور العمل بالارادة
لغرض مع الذهول في اثنائه عن تصور الفعل والغرض مفصلا
كل يمكن صدوره بالارادة لغرض مع الذهول عنها مفصلا
في ابتداء الفعل ايضا اذا تصور الفعل والغرض في زمان سابق عليه
يكفي باعتبار صدوره صدور الفعل في هذا الزمان في الضرورة
حكمة ايضا بوقوع هذا الغرض عند ملاحظة حال الافعال
فميجوز ان يصدر الوضوء لغرض لا متثال القرية باعتبار تصور
وتصور ذلك الغرض في الزمان السابق فيلزم ان يكون ذلك والله
صحيحا ايضا لما عرفت من عدم لزوم شيء من ائد على هذا المعنى

في بطل القول بمقارنة النية لاول الافعال وهذا الكلام نقله
في الحقائق واستجوده كثيرا وهو به لا نق به **الثامن**

صرح غير واحد من الاصحاب بنوان الله عليهم بانه لا بد من
استلام النية حكما الى الفراغ لا بمعنى ان لا يحصل له الغفلة عن يقصوه
الداعي بل ان لا يحدث ارادة متنافية في النية السابقة فلواتي بنية
بارادة اخرى بطل على تفصيل وهو انه لو توى ما ينافي في النية
السابقة فلا يخر اما ان ياتي بنية من تلك الافعال بالنية الثانية
ام لا وعلى الثاني فاما ان يرجع الى مقتضى النية السابقة قبل الجفا
ام لا فعلى الاول يبطل الفعل كما مر وعلى الثالث يبطل الفوات للموالة و
يرجع الى المسئلة للموالة وعلى الثاني يصح اذ لا يبطل الوضوء بتخلل
مجرد قصد الترك او قصد فعل المنافى ولما يقبل نعم بعد مثل
ذلك في مبطلات الصلوة على خلاف **الفرض الثاني**
غسل الوجه على الوجه المأثور والنظر في اربعة امور
احدها معنى الغسل **وثانيها** تفسير اللفظ الواو
ثالثها احد الوجهين **رابعها** كيفية الغسل

أما الأول فغسل وسبا هو إجراء الماء عليه كما يشهد به العرب واللغة والوضوء الحكائي وحقيقته كما فكشف اللثام انتقال بعض أجزاء الماء إلى محل بعض لوباء عانيد وهل يُخزى مثل الدهن كما هو ظاهر قول أبي جعفر عليه السلام في صحيحه بن مسلم ياخذ أحدكم الراحة من الدهن فيملأ بها حبل والماء أوسع من ذلك وفي صحيفة زواره ومحمد بن مسلم أن المؤمن لا ينجسه شيء إنما يكتفبه مثل الدهن أم لا بل يجب الجريان لدخوله في معنى الغسل المأمور به في الكتاب والسنة ولذا صرح بأشراط الجريان بعض من ذكر الدهن كالسيد في الناصريات والشيخ في المبسوط والاستبصار وابن أدريس في السرائر والعلامة في عدد والمنتهى والشهيد في الدرر والذكرى والمحقق الثاني في جامع المقاصد والشهيد الثاني في روض الجنان والفاضل الهندي في كاشف اللثام والسيد السند في الرياض وأما الدهن من دون الجريان فقال فيه في المدارك ونسب إلى الشيخ في المنتهى وجامع المقاصد لكن

يدفعه ان لا يجزئ لا يكون غسلا ولا ان الاستدراك التسبيل
الواقع في الموضوعات البينانية ظاهرة بل صريح في الجريان والحسنه
نزاره الجنب ما جزم عليه الماء من جسده قليله وكثيره
فقد اجزاه والجزاء يطلق على ما يجب ولقوله في صحته كلما
احاط به الشعر فليس للعباد ان يطلبوه ولا يمتحنوا عنه ولكن يجزئ
عليه الماء ولا فائل بالفرق بين الشعر والبشرة كما لا فائل به بين
الوضوء والغسل وتصحيحه علي بن جعفر عن اخيه قال سالت عن الرجل
لا يكون على وضوء فيصيبه المطر حتى يبل رأسه وحبيته وجسده
ويده ورجلاه هل يجزيه ذلك من الرضوء قال ان غسله فان ذلك
يجزيه ولقوله الوضوء غسلتان ومسحتان مضافا الى انه المحكم
في غير الضرورة كاد ان يكون اجماعيا وذهب المفيد في المقنع
والشيخ في النهاية الى كفاية الدهن من دون جريان في حال الضرورة
ورقة المحقق في الاعتبار على من نقل عنه فقال ظن قوم ان هو هن
الأعضاء في الطهارة يقصر عن الغسل ومنعوا الاجتزاء بالأحمال
الضرورة وهو خطأ فانه لو لم يستتم غسله لما اجتزى به لانه

يكون محتثا وان كان غسلا لم يشترط فيه الضربة واما
 اب جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة اذا مسح جلدك
 ماء فحسبك ليس نصا في تجويز الدهن بل يحتمل ان يكون
 مراده دفع وهم وجوب الدلك وامر اليد وكذا اقول
 لكاظم في صحيحة علي بن جعفر عن الرجل الجنب وعلى غير
 وضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثوبا وصعيدا
 ايما افضل ايتيم ام يمسح بالثلج وجهه قال الثلج اذا بل
 وجسد افضل فان لم يقدر على ان يغتسل فليتييم فان
 يحتمل ان يكون مراده ان الثلج اذا بل راسه وجسده بان يذر
 وينقلب ماء وجري على راسه وجسده فغسل لا يجب المبالغة
 في سكب الماء وربما يكون اسرافا منه يتاعنه عموما وخصوصا
 ففي رواية حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله ملكا يكتب سر
 النوراء كما يكتب عدوانه بل ينبغي الاقتصاد ولا يبعد ان يعبر
 عنه بالدهن كما فهمه الشهيد الثاني ويحمل عليه ما مر من
 صحيحة ابن مسلم وزرارة **واما الشاة** قال زرارة

بفتح النون والراء المعجمة والعين المهملة احد البياضين
 المكتفين بالناصية وهما نعتان **والعدن** بالكسر
 الشعر النابت على العظم النانة المسامت للصماخ يتصل اعلاه
 بالصدغ واسفله بالعارض **والصدغ** فارسية زلف
 وهو الشعر النابت فوق العدن المحاذي لراس الاذن النازل
 من قليد **ومواضع التخذيف** في الشعر
 النابت بين التزعر والعدن المتصلة بشعر الراس ومنها البع
 بمنابت الشعر تخفيف بين التزعر والصدغ وهذا اوضح
 بذلك لما اتخذ فيها النساء والمترفون **والعارض** ما نزل عن
 جد العدن وما ينبت من الشعر على اللحيين ما فوق القرب الى الدن
 وفي الصماخ ان عارضته الاسنان صفحتا خدي ووقو لهم فدان خفيف
 العارضتين يرا دبر خفر شعر العارضين **والانزع** الاصم
 الذي قد انحسر الشعر عن مقدم راسه ويقابله **الاعن**
 وهو الذي نبت الشعر على بعض جهته **واما الثالث** فالوجه
 لغت ما يواجه به والمراد به شرعا اخض من ذلك وهو ما من قصاص

الشعر الى طرف الذقن طولاً وما اشتملت عليه الابهام والوسط
 من مستوى مخلقة عرضاً وقد استفيد * هذا التحديد *
 من الاحتياط المروية عنهم * كما في جامع المقاصد وقد شاع *
 حتى وقع عليه الاجماع * بل عن المعتبر والمتتمين من مذهب اهل البيت
 وفي الذكر ان القدر الذي غسله ^{كما في الجواهر} ~~الكنى~~ ينقل اهل البيت
 والقدر الذي رواه المسلمون وقد رواه الاصحاب فقال
 ابن الجعند كذلك الرواية عن ابي جعفر الباقر * وفي الكافي
 والمهذيب عن حمزة عن زرارة قلت له اخبرني عن حد
 الوجه الذي ينبغي له ان يوضا الذي قال الله تعالى فقال الوجه
 الذي امر الله بغسله الذي لا ينبغي لاحد ان يزيد ولا ينقص
 ان نرد عليه لم يؤجر وان نقص منه اثم ما ادرت عليه السبابة
 والوسط والابهام من قصاص شعر الرأس الى الرقن وما جرت
 جرت عليه الاصبعان من الوجه مستديرا فهو من الوجه وما سوا
 ذلك فليس من الوجه قلت الصدغ ليس من الوجه قال
 لا وفي الفقيه قال زرارة لا في جعفر اخبرني عن حد الوجه الحث

بعينه وهو دليل ان المضمرة هناك هو الباقر انتهى اقول لفظ الفقير
 ما دلت عليه الوسطة والابهام من دون ذكر السباير ولم يتعرض له
 الشهيد لان مثل هذا الفرق لا مدخل في الاحكام فان السباير
 اقصر من الوسطة فشمولها داخل في مشمول الوسطة والابهام كما نبه
 عليه بعض الاعلام وقال وهذه الرواية الاصل في الباب
 وعليه بناء كلام الاصحاب وهو نقض في المطلوب كما نض عليه في
 المدارك ولكن قد وقع الاختلاف في تفسيره بعد ذلك
 فالشهور فيه ان المراد بقوله ما دلت عليه الابهام من قصاص
 الشعر احدى الطولي وبقوله ما جرت عليه الاصبعان احدى العرض
 وشيخنا البهائي قد ادره مدار الرياضيات لسعة اثره فيها
 وفيها انها فقال ما حصل ان ينصف الخط المقوّم من قصاص
 الشعر الى طرف الذقن ويثبت منتصفه فيدار على نفسه فيخرج
 ما يخرج عن الدائرة كالصدغين والفرعتين ومواضع التحذيف
 والعذارين او بقية ما هو داخل فيها كشيء من العارضتين
 وفي التفسيرين اثبات **اما في الاول** فان التحديد

للطول لا يناسب قوله دأرت ولا لقوله مسنداً وإنه بناء على
 هذا التحديد يدخل في الوجه ما حقه الإخراج كالنزعيتين
 والصدغين وبالعكس كالحذابين ومواضع التحذيف وهذا
 وارد على الثاني أيضاً **واما في الثالث** فإنه غير معروف
 من الأنبياء والأوصياء الذين أمروا أن يكلموا الناس على قدر عقولهم
 ولا شك أن مقصوده بعد هذا التحديد هو الجهر في علم ما هو
 المعروف بين الناس فإنك ترى واحداً إذا غسل
 وجهه استكفراً وأصابه على وجهه بادئاً من أعلاه إلى ذقنه
 ففي هذا التحديد * تسميل * وتديد * لبناء على امر
 غير جديد * وهو مقتضى الشريعة السهلة فتفسر كلامه عليه
 التحية والثناء * بهذه الدائرة التي لا يرفعها إلا الهياويون
 من العلماء * خارج عن مقصوده عليه السلام مخالف لمقتضى
 الشريعة السمحاء * وهل يستطيع أحد سوى المهندسين *
 أن يرسم على أنفه الشكل العاشر من أول أقليدس * على
 أن قوله وما جرت عليه الأصابعان مستديراً لا يحسن على

هذا التقدير بل لا يحسن ح ان يقول مستدريتين ليكون جالا
 عن الاصبعين ثم اقول ان لان العدة هي معرفة ما يغسل
 من الوجه بالاستيعاب و شيئا اليماني لا يخالف الاصحاب
 في هذا الباب و الحديث انما هو طريق من الطرق الى ذلك و
 ومسالك من المسالك و ما فهم هو الذي فهموه منه و على
 هذا فالاختلاف في وجه الدلالة لا يحسن و بل لا وجه له الا التقدير
 فان النزاع بينه وبين من خالفه و مما تكلفه و شبيهه بالنزاع
 اللفظي و هو بمثله غير حري و ثانيا ان الفرق بين الوجه
 والراس و غير ملتبس على الناس و ولكن التقدير المغسول
 هو الذي يقع فيه الالتباس و التحديد بالاصابع و لهذا
 الالتباس رفع و ما هو بنافع و لا واقع لاخراج ما هو في الراس
 من الواضع و ان هو تحصيل حاصل و ليس تحت طائل و وجهه
 يندفع المحذور و عن التفسير المشهور و ثالثا ان ابتداء
 الغسل من عند انتقاء استدارة الراس ابتداء فسطح الجمجمة
 فالتزعتان من الراس و من مواضع التحذيف و فاقا لا اول الثقبين

في الذكر ولثانها في المسالك والروضه وخلاف الغد
 في الذكر والمنتى فجلها من الرأس لنباب الشعر ما هو
 مع كونه مخالفا للاحتياط * ضعيف جدا اذ ليس هذا
 هو المناط * فان اللحية * خارجة عن الرأس بلامر * اما
 الصديق فم * وان كانت في الوجه لكنها خرجت بالتحديد
 المذكور * والتنصيص بالاثور * وشذ الرولوند من هذا
 ما نقل عن ظاهر الاحكام من الحكم بادراجة فيه واما العذار
 فظاهر ما نقل عن الخلاف والمبسوط دخوله في الوجه وهو
 خيرة المحقق الشيخ ^{في الجواهر} علي في خواص الشرايع واستحسنه الشهيد
 الثاني في المسالك وصرح العلامة في الذكر انه ليس من الوجه
 عندنا وفي التحريم خروجه عن أحد * وعدم استحباب غسله
 بل تحريمه ان اعتقد * ونقل عن المعتبر والنهاية القول ^{بالتفصيل} بآل
 وهو خروج ما خرج منه عن احاطة الاصبعين واستوجبه
 وكشف اللثام وهو الوجه وان كان الاحوط هو الاول كذا
 الخلاف في العارض فقطع الشهيد في الذكر بوجوب غسله

فتأمل : ولما في الوسائل عن الكاظم عليه السلام لا تلم وجهك
 بالماء ولكن اغسله من اعلى وجهك الى اسفله بالماء مسحاً وتأويل
 الابتداء بكونه للمغسول دون الغسل ان كان يقبله خبر : فلا
 يقبله اخر : والآحاد يفسر بعضها بعضها فلا يؤل ان يقبله ايضا
 وما يتوالى من ان الوضوء الحكائي لا يقع الاعلى فمحمض من
 الانحاء المستوعنة في الوضوء فما كان داخل في التحديد الواقع في
 غيره من الاخبار من جهة العموم فهو جائز البتة وان كان خارجا
 من الحكائي والنكس كذلك فانه من افراد غسل الوجه البتة
 ولما مور في لقران هو غسله اما ترى انزلوا توصافا ثا او
 مضطجعا واخرج احديدي من تحت رجل مثله ثم مسح بها
 ظهر قدمه كان مجزيا مع ان ذلك كله مخالف للوضوء ان البتة
 وغاية الامر ان فرض نادر ولكن ندر الوقوع لاندرك الاطلاق
 فمن دفع بان الحديث المشتمل على الوضوء الحكائي هو الاصل
 الاصيل في الباب : المعول عليه عند الاصحاب : كما
 لا يخفى على اولي الالباب : فلا يجوز مخالفته الا ان

لا دخل له في تغيير المحكم كالفرش المذكور ولا كذلك النكس فان
الترتيب وتخصيص البداءة والنهاية من وظيفة الشارع وعسل
الوجه من اعلاه هو الفرض الشائع قال النكس لا يصرن اليه العموم ولو
سلم دخوله تحته فخر جبر معلوم بعد حكاية المعصوم
ولا اقل من وقوع الشك في كونه مجزيا فهو محكوم عليه بالبطلان
باصل العدم ولتوقيفية العبادات واستغننا المحدث استغنا
الاشتغال اليقيني للبراءة اليقينية فتكفي ان وجوب البداءة
من الاعلى هو الظاهر خلافا للحمل في السرائر فاستظهر جواز
النكس لا يتناول اسم الغاسل فهو من مثل وهو ساقط
بإذكاره من الدلائل كما لا يخفى على المتأمل وهناك مسائل
ينبغي راجع ما يزيد على كل حديث سيما العرض في المعسول من
باب المقدمة على سبيل الاحتياط لا الاعتقاد بكونه مغسوا
بالاصح حتى يلزم التشريع فلو ادخل ما هو الزائد في الدين
احتمل قويا بطلان الطهارة وان مراد لا بقصد الوضوء زائدا
على القدر المطلوب من باب المقدمة المحصل للواجب الاصل

كان لغوا وعلل هذا الأخير بحمل قوله فيا من من الخبر ان نراد
عليه لم يوجب وان فصل ثم لانه ظاهر اللفظ والزبادة المحصلة
للواجب الاصل كانهما داخلان في الحد الذي لا يعلم بخصوصه من
دونهما لكونهما خطأ الا عرض له وعلى هذا يستقيم التقابل بين
القرينتين ويكون الفعل لغوا او الوضوء صحيحا التحقق احدى
المطلوبين وحمله صاحب الجواهر على الوجه الاول وهذا
ايضا محتمل لكن ما ذكرناه اجل * **ب** لا عبرة بالانغم فيجب
عليه غسل ما على حبهته ولا بالانزع فلا يلزمه غسل مقدم
راسه ولا بطويل الاصابع وقصيرها بل يرجعون الى مستوى
المخلقة لا يجب غسل اخل العين والشم والاذن ولا ينتقص
به التحديد لان المراد به الطاهر كما هو الطاهر ولا غسل
ما استرسل من اللحم طولا وعرضا فانها ليست من اجزاء الوجه
والا لزم اتصاف فاقدتها بنقص ذكره في المذكور ودليله
ان كان لا يخرج عن شيء فان الاصبع الزائدة تعد جزء من اليد مع ان
فاقدتها لا يوصف بالنقص لكن المقدمة المطلوبة واضحة شها

العرف والمخرج اللحية عن التحديد بمنتهى الدفن وكذا اصل
 المطلوب للاجماع المنقول في المدارك وكشف اللثام مضافا
 الى صحيح زرارة الاتية الدالة على سقوط غسل البشرة وقيام
 الشعر مقامها فيكون القدر الواجب جلاء الماء على ما احاط بها
 منه دون الزائد وهذا معنى قول العلامة في التذكرة لان
 الفرض ذاتعين بما يوازنه محل الفرض اختص بما يجازيه كغسل
 الراس + انتهى وليس من جنس القياس + وهل يستحب ظاهر الذكر
 ذلك حيث قال بعد حمل نية التخليل على نية الوجوب ورجح بطريق
 الاول استحباب فاضة الماء على ظاهر اللحية طولا وعرضا فائت
 باطلا وقد شامل + لما استرسل من اللحية بل هو مختص بكون غير
 السترة ل + لا بد ان يغسل + ومستند ما في الرواية من قوله
 وسبيله على اطراف لحيته كما في الفقيه وقوله وسد له على اطراف
 لحيته كما في الكافي وربما يعتضد بالاحبار الامرة باخذ الماء
 من اللحية عند الحفاف فان ظاهرها تقديمه على غيره من ماء
 الوضوء المحفوظ في طست وشبهه ولا وجه للتقديم الا ان يقال

على بعض اجزاءه المفسولة استحياءاً ولكن في الدلائل من خفاء
لان الاطراف كثيرة اما تطلق على الاصول * واللمحة لا عموم
في لفظها ولا شمول * الا ان يقنع بالاطلاق والصدق على
المستدسل وان لم يثبتين ولا يقين * ويبنى على التوسع
والسماح في السنن * كما هو السيرة والدين * لا
يختلil اللحية مطلقاً كما عن ^{ذكره في الجواب} الخلاف * اما الكثيفة فليس
فيها خلاف * واما الخفيفة وهي ما يترأى لبشره من خلوه
في مجلس الخطاب او ما يسمي في العرف بذلك فقال بوجوب تخليها
في القواعد والمعه والمختلف * ومقتضى النصوص منها الصحاح
كما تاتي للتسوية في عدم الوجوب بين ما كثف وخف * وهو الظاهر
من الوضوء البيا في كما سلف * وبه يشعر المنع من الشرف *
والاكتفاء للجمكف * مع ان التخليل لكونه مخالفاً لاهل الاصيل
محتاج الى قوة في الدليل * فعدمه اضعفه كاف في اثبات
المطلوب * فكيف واذا قام الدليل على عدم الوجوب فف
صحيحة زرارة قال قلت لربيت ما كان تحت الشعر قال كلما ط

به الشعر فليس للعباد ان يغسلوه ولا يحنوا عنه ولكن يجري عليه
 الماء ومثله رواية الصدوق والناقشه فيها بان الاحاط لا
 تتحقق في الخفيف ضعيف واهيه ولا في غير السرة فتارة فيها اذا
 حقه البدن بالشباب الرقاق الحالكه على ان من النصوص ما ليس فيه
 بالاحاطه وتعليق واناطه كقصيدة ابن مسلم عن احدهما قال لئلا
 عن الرجل يتوضأ ايطن بحيته قال لا وخبر زواره عن ابي جعفر عليه السلام
 انما عليك ان تغسل الظاهر وهو الذنوب استقواه ثاني الشهيد
 في الروضه وفاقا لاولها في الذكر والدروس والمعظم ومع هذا
 فالاحاطة تحليل الخفيف وان كانت حجة ضعيفه وذلك ان
 وجوب غسل البشرة مستصحب للشك في كون الشعر دالا عنها فيما نحن فيه
 ووجه الضعف ما سمعت من الاخبار ولكن لا مانع من الاستظهار
 لان ظهور من الصحيح السابقه ان حكم العنققة والشارب والهند
 والحاجب كحكم اللحية ان تحليلها غير واجب بل عن الخلاف
 الاجماع على عدم وجوب الماء الى اصل شيء من شعر الوجه وربما
 يتفاد منها اطراد الحكم في جميع الشعور بالنسبة الى السائر الا ان

من الوضوء والاعسال * حتى يثبت التخصيص كما في غسل الجنابة *
 فإن الراجح فيه غسل الجلد دون الشعر لقوله تعالى * ولكن لم
 يعمل بعمومها فيما يظن أحد من العضا * بل عن بعضهم إيجاب غسل
 السطح الوضوء وإن كثف شعرها * ولا يبعد الحكم بالتعميم في غير
 ما استثنى فاقا لبعض أولي النهى * وخلافا لجماعة متكثرة * منهم
 العلامة في التنكير * فواجب غسل ما تحت الشعور الخفيفة كالغُنْفُقِ
 والأهداب والسبال محتجبا بانها غير سائر فلا ينتقل اسم الوجه
 اليها وسبيل الاجتياط غير خفا * وفيه الخروج عن الخلاف *
 تبصره ادخال الماء في الأعين * لا قائل به منافيا لظن انما
 هو مذهب أهل التسنن * كسهم لاذن * وذلك لما رووا
 عن ابن عمر * انه كان يفعل هذا الفعل حتى فقد البصر * والسنن
 المروي عنهم فتح العين حالة غسل الوجه * وأما ادخال الماء فيها
 فلا يسلح وجهه * وما هو من قبيل الاجتياط * بل هو عين
 الإفراط * **الفرض الثالث** غسل اليدين * والنظر في
 مقصدين * **المقصد الأول** في بيان المعنى المراد من المرفق

ففي التذكير مجمع عظم العُصْد وعظم الذراع وفي الصحيح والقاموس
ومجمع البحرين انه موصل الذراع في العُصْد وفي العرب موصل العُصْد
بالساعد وفي التذكرة المرفوع بمجموع عظم العُصْد وعظم الذراع
وفي حاشية الشيخ علي على الشرائع هو المفصل وهو عبارة عن
راس عظم الذراع والعُصْد وفي الروضة هو مجمع عظم الذراع والعُصْد
لانفس المفصل وعن بروص الجبان انه العُظْمان المتداخلة
وفي الحدائق المرفوعة كُنْزٌ ومَجْلِسُ المفصل وهو عبارة عن راس
عظم الذراع والعُصْد فعلى هذا شيء منه داخل في العُصْد و
شيء منه في الذراع انتهى وتفسير اهل اللغة كما ترى يحتمل كلا
الوجهين من المفصل والكتف ومن مجموع العظمين وكذلك
تفسير التذكرة واستظهر شارح الدرر من كلام اللغويين
انه المفصل والحد المشترك ومن كلام الفقهاء انه المجمع قال
بعد نقل تفسير الشهيد بن مجموع العظمين الظاهر انه لا دليل
عليه من كلام اللغويين لكن وقوع الخلاف ما بين العلماء في
دخول المرفوع في العُصْل وعدمه والتعرض لاثبات دخوله بأدلة

بمعنى مع وأن الغاية تدخل في المعنى حيث لا مفصل محسوب أن
 المحل المجانس داخل في الابتداء والانتهاء مما يؤيد هذا التفسير
 لأنه إذا كان المرفق المحل المشترك بين الذراع والعصا لما كان
 حاجته في إثبات دخوله في دليل انتهى موضع الحاجة وقال المحقق
 الأصمعي الظاهر من كل نص على وجوب إدخال المرفقين في الغسل
 هو إرادة المجمع إلا أن قال من يظهر صحة الاستدلال بما تقدم
 عن الخلاف من أنه ثبت من الأئمة عليهم السلام أن في الآية بمعنى
 مع فإنه ظاهر ذلك كون المرفق جزءاً خارجاً عما في الذراع
 ولا يكون ذلك إلا مع إرادة المجمع فيكون معارضة للذراع باعتبارها
 اشتغالاً على جزء خارج منه وهو طرف العصب انتهى وقال ابن
 سينا في تشریح قانونه والشارح الأمل والجيداني ما حصل
 مضمونه أن مفصل المرفق من أصناف العام إلى الخاص الحقيقية
 مفصلان فالزند الأعلى في طرفه الأعلى فتره فيها لقمة من الطرف
 الوحشي من العصب وأما الزند الأسفل فله زائدتان بينهما آخر
 فن ههنا في الحشر الذي على طرف العصب الذي هو مقعر

الجزء المقتض وهو من القوس يقع فيه الزند
 من البركة يقع فيه الجبل ويقال له بالعربية يمشى
 ١٢٤

يلتئم مفصل المرفق انتهى وأما ركبت قاصداً إلى اسفنتال *
 كَيَصْنَعُ جَلِيَّةً أَسَال * فإراني صاحب بعض الاموات وهو
 معلق * في بيت باب معلق * فإيت بعد فتحه رَأَى الْعَيْنُ
 اتصال العَصْدِ بِالْمُتَدَيِّقِ فِي الْمَرْفُوقِ * وصوره البعض بهذا الشكل
 وهو قريب من الأصل * إلا أن الجسم والعظم بما فيهما من الحدية
 والتقير * تصويرهما على السطح عسيدر * وفي العيان * غنية
 عن البيان * **المقصد الثاني** تحديد ما يغسل وهو كل
 من الذراعين والمرفقين * وعبر عنه العلامة في القوا
 وغيره في غيرها بغسل اليدين * من المرفق إلى أطراف الأصابع
 قال فان نكس أو لم يدُ خِلَ الْمَرْفُوقُ بَطْلَ انْتِهَى وظاهره يقضي بأن المرفق
 مغسول بالأصل لا من باب المقدمة كما عن الخلاف ان يغسل
 المرفقين واجبة مع اليدين وبه قال جميع الفقهاء الأئمة والشافعية
 والواجب غسل الذراعين والمرفقين قال الشيخ علي في تعليقه عليها
 ظاهره وجوب غسل المرفق اتصالاً على أنه من محل الفرض وهو أصح
 القولين وفي المتن ذكره يجب خال المرفقين في غسلهما

اليه علمائنا اجمع ومثله اقرب من ماني المنتمى وتوطينه ما ثبت
 عن الائمة عليهم السلام ان الة في الآية بمعنى مع ان الذي قاله المعتدل
 على ما نقل عنه ويجب غسل اليدين مع المرفقين وقال الشيخ في الميسر
 ويجب غسل المرفق مع الذراعين وقال ابن حمزة في الوسيلة الوضوء
 يشتمل على امور واجبة ومن دوبة فالواجبه فعل وكيفية
 وتركه وذكر في الكيفية ادخال المرفق في الغسل وقال الدلي في
 المراسم اعلو ان كيفية الطهارة الصغرى تشتمل على واجب وندب
 فالواجب منه اللين وكذا كذا وادخال المرفق في الغسل مرة مرة
 وقال المرتضى في الناصيات المسئلة الثامنة والعشرون يدخل
 المرفقان في الوضوء وهذا صحيح وعندنا ان المرفق يجب غسلها
 مع اليدين وهو قول جميع الفقهاء الا زفر بن المهدى واحد
 وحكى عن ابي بكر بن داود الاصفهاني مثل قوله زفر في هذه
 المسئلة دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه اجماع الفرق المحقة
 وقوله تعالى ايديكم الى المرافق ولقطة الى حقيقة في الغاية وفي
 معنى مع قال نعم ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم اراء بلاد خلاف

مع أموالكم وقال من انصاري الى الله اراد مع الله وبعد فخر الى على
معنى مع ادخل في الاحتياط وكان الحديث قد حصل بقتينا فلا يجوز
اسقاطه بالشك انتهى ملخص كلامه وقد نقل شارح المنظومة
عن الشيخ في باب النال بمعنى مع واورد لرشواهد من الكتاب
المعتمد للعرب العجلاء ومن اشعار الفضلاء البلغاء وقال الشهيد
في الذكرى يجب غسل المرفقين اجماعا الا من شذ من العامة لقوله
الى المرفق وتجي الى بمعنى مع كثير فيجعل عليه توفيقا بينه وبين فعل
النبه والائمة وكان الغاية حيث لا مفصل محسوس في الغنى والدخول
الحال المجانس في الابتداء والانهاء مثل بعث الثوب من هذا
الطرف الى هذا ولو رواية جابر كان النبي اذا توضأ ادار الماء على مرفقيه
وتروى انه ادار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة
الا به وروى عن بكير وضره ابني عيينة ما سالا الباقر عن وضوء
رسول الله وذكر الحديث وفي المطالب المظفرية شرح الحجة
ويجب ايضا غسل اليدين مع المرفقين نصا واجماعا وهذه العبارة
كلها ظاهرة في الوجوب لا صلاية من العلل ثم الواضحة الجلية

انَّ دَأْبَهُمْ فِي الوضوء وغيره ذكر الواجبات الاصلية وكيف يحسن
 هنا الخلط والجمع بين ما بالاصل وما بالتبع على خلاف ما
 ياتي وما تقدم فيما يغسل من الوجه ويمسح من الراس والقدم
 ولعل هذا اوضح ما ذكره صاحب الجواهر مما في جملة قوله لعله
 الطاهر من غير وجوب الغسل من المرافق كاشارة السبق والجملة والذات
 والمعتبر لدخول ابتداء الغاية انتهى فانه مقتضى تعبيرهم في غسل
 الوجه بوجوبه من القصاص وبالجملة الوجوب لاصل هو ظاهر كلام
 اطلاق القول بالوجوب ومقتضى ما نقلناه من الادلة بل هو ايضا ظاهر
 معاقلة الاجامعات في كل احوال الاجلة ووجه يصير الوجوب الاصل
 اجماعيا كما ادعاه في الجواهر حتى ان قال فواقع من جملة من المتأخرين
 كالقائد والمحقق الثاني ان الاجماع منعقد على وجوب غسل
 المرافق مع الذراعين لكنه هو اصل او من باب المقدمة فادخل
 الاجمال في عبارات الاصحاب في غير محله وان تتبعها بعض من تأخر
 عنها انتهى وربما يعضد الوجوب لاصل ما دل على ان الاقطع يغسل
 ما بقية من العضد كصحيحه على بن جعفر عليه السلام عن اخيه موسى عليه السلام

عن قطع يده من المرفق كيف يتوصنا قال يغسل ما بقى من عضده و
 التقريب ان الخبر دل على وجوب الغسل وليس ذلك الا لان باس العضد
 جزء من المرفق للجماع على نفسه وجوب ما عدا المرفق ولو كان وجوب غسل
 المرفق من باب مقدمه لغسل الذراع لسقط بسقوط ذى المقدمه
 ولا يخفى ان الاستدلال بمبنيين على ان يكون المرفق بمجموع العظام
 لا المفصل ويكون مع ذلك المرفق المسمى كور في الخبر مفصلا في
 كلام السائل ولعل الشهيد من هنالك حمل هذا الخبر في الذكر
 كما سياتى على قطع المرفق بتمامه لطابق الجواب لسؤال ويدفع ذلك
 بان المرفق هو المجموع في كلام السائل ايضا ولكن المراد من القطع قطع
 البعض وبقاء البعض ويصدق في ان قطع من المرفق وبأجملة فلنا غنية
 عن الاحتجاج بهذه الرواية وفيما مر من اعادة كفاية وقد بان
 لك بكل ذلك سقوط قول من قال يغسل المرفق من باب مقدمه
 وثمرة النزاع وهذه المسئلة واضحة فان هذا القائل يكتفي بغسل
 وعلى ما ذكرناه يغسل شئ من العضد من باب مقدمه وكذا اذا
 قطعت اليد من غير المفصل وجب غسل ما بقى من المرفق على الثاني دون

الاول وقد تلخص ان الواجب غسل تمام المرفق الى اطراف الاصابع
 اعتقافا لما لو قطعت اليد فهنا مسائل الاولى من قطعت يده
 من تحت مرفقه يغسل ما بقى من الذراع والمرفق وجوبا للوقت
 المذكور في كشف اللثام ولذا ذكرهم المسئلة من غير تردد ولا اشارة
 الى الخلاف كما في الشرايع والذكرى والتذكرة ويؤكد الاستصحاب
 وان الميسور لا يسقط بالمعسور وقول الصادق ع في خبر قاع
 وقد سأل عن الاقطع قال يغسل ما قطع منه وقول لباقر ع في محسن
 بابراهيم وقد سأل عن الاقطع اليد والرجل قال يغسلهما وقول
 الصادق ع في خبر قاع وقد سأل عن الاقطع اليد والرجل
 كيف يتوضا قال يغسل ما قطع ذلك المكان الذي قطع منه وقد
 يناقش في المويديات الثلاثة بوجوه ضعاف لا يصح اليها
 بعد تحقق المسئلة وسلامتها عن الخلاف وسنطالعك
 عند الكلام في مسح الاقدام على تضعيفها في الاضعاف
 الثانية من قطعت يده من المرفق بحيث أبين الذراع
 وبقي طرف العنود فان فترنا المرفق بجميع العظام وجب غسل

الجزء الاول والثاني كلاهما مكرران في الثاني

العصـد لكونه جزءاً من المرفق ولعله اظهر مع كونه احوط وان فسره
بالمفصل والحد المشترك وبعبارة اخرى بطرف الساعد فقط
فلا يجب على اظهر الاحتمالات فيه اذ لم يبق شيء من المرفق وهذا
هي الثمرة للنزاع المذكور في المرفق وفي الوجوب الاصل والتبع والتوجيه
ان هذه المسئلة اختلف الاصحاب فيها وكل وجه هو
موليها قال العلامة في التذكرة والشهيد في الذكرة واللفظ
لاخير لو قطعت من مفصل المرفق فالأقرب وجوب غسل الباقي
لان المرفق مجموع عظم العـد وعظم الذراع فاذا فقد بعضه
غسل البواقي وقال في المنتهى وانقطعت يده من المرفق سقط غسلها
لفوات المحل وللشافعي في غسل العظم الباقي وهو طرف العـد
وجهاً اضمهما عند الوجوب لان غسل العظمين المتلاقيين
من العـد والمرفق واجب فاذا زال أحدهما غسل الآخر ونحو قول
انما وجب غسل طرف العـد توصل الى غسل المرفق ومع سقوط
الاصـل انتفى الوجوب انتهى وقال في الشرائع وان قطعت من المرفق سقط
فرض غسلها وجملة من العبارات التي حكم فيها بسقوط الغسل كعبارة

الشرائع محتملة لإرادة قطع المرفق بتمامه على تفسير المجمع فلو يكون
 ما نحن فيه ومحتملة لأن يكون المرفق عندهم مفصلاً فيكون حكمهم
 بالسقوط لعدم بقاء المرفق ولا سبيل لسقوط الغسل على التفسير
 بالمجمع على ما هو المختار بل بما يقال على تفسير المفصل أيضاً
 بوجوب الغسل لاحتمال بقاء صدق المرفق وتقصيل ذلك أن
 المرفق إذا كان عبارة عن المفصل فعند قطع اليد منه لا يخلو
 أما أن يطلق المرفق على طرف العنود بأن يكون كل من الخطتين
 المتداخلتين اللذين هما طرف الساعد والعنود مرفقاً فعند
 القطع يبقى الاطلاق على الخط الباقي أو لا بل يكون الاطلاق للمرفق
 على الحد المشترك باعتبار كون طرف الساعد أو بشرط التداخل
 فعند القطع ينتفي محل الاطلاق قطعاً على الثاني لا يجب غسل الباقي
 وعلى الأول يجب إلا على احتمال الوجوب المتبع الذي مر بيان سقوطه
 لكن هل يجب غسل الخط الدائر فقط لأنه الذي كان يغسل في
 اليد الصحيحة أو يغسل تمام السطح الباقي نظراً إلى أنه لم يكن عند الأول
 ظاهراً فإذا ظهر وجب غسله وجهان مبنيان على ما ذكرنا

على ان صدق المرفق الآن هل هو على الخطام على تمام السطح لكن
الظاهر غسل تمام السطح عملاً بالأخبار والأمر بغسل ما بقى من العضد
وأن توقفتنا في ذلك أو في صدق المرفق بعد القطع أو في أصل معنى
المرفق في الأمر على وجوب الاتيان بالمستلوك احتياطاً ثم أعلم
ان ما ذكرناه من كون هذه المسئلة ثمرة النزاع في معنى المرفق انما هو
بالنظر الى الأمر بالغسل الوارد في السنة والكتاب واما بالنظر الى
الأخبار الواردة في الباب و الأمر بغسل لا قطع فالحكم بوجوب
غسل العضد و ثابت من غير تردد و وان قلنا ان المرفق
هو المفصل وطرف الساعد **الثالث** لو قطعت من فوق
المرفق سقط المفروض قطعاً وهل يستحب غسل الباقي عن العضد و
مسح جنته في الذكر الى الاول عملاً بصحيحه عليه بن جعفر المتقدمه
على ذلك و وقد عرفت حالها هنالك و **تدبير** أعلم ان
الشيخ الزاهد المعاصر ثلث الأقوال في شرحه على الشرائع وجعل
ثالثها قول بعض اتباع الشاذلة الضلال و حيث قال و على ما
ذكره المتأخرون يكون الأقوال في المسئلة ثلثة الوجوب الأصل والمقتد

وعدم الوجوب رأساً المنسوب إلى فرو من تعب والظاهر أن
الاقوال لثلاثة لا تان في المرفق بمعنى واحد فلا بد أنما تشبه
الاقوال وجعل محل الخلاف في الوجوب الأصل وأما من بناء المخلاف
في وجوب الدخول أصلاً أو مقدمة أو عدمه رأساً على الخلاف
في معنى المرفق فالقائل بعدم الوجوب رأساً يكون المرفق عند مجموع
العظمين المستلخين من الذراع والعصد فإن هذا المجموع
يمكن نفي وجوبه لعدم الدليل عليه بناءً على ظاهر الآية وليس مقتضى
لغسل الذراع وإنما المقام متجزئ من طرف العصد وأنا أقول
فيه أولاً أن قول زفر واتباعه وأصحابه بما لا يعتن به فلا
داعي إلى توجيهه والقرض لم ينع خلا فربما مع العلم باعتسافه
وثانياً أنا لأنفق ما وجه به كلامه فأنزلنا نفي وجوب المجموع
لعدم الدليل عليه خرج عن المغسول صالاً ورجح بتعيين وجوبه
مقدمة إذا الواجب مقدمة هو أقرب الأجزاء والمرفق كذلك
فكيف يصح الحكم بنفي الوجوب عنه أصلاً ومقدمة وثالثاً
أن كونه جزءاً من العصد مقدمة إنما هو عند من يقول به أن

المرفق معقول. * وأما عند هذا القائل النافي للوجوب عن المرفق
بشمية فغير معقول. * فإن المرفق متصل بالساعد. * والعصدة
باعد. * والدليل لما ادّعاه غيره مساعد. * واحتمل تارة أن
يقال أن المرفق هو أحد المشترك الذي لا وجود له إلا بطرف
الذراع والعصدة لا دليل على وجوب غسل أصالة وليست
قابلة للمقدمة بل كوفرض وجوب أصالة لا بد من إرجاع وجوبه
إلى وجوب غسل طرف الذراع والعصدة أقول فيه مضافاً إلى
ما مرّ أن أحد المشترك موجود البتة. * غاية الأمر أنه خط لا يتأتى
غسله إلا بغسل ما فوقه وما تحته. * ثم قال بعد ذكر الخلاف
فمعنى المرفق وكيف كان فالظاهر من كل من نصّ على وجوب غسل
المرفقين في الغسل هو إرادة الجمع إذ مرجع وجوب غسل كل مشترك
إلى وجوب غسل الذراع أصالة وجزء من العضد مقدّمه لأن أحد
المشترك ليس أمراً خارجاً عنهما على القول بعدم الجزء الذي لا
يتجزأ أقول فيرأى أنه لا مدخل في المقام لنفي الجزء فإن مثبتته
وأنه المنكر في أن الخط طول بلا عرض فلا يتحقق فيه الغسل المذموم

له في دليل على مقتضى الرق بقوله المتقدم
١٥٨
من غسل المرفق

من الاجماع المستفيض بل المحقق * وهو صريح المحقق الخواشرك *
 كما ترى * وان استضعف المقدس لانصاره * مرة بعد اخرى
 حيث اورد عليه ان بعض مدعيه حكم بسقوط غسل الجزء الباقى
 من المرفق * بعد قطعه اذا اتفق * وحاصله ان الاجماع على
 اصالة المرفق عند سلامة اليد ضعيف او غير واقع لاختلافهم
 في غسل الجزء الباقى منه في اليد المقطوعة * وفيه مضافا الى ما مر اما
 اولاً فان هذه المقدمة ممنوعة * غير مقطوعة * لان هذا الجزء
 من العصد في لاصل * واما معد جزء من المرفق عند الوصل *
 ولكنه افرد * اذ هو من العصد كما يغسل من اليد * فلعل هذا
 القائل بالنظر الى ذلك حكم بسقوط غسله مع الاعتراف بان كان
 مغسولاً * عند كونه موصولاً * لاجل التوصل * الى غسل ما هو الكل *
 في حالة السلامة * ولعل هذا هو الذي اراده العلامة * و
 قد نقلنا كلامه * وكون جزء الشئ مغسولاً بالتبع لغسل ذلك
 الشئ لا ينافى عند التام * اصالة مغسولية الكل * وبالجمل فها
 الوجه لا ينافى اعترافه * وان كان الاظهر خلافاً * اذا انجز قد

عنه بفصل ولا وجه لغسله اذا انفرد

حوت الجبله وهى الغسولة ^ب بالدليل المذكور الموتد بالاحياء
 المنقولة ⁺ واما ثانياً فانما سلمنا ان هؤلاء خالفوا الاجماع و
 لكن لا يقدح فيه مخالفه معلوم النسب ⁺ على ما تقرر في اصول المذهب
 تحقيق كل يجوز النكس على الاظهر ⁺ لكثير ما مر ⁺ ولا ندمع كونه
 موافقا للاحتياط المطلوب في الشرع لا نورد ⁺ مخالف لمن الرشد
 في خلاف فهم كما سينكر ⁺ ولا ندمع هو قول الاكثر ⁺ بل عليه الاجماع كما
 عن البيان ⁺ مضافا الى الوضوءات الواقعة عنهم عند البيان ⁺
^{كما في الرياض} فقه الصحيح ^{الحاكم} الى الوضوء النبوي ^{انه} غمس كف اليدين فغرف بهما غفر
 فافرج على ذراعه اليمنى فغسل بها ذراعه من المرفق الى الكف لا يرد
 الى المرفق ثم غمس كف اليمنى فافرج بها على ذراعه من المرفق وصنع
 بها مثل ما صنع باليمنى ومفاده وان كان عدم جواز الرد بعد
 الاخذ من المرفق وهو خفى من المدعى ⁺ لكن يدل على عدم
 جوازه مطلقا بالفحوى ⁺ وفي الوسائل في جملة حديث ثم غمس
 كف اليسرى في الماء فاعترف بهما من الماء فغسل يده اليمنى من
 المرفق الى الاصابع لا يرد الماء الى المرفق ثم غمس كف اليمنى في الماء

فَاغْتَرَفَ بِهَا مِنَ الْمَاءِ فَافْرَغَهُ عَلَى يَدَيْهِ الْمُسْرَفِ مِنَ الْمَرْفَقِ إِلَى الْكَفِّ
 لَا يَرُدُّ الْمَاءُ إِلَى الْمَرْفَقِ كَمَا صَنَعَ بِالْيَمَنِ وَهِيَ فِي الدَّلَالَةِ كَالرَّوَايَةِ الْأُولَى *
 بِالْعِلَالِ لَا لِقَائِهَا وَضَحَّ وَأَجْلَسَ * وَعَنْ تَفْسِيرِ الْعَبَّاسِيِّ فِي جُمْلَةِ حَدِيثٍ
 عَنْ أَبِي الْحَسَنِ * مَا فَيَدَا الْأَمْرِ بَصَبُ الْمَاءِ عَلَى الْمَرْفَقِ وَظَاهِرُ الْوَجُوبِ
 وَهُوَ مَعْتَصِدٌ بِمَا فِي آخِرِهِ قُلْتُ لَهُ هَلْ يَرُدُّ الشَّعْرُ قَالَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ
 آخِرُ فِعْلٍ وَالْأَفْلَادُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْمَنْعِ مِنَ الرَّدِّ أَلَا عِنْدَ التَّقْيَةِ وَفِي
 الْكَافِي عَنْ أَهْلِ بَيْتِ عَمْرٍو التَّمِيمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
 قُلْتُ هَكَذَا وَمَسَحْتُ مِنْ ظَهْرِي إِلَى الْمَرْفَقِ فَقَالَ لَيْسَ هَكَذَا تَنْزِيلُهَا
 إِنَّمَا هِيَ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنَ الْمَرْفَقِ ثُمَّ أَمْرٌ بِدَمْعٍ مِنَ الْمَرْفَقِ إِلَى
 أَصَابِعِهِ وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي الْوَجُوبِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ لَيْسَ
 هَكَذَا تَنْزِيلُهَا أَيْ مَعْنَاهَا لَا أَنْ لَا يَبْدُو نَازِلَةٌ بِمَنْ يَدُوحَتُهُ يَكُونُ مِنَ
 الْقُرْآنِ الشَّاذَّةِ الْمَتْرُوكَةِ فِي هَذَا الزَّمَنِ * وَاحْتِصَالُ أَنْ تَنْزِيلُ
 مَعْنَاهُ التَّفْسِيرُ وَالنَّوِيلُ بَيَانُ أَنْ الْمَطْلُوبُ فِي الْغَسْلِ الْمَأْمُورُ بِهِ
 الْأَبْتَدَاءُ مِنَ الْمَرْفَقِ فَلَا يَعْزِضُ مَا مَرَّ مِنْ أَنْ تَنْزِيلُ عَنْ لَأَمَّةٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ

قال في الرسائل لا يخرج عن هذه القراءة حاضرة في الآية وكما
 ان يكون المراد بانشر الشجر والناويل فاصولان الى
 ١٤٢
 في الاية من كافي قال في نسخة الحديث على كذا وكين
 تنزيل على كذا ١٢١ *

ان الـ بمعنى مع فان المقصود منه المعية والمشاركة في الحكم ولا مانية
 كون الفصل مطلوباً على وجه خاص كما في الاثر الاول وامر المجمل في الكتاب
 وعن كشف الغم في حلة رواية فعلم جبرئيل لوضوء على الوجه واليدين
 من المرفقين وعن الخراج وارشاد المفيد في مكانته على بن يقطين
 واغسل يديك من المرفقين انتهى ذلك بعد ارتفاع النعمة عنه و
 صلاح حاله عند السلطان على ما ذكره الشيخ الزاهد المرفقي و
 بالجملة فالحكم ثابت لا خلاف فيه بين اصحابنا الاخبارية الا عن المجمل
 في السرائر والسيد قبله في الانتصار فيقال فيه ان الاول ان يكون ذلك
 مسنوناً ومندوباً بالبر وليس بفرض حتى حتموا حجة عليه بعد الاجماع
 اولاً بان الحديث اذا ثبت فلا يزول الا بامر متيقن وما هو من رواية البيهقي
 اولاً احوط مما ليس هذه صفته وقد علمنا انه اذا غسل من المرافق
 الى الاصابع كان منبياً للحديث بالاجماع واليقين وليس كذلك اذا
 غسل من الاصابع الى المرافق فالذي قلناه احوط ولا يخفى ان دليل
 هذا دال على وجوب لبداءة من المرافق ولذا استدلوا بمثل الوجوب
 ادخالها في الفصل في اخر كلامه السابق . فهو لطلبه في شئنا غير موافق

فانه لا صلوة الا بطهور + كما هو المأثور للشهور + وثانيا
 في الاحتجاج على المخالفين القائلين بالتحديد بين الابتداء من
 المرافق والانتهاء اليها بالحجر على صلته في ان القبلة اعتمد من الاجزاء
 في ما رويده عن النبي من انه توضأ مرة ثم قال هذا وضوءه لا
 يقبل الله الصلوة الا به قال فلا يخفى ان يكون ابتداء من المرافق
 او انتهي اليها فان كان مبتدئا بالمرافق فيجب ان يكون خلاف ما
 فعله غير مقبول قال اذا قام الدليل على انه من غسل يديه ابتداء
 باصابعه وانتهى الى المرافق يخرجه وضوءه بقية المعنى الاخر وهو في الثوب
 او الفضل وهو مرادنا وقد قد صواب اليك ما هو التحقيق في معنى القبلة
 فما جرى عليه السيد غير مقبول بل يخالف للاصول + الا ان يكون
 من الاصول المقررة عند العوام فيساق هذا الكلام على
 طريق الالتزام + كما وقع الاشارة اليه + ووجه فلا اعتماد في التحقيق
 عليه + **مسألة** لو كانت له يدان يمينه من المنكبان امتاز
 عن الاصل بسقط عنها الغسل + للاصول + وان لم تميز ^{صلي}
 من الزائد + فليغسل كل واحد + لان الاصل لا يعلمها الا الله

علم دين فقط ونفسه وصيته +
 بكره حواذير زيل گردد خبيث +
 بقلم خالصار
 اجماع حيس حاشا
 ذي آلى - خات
 موك بالستان
 مهر بر عدد ١٩٤٠